

جـريـدة اقتصاديـة مسـتقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمـان الفـرزلي



Vol. 4. Issue 4 . January 1997

المجلد الرابع - العدد الرابع- كانون الثاني /يناير ١٩٩٧

ARABICINDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

ثقافة العمل وثقافة الكسل

❐ لعل المشكلة الاهم التي يعاني منها العالم العربي حالياً، وخصوصاً منطقة الخليج، هي مشكلة إيجاد الوظائف اللازمة والكافية لتشغيل الأعداد المتزايدة من الشبان العاطلين عن العمل. لكن المعالجات الجارية الآن، ومنها تقليص العمالة الأجنبية، أو على الأصح العمالة الآسيوية، هي مجرد تسكين لا يحل المشكلة. ذلك أن معظم الوظائف التي يقوم بها الآسيويون يانف الماطنون المحليون القيام بها.

بل يمكن القول إن المعالجات التسكينية الجارية، ليست غايتها خلق فرص للعمل حقيقية، وإن بدت كذلك، بقدر ما هي محاولات للتخفيف من موجة التبرم والامتعاض وعدم الرضا. أو بكلام آخر، التسكيت بالتسكين.

وعدم جدوى المعالجات الجارية بين من كونها معالجات محلية لا تاخذ في الاعتبار محدودية الاستيعاب في حال انتهاج المناهج المنطقية السليمة. فالمعضلة الأساسية في الواقع الاقتصادي العربي الراهن تتمثل في غياب مبادرات اقتصادية عربية عمومية تتعدى إطار كل دولة عربية بمفردها. وليس العرب وحدهم يشتكون من هذا التشرذم في المنطقة العربية، بل العالم كله يشتكي من ذلك، وخصوصاً الاتحاد الاوروبي بحكم الجوار، وبسبب ضغط الهجرة العربية في اتجاه أوروبا. *وهذه فرصة للإفادة من الضرورات الأوروبية للمصلحة العربية.*

ومن الوضع الراهن تنبعث مشكلة الانعزال في المشكلة. اي ان الدول العربية الغنية تعيش في عزلة عن الدول الفقيرة والدول الفقيرة تشعر بان فقرها، مع تعذر علاجه في الاطار القومي العام، يمكن أن يشكل سلاحاً يهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي للدول الميسورة التي تعزل نفسها في يسرها. أما المشكلة الأساسية في داخل كل بلد عربي على انفراد، فهي إخفاق القطاع الخاص في معظم البلدان العربية في خلق الوظائف الانتاجية الكافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الأيدي في سوق العمل. ونقول الوظائف الانتاجية تمييزاً لها عن الوظائف الوهمية التي تحاول بعض دول الخليج الآن خلقها بتقليص العمالة الآسيوية. ونقول القطاع الخاص لأنه ليست في القطاع العام وظائف انتاجية، وإن كانت في القطاع العام شركات منتجة فهى خاسرة أو قليلة الانتاج.

فالوظائف الانتاجية ليست غايتها استيعاب العاطلين في المطلق. إذ إن غايتها الحقيقية هي استيعاب المؤهلين. وفي هذا الإطار هي الوظائف التي تشجع المواطنين على التدرب والتاهل بغية زيادة حظوظهم في الحصول على الوظائف الملائمة واللائقة.

اما في الحالة الراهنة، فإن الوظائف الملائمة واللائقة لا تجد بين المواطنين تاهيلاً كافياً لإشغالها، والوظائف المتاحة أو المخلاة بطرد العمالة الوافدة لا يعتبرها المواطنون ملائمة ولائقة.

والتركيز على القطاع الخاص، ليس مرده فقط الى كونه أكثر إنتاجية بطبيعته، بل لأن نسبة كبيرة جداً من المشكلات القائمة الآن نابعة من الاعتماد الزائد في السابق على الحلول المقدمة من القطاع العام.

والأهم من ذلك، وقبل خلق فرص العمل، خلق ثقافة العمل. ذلك أن الهبوط المفاجىء للثروة النفطية في بعض البلدان العربية، قد نقل تلك البلدان من ثقافة الغزو الى ثقافة الكسل.

لقد حان الوقت للانتقال من ثقافة الكسل الى ثقافة العمل.

«الميزان»

كيف يهزم السوريون أنفسهم في لبنان؟ (ص: ٢/٣)

تصورٌ جديد في واشنطن لمسألة أمن الخليج

مصالحة أميركية - إيرانية في ولاية كلينتون الثانية؟

❐ تقول مصادر عليمة في العاصمة الأميركية واشنطن، إن هناك تصوراً جديداً يتبلور في الولايات المتحدة بالنسبة الى مسألة أمن الخليج، يقوم على مصالحة بين أميركا وإيران خلال الولاية الثانية للرئيس بيل كلينتون. وأشارت تلك المصادر الى أن الأوروبيين واليابانيين يؤيدون هذا التوجه ويشجعون عليه.

وتشير تلك المصادر الى أن هذا التصور الجديد بدأ يتبلور بعد دراسة ملفات التحقيق في حادث تفجير مبنى القوات الأميركية في منطقة الظهران في المملكة العربية السعودية، وبعد ظهور بوادر حرب أهلية بين السنّة والشيعة في باكستان تنذر بامتدادات غير محمودة العواقب.

وفي تقدير تلك المصادر أن الدوائر الأميركية المعنية مالت الى خيار المصالحة لأنها وجدت أن هذا الخيار أجدى وأقل كلفة من تصادم عسكري غير متناسب مع الحالة الأمنية، ولا سيما أن سياسة الاحتواء المزدوج السابقة لم تعط النتائج المرجوة، بل أعطت نتائج سلبية.

وتردد في واشنطن أن هذا التوجه بدأ منذ فترة، لكنه ترك مجمداً بسبب موقف وزير الخارجية السابق وارن كريستوفر الذي يحمل موقفاً سلبياً من إيران بسبب تجربته السابقة أثناء أزمة الرهائن الأميركيين في بدايات الثورة الخمينية. وفي وزارة الخارجية حالياً، يعتبر روبرت بيللترو، مسؤول دائرة الشرق الأوسط،



رفسنجاني

أكثر المؤيدين للتوجه الجديد حماساً.

ومع أن واشنطن غير مقتنعة بأن إيران هي وراء الانفجار السعودي ضد قواتها، فقد أعد البنتاغون خطة عسكرية لضرب أهداف داخل إيران وعلى سواحلها بصواريخ «كروز» من سفنها في الخليج وبطائرات «ستيلث» التي لا يكشفها الرادار من قواعد في المملكة السعودية. لكن الألمان والفرنسيين عارضوا هذا التوجه، وذكر في لندن أن الانكليز رفضوا التعليق قبل إطلاعهم على كامل التفاصيل. ومما حمل الإدارة الأميركية على طي فكرة الضربة العسكرية، عدم ثقتها بدقة المعلومات المقدمة من السعودية ومن غاياتها الحقيقية. وكانت قد سرت تكهنات في أعقاب تسلم الملف السعودي، بأن الرأي الأميركي اتجه الى طي فكرة الضربة العسكرية الشاملة لأنها غير متناسبة مع السبب الموجب، والاستعاضة عن ذلك بتفجيرات مضادة من النوع ذاته في أهداف داخل البلدان المتورطة. وتقول هذه التكهنات إن واشنطن اقتنعت ببراءة إيران، وإن انفجار دمشق في مطلع السنة قد يكون إشارة الى رد على احتضان سوريا لبعض المنشقين السعوديين، في إطار الرد المتناسب.

ويقال أيضاً إن الإيرانيين قدموا للوسطاء تصوراً مفاده أن الوجود العسكري الأميركي الكثيف في الخليج يعتبر من أهم أسباب التوتر في المنطقة من غير مبرر، وأنه يمكن الحفاظ على الاستقرار في المنطقة، وبالتالي على المصالح الأساسية للولايات المتحدة وحلفائها في إطار تحالف أمني إقليمي يؤمن الاستقرار المطلوب.

وتقول المصادر الأميركية، إن الولايات المتحدة أقامت سياستها الإيرانية السابقة على أساس معلومات شديدة المبالغة بالنسبة الى قوة إيران العسكرية، وبالنسبة الى قدرتها على التدخل. وفي رأي تلك المصادر أن القوة البحرية الإيرانية في الخليج، بما في ذلك الغواصات الروسية الصنع، هي قوة دفاعية لا أكثر، وأنها لا تشكل أي خطر يمكن أن تخشاه واشنطن.

وأشارت تقارير لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية الى أن إيران لا تنفق على قوتها العسكرية أكثر من ثلاثة مليارات من الدولارات في السنة، بينما تربو النفقات العسكرية السعودية وحدها على ١٥ ملياراً.

وفي رأي المصادر الأميركية أن هذا التوجه الجديد وجهة المصالحة مع إيران لن يأخذ ملامحه الحقيقية قبل انتخابات الرئاسة في طهران في الربيع المقبل، ومعرفة التوجهات الجدية للرئيس الإيراني الجديد.

بعد تفاقم عجز الميزانية وعدم كفاية العائدات

توجه لفرض «ضريبة القيمة المضافة» في لبنان؟

❐ تواجه الحكومة اللبنانية في ميزانيتها الجديدة إمكانية أن يتعدى العجز العام في الميزانية الحدود المتفاقمة التي بلغها في ميزانية السنة الماضية، حيث زاد قليلاً عن ٥٠ في المائة. ويتوقع المراقبون الاقتصاديون أن يبقى النمو في لبنان في السنة الحالية متدنياً على مستوى أقل من مستواه في السنة الماضية حيث بلغ ٣,٤٪ فقط، اي نصف مستواه في ١٩٩٥ (راجع الصفحة ٣ بعنوان «الايرادات أقل من التوقعات والنفقات أعلى من التقديرات).

ولذلك يرى بنك «عودة» أنه لا مناص من فرض ضريبة على السلع والخدمات للمستهلكين من الأفراد (ضريبة القيمة المضافة) بنسبة ١٥٪ لردم العجز. لكن هذه الضريبة يمكن تخفيفها بجعلها انتقائية بحيث تفرض فقط على السلع الكمالية وإعفاء السلع الأساسية منها، وخصوصاً المواد الغذائية. لكن هذا الاتجاه المخفف يقلل العجز ولا يلغيه.

ويقول المحللون لمثل هذا التوجه في بلد كلبنان، إن هنالك أربعة تحفظات أساسية عليه:

أولاً، إن المصاعب التي تواجه الجباية في مسألة ضريبة الدخل المباشرة سوف تواجه عملية الجباية والمحاسبة في مسألة ضريبة المبيعات، فضلاً عن أن الجباية والمراقبة والمحاسبة تشكل كلفة إضافية على الدولة.

ثانياً، إن مثل هذه الضريبة من شأنه أن يرفع كلفة المعيشة، لأنه يشكل بطبيعة الحال زيادة على الأسعارمما يشجع على التهريب من جهة وعلى التهرب من جهة ثانية.

ثالثاً، إن هذه الضريبة، حتى في البلدان الصناعية المتقدمة، تشكل خروجاً عن مبدأ العدالة الاجتماعية لأنها تفرض على الفقراء وعلى الميسورين سواء بسواء وبالنسبة ذاتها.

رابعاً، إنها تشكل كابحاً للاستهلاك لكونها زيادة على الأسعار، وهو أمر ليس سيئاً بحد ذاته، لكنه في الوقت ذاته يشكل معوقاً للنمو، وخصوصاً في حالة لبنان الراهنة حيث نسبة كبيرة من النمو مدفوعة بالاستهلاك لا بالاستثمار الانتاجي.

لكنه من غير المتوقع أن تحاول الحكومة اللبنانية طرح الموضوع في الظروف الراهنة لأسباب سياسية، خشية أن يؤدي الى تجدد التحركات المطلبية والشعبية.

سلّة الأخبار

ميليشيا بحرينية. شكلت حكومة البحرين بأمر من الأمير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حرساً وطنياً بقيادة الشيخ محمد بن عيسى نجل الأمير، وذلك إضافة الى قوات الجيش والأمن. وتتخوف مصادر خليجية من أن تؤدي هذه الخطوة الى انتشار الميليشيات العسكرية في الخليج، والى نشوء حساسيات بين القوات النظامية والميليشيات.

الحكم الإسلامي. أصدرت «مؤسسة راند» الأميركية الوثيقة الصلة بالبنتاغون ودوائر الاستخبارات في واشنطن تقريراً خطيراً عن الحالة الجزائرية قالت فيه إن قيام حكم إسلامي في الجزائر أمر حتمي ومفروغ منه، وإن مثل هذا التطور لن يكون بالضرورة مؤذياً للمصالح الغربية. وقد أشرف على وضع التقرير ضابط سابق في وكالة الاستخبارات المركزية كان مسؤولاً عن الشؤون الإيرانية في الثمانينات.

ليرة أربكان دولار. دعا رئيس الحكومة التركية نجم الدين أركان الى التخلص من الليرة الحالية التي فقدت قيمتها على طريقة الليرة اللبنانية، وإصدار ليرة جديدة مرتبطة بالدولار على أساس كل ليرة بدولار. وهذا الإجراء من شأنه أن يمنع المواطنين من الهروب الى الدولار هروباً مذعوراً كلما لاحت في الأفق مشكلة.

مؤشر جنسي. جاء في دراسة لجامعة أوكسفورد أن النزعة الى الشراء الإدماني لدى أعداد كبيرة من البريطانيين سببها انعدام الاكتفاء العاطفي والجنسي. ويمثل هؤلاء المهووسون بالشراء ٢٪ من مجموع عدد البالغين، ٤٠٪ منهم «ليس لديهم اهتمام يذكر بالجنس»، و٤٥٪ «يعانون من علاقات غير وافية».

إده: نعم للصداقة
لا للوحدة مع سوريا
الصفحة ٨

اسعار الموزعين

Austria: AS26. Bahrain: Fils250. Belgium: BF50. Canada: C$2.50. Cyprus: C£1. Egypt: E£1. France: FF8. Germany: DM2,5. Greece: DR400. Italy: L300. Jordan: Fils200. Lebanon: LL1000. Libya:LDin0.75. Morocco: Dh7. Oman: Peiza300. Spain: Pts3,50. Switzerland: SFr3. Syria: L.S.15. Tunisia: M600. U.A.E: Dirh3. UK: £1. USA: $2.

العلاقة السببية بين «مؤتمر اصدقاء لبنان» والتوترات السياسية والامنية

كيف يهزم السوريون أنفسهم في لبنان؟

تحليل سياسي:

❏ ليس من الممكن، من الناحية الموضوعية، الفصل بين ما حدث أخيراً من توترات سياسية وأمنية في لبنان وفي سوريا، عن مؤتمر واشنطن الذي انعقد في العاصمة الاميركية في اواسط الشهر الماضي بحضور رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري تحت اسم «مؤتمر اصدقاء لبنان» لإقرار، او على الاصح إعادة إقرار، مساعدات مالية «مقررة».

وهذه المساعدات لها صفة سياسية واضحة على الرغم من المحاولات العديدة التي جرت لتغليفها. وأهم عنصر يشي بصفتها السياسية هو توقيت مؤتمر واشنطن.

لماذا لم ينعقد قبل سنة او سنتين؟

لماذا لم ينعقد بعد شهر او شهرين في ولاية كلينتون الجديدة؟

بل ان الاسئلة التي يمكن ان تطرح في هذا المجال اكثر من ان تحصى.

أصدقاء لبنان أم أصدقاء الحريري

لقد حرص الرئيس الحريري على تسمية المؤتمر باسم «اصدقاء لبنان» كنوع من تعزيز الثقة بحكومته في الخارج، وحرص الحريريون على تسميته باسم «اصدقاء الحريري» ظناً منهم ان ذلك يعطيهم دفعاً للاستقواء في الداخل. حتى ان احدهم كتب مقالاً في جريدة رئيسية في بلد عربي كبير بعنوان «مؤتمر اصدقاء الحريري» ختمه بقوله «لا وقت للمعارضة»، فكأن مؤتمر واشنطن قد طوب الحريري زعيماً اوحد!

والواقع ان مؤتمر واشنطن هو مؤتمر «اصدقاء الحريري». ولهذا حرص الحريري على حضوره شخصياً، مع ان بقية الحاضرين هم وزراء الخارجية او من هم دونهم. فلو كان المؤتمر للبنان لكان يجب ان يحضره وزير الخارجية اللبنانية. وإذا كان للبنان، فان ذلك يعني او يجب ان يعني ان المساعدات المقررة يجب ان تأتي في مواعيدها حتى اذا خرج الحريري قريباً من رئاسة الحكومة. وهذا مازال بحاجة الى اختبار.

بل يمكن القول، فوق ذلك، ان مؤتمر واشنطن هو «مؤتمر انقاذ الحريري» باعطائه حقنة مقوية بعدما تشكلت في لبنان على نطاق شعبي وسياسي واسع قناعات اساسية ضد مقومات السياسة الحريرية وتوجهاتها، وضد حالة الفساد العضوي التي رافقتها. فقد وصل الحريري وأوصل لبنان الى منتصف البئر وكاد الحبل ينقطع، فكان لا بد من عملية انقاذ واسعة النطاق تتناسب مع اتساع نطاق النقمة الداخلية في لبنان.

غطاء الياس الهراوي

يخطىء من اللبنانيين من يظن ان رئيس الجمهورية الياس الهراوي شيء، وان رئيس الحكومة رفيق الحريري شيء آخر. انهما من عجينة واحدة وفي معلف واحد.

وما كان للحريرية ان تستشري في لبنان لولا الغطاء الفعال الذي قدمه ويقدمه لها الرئيس الهراوي.

فاذا كان مؤتمر واشنطن حبل الانقاذ الخارجي للحالة الحريرية المهترئة، فقد كان الياس الهراوي حبل انقاذها الداخلي.

كيف؟

هنالك ثلاثة اسعافات اساسية قدمها الهراوي للحريري في الآونة الاخيرة تؤكد شكوك بعض اللبنانيين بأن الحريري هو الاصل وان الهراوي هو الفرع، مع ان كثيرين من اللبنانيين، وربما من السوريين ايضاً، من لا يصدق هذا الظن.

■ الاسعاف الاول، ظهور رئيس الجمهورية في معظم الاحيان بمظهر المختلف دائماً مع رئيس الحكومة، وهو لا يعدم بعض

> الى الآن لم يقدم السوريون تفسيراً اوتعليلاً او تبريراً واحداً مقنعاً لإصرارهم على تمديد ولاية الهراوي خلافاً لمواقف وتصورات ورغبات معظم اللبنانيين المحسوبين على سوريا

الذرائع الثانوية لإظهار ذلك. وجميع اللبنانيين يعرفون ماذا يحدث لو كان رئيس الجمهورية مختلفاً حقاً مع رئيس الحكومة.

■ الاسعاف الثاني، ان رئيس الجمهورية هو الذي تولى التطبيل والتزمير لمؤتمر واشنطن، بل إنه بالغ في النفخ بالبوق الى درجة القول: هذا ما جاء به الاصدقاء، فعلى الأشقاء ان يحذوا حذوهم! مع ان المنطق يقضي بأن يستنجد المرء بالشقيق اولاً ثم بالصديق!

وبصرف النظر عن كون ذلك غمزاً من قناة الاشقاء، فانه يشكل نوعاً من الاستخفاف بالعقول لان الهراوي يعرف ان الخليجيين ابلغوا رئيس الحكومة منذ سنوات بأن مساعداتهم للبنان سوف تكون عن طريق البنك الدولي «حتى لا يكون مصيرها اللهط» على حد قول احدهم. وقد أكد الحريري نفسه ذلك على مسمع رئيس تحرير «الميزان» في ايار/ مايو ١٩٩٣ قبل أشهر من صدور الجريدة.

فالحريري بعد المؤتمر، وهو يعرف مراميه السياسية، لم يكن يستطيع ولا كان من مصلحته ان يتولى بنفسه جوقة التطبيل. بل على العكس من ذلك يريد ان يبتعد عن ذلك لسببين: الاول والأهم، حتى لا يثير حفيظة السوريين وابقائهم نائمين على حرير. اما الياس الهراوي فانه لا يثير حفيظة السوريين، بل هو يحظى بغطاء سوري سميك غير قابل للاختراق فلا تحوم شبهات حول مواقفه. والثاني، ان الحريري يريد «تهريب» المساعدات على الساكت لانفاقها كما يشاء بعيداً عن أعين السياسيين اللبنانيين الذين سيحاولون انفاقها حسب مصالحهم الانتخابية، والمقصود بذلك البقية الباقية من اولئك السياسيين الذين مازالوا خارج الدائرة الحريرية.

■ الاسعاف الثالث، والاهم، انه عندما تفاقمت النقمة الشعبية ضد التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، وكاد الامر ينفجر من شدة الاحتقان، قام رئيس الجمهورية من غامض علم الله بفتح قناة خطيرة لتنفيس الاحتقان وتفريج كربة الحريري. فقد طرح الهراوي مواضيع شائكة من غير مبرر وفي غير أوانها، مثل التعديلات الدستورية، ومثل الزواج المدني الذي يعرف رئيس الجمهورية انه موضوع مثير للانقسام، فضلاً عن انه يثير الحساسيات الطائفية. وبالفعل نسي اللبنانيون المسألة الاقتصادية والاجتماعية وانغمسوا في الجدل البيزنطي حول الزواج المدني!

فماذا يريد الحريري احسن من ذلك...

العبث الدستوري

وما كان الرئيس الهراوي لينادي بالتعديلات الدستورية، أياً كانت غايته، لولا انه قياساً على سابقة التعديل الدستوري لتمديد ولايته، يتصور ان السوريين في هذه المسألة ليس لديهم حرج.

لكن الحقيقة هي ان السوريين محرجون، ويشعرون بخطأ موقفهم السابق وان لم يقولوا ذلك، وهو موقف حاول جميع اللبنانيين المنادين بعلاقة استراتيجية صادقة وبعيدة المدى بين لبنان وسوريا، ونحن منهم، ثني دمشق عنه في حينه، لأنهم يعرفون ان اي عبث دستوري في لبنان كما اثبتت التجارب السابقة لن يكتب له النجاح، ويعطي في النتيجة مردوداً عكسياً.

ذلك ان جميع الانجازات الايجابية التي تحققت في ظل الوجود السوري كالاستقرار الامني ورعاية المؤسسات وتنشيطها، مثل مجلس النواب والمؤسسة العسكرية والقضاء المستقل، كادت تتلاشى او تلاشى جانب ملحوظ منها، بفعل العبث بالمسألة الدستورية بغية تمديد ولاية الرئيس الهراوي.

والى الآن لم يقدم السوريون تفسيراً اوتعليلاً او تبريراً واحداً مقنعاً لإصرارهم على تمديد ولاية الياس الهراوي خلافاً لمواقف وتصورات ورغبات معظم اللبنانيين المحسوبين على سوريا.

فالمسألة الدستورية في لبنان شديدة الحساسية، ليس لأن لبنان تاريخياً دولة دستورية عريقة فحسب، بل لأنها تمثل نقطة الالتقاء ونقطة الافتراق في الوقت ذاته في بقية المسائل والقضايا التي يتشكل منها الوضع العام. وعلى الرغم من ان تجديد رئاسة الشيخ بشارة الخوري أول رؤساء عهد الاستقلال، قد جرى بالاجماع، فانه شكل في الوقت ذاته نقطة افتراق أدت الى سقوط الشيخ بشارة قبل أقل من سنتين من ولايته الجديدة او المجددة. ولن يفاجأ أحد في لبنان، وفي غير لبنان ايضاً، اذا حدث الشيء ذاته لولاية الياس الهراوي الممددة!

ولم يكن سقوط الشيخ بشارة سقوطاً لشخص او رئيس او رمز، بل كان سقوطاً لفكرة العبث بالمسألة الدستورية، بحيث بقي سقوطه درساً ناصحاً لجميع الرؤساء اللاحقين من كميل شمعون وفؤاد شهاب الى سليمان فرنجيه وأمين الجميل، مع ان رغبة هؤلاء في التجديد بلغت درجة الشبق!

الهزيمة الذاتية

ولذلك كان تمديد ولاية الياس الهراوي شيئاً لا يصدق، حتى بالنسبة الى كثيرين من انصار سوريا الذين ظنوا ان في الامر مناورة لابد ان تنتهي في سياق احترام النهج الدستوري. حتى اذا لم يدع لهم صدقه أملاً، شرقوا بدموع الخيبة، وبدأوا مسيرة الانحدار.

وقد كان واضحاً ان المستفيد الوحيد من تمديد ولاية الهراوي هو رفيق الحريري، او على الاصح مشروع رفيق الحريري، وعلى نحو أشمل «الحريرية» بكل معنى الكلمة في لبنان وفي سوريا ايضاً.

وبنظرة لاحقة الى تلك التطورات، بدت عملية التمديد، اياً كانت موجباتها في حينه، عملية استخفاف بمشاعر اللبنانيين. وكان اكثر المتضررين من ذلك القواعد والمرتكزات السورية في الحياة السياسية اللبنانية، وخصوصاً في المجلس النيابي، بالنظر الى ان جانباً منها هو الذي قاد الحملة ضد التمديد لقناعة حقيقية وصحيحة بأن ذلك هو النهج الدستوري السليم، وان السير فيه يخدم لبنان ويخدم، فوق ذلك، وربما قبله، تثبيت ثقة عموم اللبنانيين بسوريا وبالوجود السوري وبالنوايا السورية، ويهزم الى الأبد جميع المشككين، ودعاوى الفتنة، ودق الاسافين، وانتاج مطابخ التشويش والبخ والقدح في باريس وفي غير باريس.

أما النتيجة المؤسفة التي نراها ماثلة اليوم، فهي ان «التمديد» للرئيس الياس الهراوي كان هزيمة واضحة وموصوفة ولا مبرر لها للمرتكزات السورية في الحياة السياسية اللبنانية، بحيث هز تأثيرها السلبي مقومات المجلس النيابي وثقة اللبنانيين به كمؤسسة فاعلة يركن اليها في الملمات. وقد كان مشهداً مؤثراً بالفعل ذلك المشهد الذي خرج فيه النواب المحسوبون على سوريا يوم التمديد رافعين الرايات البيضاء، مطأطئي الرؤوس، وهم يهتفون هتافات مخالفة تماماً لهتافاتهم السابقة، وكأنهم ممثلون في رواية اغريقية ذات صفة كاريكاتورية!

منذ ذلك الحين، لم يعد مجلس النواب كما كان، ولن يعود الا بعملية شاقة ومعاكسة ومحفوفة بالمخاطر. ولذا، فان اي مسار جديد، في مناخ الثقة المهزوزة بالمجلس النيابي، لن يؤدي في أحسن الاحوال سوى الى تحديد

> ان مؤتمر واشنطن هو «مؤتمر انقاذ الحريري» باعطائه حقنة مقوية بعدما تشكلت في لبنان على نطاق شعبي وسياسي واسع قناعات اساسية ضد مقومات السياسة الحريرية وتوجهاتها

الخسائر ووقف التداعي، اي الانتقال من حالة القدرة الهجومية الايجابية الى حالة الاضطرار الدفاعي السلبي، وهذه هي الصورة التي أرادها وأطل بها مؤتمر واشنطن كمؤشر على انتقال زمام المبادرة من يد الى يد.

ولما كانت المسألة الدستورية في لبنان هي نقطة الالتقاء، ونقطة الافتراق، كما سلف القول، كان النواب اللبنانيون المحسوبون على سوريا يهدفون الى بلوغ نقطة الالتقاء الجامعة للبنانيين جميعاً حولهم عندما كشفوا مبكراً عن معارضتهم للتمديد، وبالتالي، وبعد انتهاء الرواية الاغريقية الى ما انتهت اليه، ادركوا ان نقطة الالتقاء قد اعطت مكانها الى نقطة الافتراق. وهكذا نجح الحريريون في اختراق وزعزعة ركن اساسي من أركان الحياة السياسية كان للسورين فضل ملحوظ في ترميمه وتدعيمه بداية.

اختراق الجيش

والمؤسسة اللبنانية الثانية التي كان للسوريين فضل كبير في إعادة ترميمها وتجليسها ودعمها مادياً ومعنوياً، هي المؤسسة العسكرية. وظلت سوريا الى اليوم الجهة الوحيدة التي أبدت عزماً متواصلاً على دعم الجيش اللبناني وصون وحدته. والاميركيون يعرفون ذلك اكثر من غيرهم، مما يفسر ترددهم في تسريع المساعدات الموعودة للجيش اللبناني.

ومن الطبيعي ان يحاول الحريريون اختراق الجيش اللبناني بالاساليب المعهودة. لكن المحاولات الأولية المباشرة لم تلق استجابة، بل لقيت صدوداً عنيداً من قبل قائد الجيش وأركان قيادته. وهنا يختلف ما يحدث في الجيش عما حدث في المجلس النيابي، لأن الهزيمة التي أصابت الجسم النيابي بسبب العبث بالمسألة الدستورية كانت هزيمة ذاتية في الدرجة الاولى، وإن كان الحريري شخصياً قد لعب دوراً مهماً في دفع القيادة السورية في هذا الاتجاه.

اما بالنسبة الى الجيش، فإن إخفاق المحاولات المباشرة بالأساليب المعهودة لم يثن الحريريين عن اتباع أساليب مبتكرة للوصول الى الغاية ذاتها. وفي هذا الإطار يمكن النظر الى الضجة الاخيرة المفتعلة حول ترقيات بعض الضباط على انها محاولة لاختراق الجيش من جهة، والقاء التبعة على جهة اخرى.

ومفتاح هذه المحاولات وزارة المالية ورأس حربتها تحصلدار الحكومة فؤاد السنيورة.

إن في هذه المحاولات الحريرية لاختراق المؤسسة العسكرية عنصراً ابتزازياً واضحاً وإن كان بشكل قطبة مخفية.

والواقع ان هذه المحاولات الجديدة والمتكررة ذات الطابع الابتزازي قد لقيت نجاحاً ملفتاً لخيبة امل كثيرين من اللبنانيين الذين مازالوا يعتبرون الجيش حصن أملهم وثقتهم بدولتهم وكيانهم واستقلالهم.

بدأت المحاولة الأولى بامتناع وزارة المالية عن دفع بعض رواتب الجيش قبل حوالى ثلاث سنوات، مما أدى الى حادث أثار الاستغراب في حينه عندما قام أحد الضباط بهجوم «عسكري» على مقر وزير الدولة للشؤون المالية. وقد كانت غاية تلك المحاولة رسالة الى قيادة الجيش بضرورة «تبادل المنافع»: ندفع رواتبكم اذا لبيتم في المقابل دعوة الحكومة لكم الى حمايتها ضد التحركات الشعبية والنقابية.

وهكذا كان. وقد نفذ الجيش ثلاث عمليات لحماية الحكومة من الانتفاضات الشعبية المطلبية المحقة. واحدة في الضاحية الجنوبية لم تخل من إراقة الدماء، واثنتان ضد الاضرابات والمسيرات التي دعا اليها الاتحاد العام للنقابات العمالية.

«المسألة الدستورية في لبنان شديدة الحساسية، ليس لأن لبنان تاريخياً دولة دستورية عريقة فحسب، بل لأنها تمثل نقطة الالتقاء ونقطة الافتراق في الوقت ذاته في بقية المسائل والقضايا التي يتشكل منها الوضع العام»

وعندما نشرت «الميزان» مقالها الافتتاحي بعنوان «جيش الشعب وجيش القمع» في أواخر ١٩٩٥، مما حمل الحكومة على منع دخولها الى لبنان، كان ذلك تعبيراً عن شعور حقيقي بأن هذا الاتجاه سوف يثلم سمعة الجيش وثقة اللبنانيين به، وبأنه لن يحد او يحول دون استمرار المحاولات الحريرية لاختراقه والسيطرة عليه في خدمة «المشروع».

ومصداقاً لذلك جاءت الحادثة الاخيرة حول ترقيات الضباط ورفض وزارة المالية الاعتراف بها، بحجة عدم توفر المال الكافي لتلبية متطلباتها. هذه المرة لم يقم ضابط مغوار بشن هجوم «عسكري» على مقر السنيورة، لأن الحكومة توخت القاء التبعة على المجلس النيابي بصفته الجهة الوحيدة المسؤولة عن تدبير المال اللازم من خلال زيادة الضرائب والرسوم على الناس. وقد سبقت هذه المماحكة وشوشات وعنعنات في الاوساط الحريرية بأن الجيش بات كثير الكلفة، وان ميزانيته المتزايدة مرهقة وتعيق مشاريع إعادة الاعمار، فضلاً عن انها نفقات مهدورة وغير منتجة، وان أوضاع الميزانية المتفاقمة العجز والهدر لا تسمح بالاستمرار في الانفاق على الجيش على النحو الراهن. وهذا المنطق يبدو سليماً من الناحية الاقتصادية، ولا سيما ان دولاً كثيرة في العالم، بما في ذلك اسرائيل، أخذت تقلص ميزانياتها العسكرية كواحد من السبل لخفض العجز المالي في الميزانية العامة للدولة.

لكن هذا المنطق له في بلد مثل لبنان انعكاسات خطيرة على الوضع الأمني العام، وهو في النهاية يتخلص بثلاثة توجهات:

■ التوجه الاول، تقليص الجيش فعلا وخفض ميزانيته بنسبة ملحوظة ومؤثرة.

■ التوجه الثاني، إلقاء التبعة واللوم على مجلس النواب والضغط عليه لزيادة الضرائب والرسوم على اللبنانيين لحل المشكلة المالية للحكومة، وهو أمر يؤدي الى انقلاب في الرأي العام من لوم الحكومة الى لوم المؤسستين الاساسيتين اللتين لسوريا فيهما نفوذ اساسي.

■ التوجه الثالث، «تدبير الامر» من خلال الانفاق الخفي على مفاصل معينة في الجيش وقيادته من خارج الميزانية، اي من صندوق «المشروع» فيتحول الجيش في هذه الحالة الى «جهاز» وينتهي كمؤسسة.

المشروع المضاد

إن الجيش في لبنان هو المؤسسة الوحيدة القادرة على التحول الى مشروع مضاد ونافع للبنان، ليس عن طريق الحكم العسكري او حكم الأجهزة، بل عن طريق تشكيل كيان اقتصادي انتاجي مستقل، بما يملك من كفاءات إدارية وفنية وثقافية وعلمية تستطيع إقامة مؤسسات اقتصادية زراعية وصناعية وتربوية ومصرفية وخدماتية تكفي ليس فقط لتمويل القوات العسكرية ذاتياً، بل ايضاً لتحقيق فائض تراكمي تتعدى منافعه المؤسسة العسكرية الى بقية الاقتصاد العام شرط ان تقوم على الادارة الاقتصادية للمؤسسات والمشاريع الاقتصادية للجيش قيادات نزيهة ومنزهة تدرك معنى النزاهة كمصلحة ذاتية فوق كونها مصلحة وطنية.

وهذا يشكل انقلاباً ليس بالمعنى المألوف للانقلابات العسكرية في العالم العربي، بل في المفاهيم الأساسية، ويشكل في الوقت ذاته انقلاباً تصويبياً في نظرة اللبنانيين الى ما هو منتج وما هو غير منتج في اوضاعهم الراهنة.

عندئذ يدرك اللبنانيون ان مشاريع إعادة الاعمار الجارية الآن في إطار «المشروع» الحريري العام، هي المشاريع غير المنتجة التي تشكل عبئاً على مالية البلاد ومستقبلها.



«اما بالنسبة الى اختراق الجيش، فإن إخفاق المحاولات المباشرة بالأساليب المعهودة لم يثن الحريريين عن اتباع أساليب مبتكرة للوصول الى الغاية ذاتها»

الفصل بدون فصل

كان معروفاً منذ سنوات ان فصل المسارين السوري واللبناني في التسوية السلمية لأزمة الشرق الأوسط يأتي في مقدمة المساعي الاميركية والاسرائيلية. وكانت حجة الاميركيين ان امكانية التسوية مع كل منهما على انفراد اكبر وأسرع. لكن هذا المنحى اصطدم منذ سنة ١٩٩٣ بمعارضة لبنانية وسورية واضحة مما نقل مساعي التسوية في ذلك الوقت الى المدار الاردني، لكن تلك المساعي الأولى لم تقطع الامل بإمكانية تجارب جديدة لفصل المسارين اللبناني والسوري بطرق مختلفة. ومن هذا القبيل طرحت اسرائيل فكرة «لبنان اولا»، التي اصطدمت هي ايضاً بمعارضة لبنانية - سورية شديدة، وقد كان الرد اللبناني عليها بسيطاً، وهو انه اذا كانت اسرائيل ترغب في الانسحاب من الشريط الحدودي المحتل من دون قيد او شرط تطبيقاً للقرارات الدولية، فإن ذلك هو الحل الطبيعي، اما اذا كانت غايتها الدخول في مفاوضات ثنائية هدفها الوقيعة بين لبنان وسوريا في الدرجة الاولى، فليس هناك استعداد على الاطلاق لفتح هذا الباب.

وأخيراً، وباسم المساعدات الاقتصادية للبنان، كانت الخلفية غير المنظورة لمؤتمر اصدقاء لبنان في واشنطن بحضور رئيس الحكومة رفيق الحريري تحقيق قدر من الفصل السوري اللبناني من غير ان يكون ذلك واضحاً وملحوظاً، وتحت غطاء غير سياسي. إلا انه كان معروفاً ان المؤتمر ما كان لينعقد لو لم يكن له بعد سياسي إن لم نقل ثمناً سياسياً. ومن هذا القبيل، تساوت في جوهر مؤتمر واشنطن وجهتان:

■ وجهة يستطيع أصحابها تصوير النتائج على انها مجرد مساعدة للبنان وإحياء الثقة بدوره.

■ ووجهة توخت منه ان يكون عامل ضغط على سوريا تحت غطاء مساعدة لبنان. والغريب في الأمر ان بعض الحمسين لمؤتمر واشنطن من الحريريين حاول إظهار نتائج المؤتمر وكأنها مساعدة لسوريا ايضاً ربما لذر الرماد في العيون!

ذلك أنه ليس من الممكن استبعاد ربط التوترات السياسية والأمنية التي وقعت في لبنان وسوريا اخيراً، بنتائج مؤتمر واشنطن، ليس لأن تلك الأحداث والتوترات قد وقعت فور انتهاء المؤتمر فحسب، بل لأنها كانت بمثابة رسالة الى اي جهة لها مصلحة في توتير العلاقات السورية - اللبنانية أن تتحرك ودفع سوريا الى وضع دفاعي سلبي. وما تصريحات يوري لوبراني، منسق الأنشطة الاسرائيلية في لبنان التي انطلقت منها شرارة التوتر، سوى مظهر من مظاهر هذا الارتباط. وهنا لا يعود مهماً من هي الجهة المباشرة التي قامت بهذا الاعتداء او بهذا التفجير او ذاك لأن الفاعلين كائنين من كانوا التقطوا الاشارة الخفية الكامنة في نتائج مؤتمر واشنطن.

وما من امتحان لحسن نية القائمين على مؤتمر واشنطن ومساعداتهم للبنان سوى التأكيد بأن هذه المساعدات سارية في اي وضع يختاره اللبنانيون وليست مقتصرة على بقاء الحريري في رئاسة الحكومة. والى ان يتم هذا الامتحان فان الشبهات سوف تبقى حائمة حول المسألة برمتها.

العلة المزمنة في المالية اللبنانية تتفاقم

الإيرادات أقل من التوقعات والنفقات أعلى من التقديرات



السنيورة

❐ لم تستطع حكومة الحريري في السنة الماضية، ضبط نفقاتها والعجز في ميزانيتها. فعلى الرغم من زيادة الضرائب والرسوم خلال السنة الماضية، فإن العجز في الميزانية ضرب رقماً قياسياً فزاد الانفاق عن الايرادات المتحصلة بنسبة ٥٠,٢٪ مع العلم ان وزارة المالية في فذلكتها لسنة ١٩٩٦ توقعت هبوط العجز الى حدود ٣٦ الى ٣٨٪ فقط. بل إن عجز ميزانية سنة ١٩٩٧ فاق عجز ميزانية سنة ١٩٩٥ بنسبة ٢,٢٪. واذا بقي الحال على هذا المنوال، فإنه من المشكوك فيه ان تستطيع الحكومة الالتزام بالحدود التي قدرتها للعجز المقبل بنسبة ٣٥,٩٪.

حتى ان «بنك عودة» في نشرته الفصلية الاخيرة قال ان نسبة العجز التي حددتها الحكومة لسنة ١٩٩٦ بحدود ٣٧٪ لم تكن واقعية ابداً، ذلك ان بلوغ هذا الهدف يقتضي ان يشهد الاقتصاد اللبناني نمواً حقيقياً بنسبة ١٩٪ وهو امر مستحيل، وعلى العكس من ذلك، هبط النمو الحقيقي في الاقتصاد اللبناني في السنة الماضية الى نصف ما كان عليه في السنة السابقة، فلم يتجاوز ٤٪.

وفوق ذلك بلغ معدل التضخم السنوي نسبة ١١,٧٪ مع ان البنك المركزي مازال يؤكد ان سياسته النقدية تقوم في المقام الاول على الحد من التضخم. وهذا يعني ان السياسة المالية والنقدية للحكومة تحصر توجهاتها بمكافحة التضخم، وهو مسعى وهمي الى حد بعيد، لأن هذه السياسة لا تأخذ في الاعتبار، او هي غير قادرة على الأخذ في الاعتبار، مسائل اساسية مثل زيادة الانتاج وفرص العمل.

وفي هذا الصدد تقول نشرة «بنك عودة»:

«الى هذا المستوى يجب ان يتوجه النقاش، اي الى مستوى نسبة التضخم الطبيعي التي تأخذ في الحسبان القيود البنيوية المستحكمة داخل الاقتصاد للتوفيق في الوقت ذاته بين آراء ومتطلبات الخبراء والفاعليات الاقتصادية والسلطات النقدية».

وعلى الرغم من ان البنك المركزي يوحي بأنه ينهج منهجاً يهدف الى خفض اسعار الفائدة، فإن احداً في لبنان بما فيه البنك المركزي ذاته، لم يقل ان هذا الخفض الطفيف الذي يكاد لا يذكر من شأنه ان يحدث اي فرق في ادوات تمويل القطاع الخاص. فسعر الفائدة على اذونات الخزينة لمدة سنتين انزل من ٢١,٨٨٪ سنوياً الى ٢١,٦٦٪ فقط.

ومن الملامح المقلقة في الوضع الاقتصادي اللبناني الراهن، انه لا تلوح في الأفق بوادر نهوض ملحوظ. والمقلق اكثر السياسة المالية التي يقودها فؤاد السنيورة بسبب العجز الرهيب وغير القابل للتصحيح في وقت قريب مما يعني ان ميزانية الدولة في إطارها الراهن معوقة للنمو الاقتصادي المطلوب.

اما العجز في الميزان التجاري فقد شهد هبوطاً طفيفاً غير مؤثر على تغيير السياق العام في الوضع الاقتصادي، حتى يمكن القول ان هبوط العجز في الميزان التجاري يشبه انخفاض أسعار الفائدة على اذونات الخزينة. وفي الوقت ذاته مازالت الهوة سحيقة جداً بين قيمة الصادرات اللبنانية الى الخارج، وقيمة المستوردات من انحاء العالم. فالصادرات اللبنانية تشكل ١٣,٧٪ فقط من المستوردات، اي ان لبنان بحاجة الى مضاعفة صادراته ثلاثة اضعاف لكي يخفض عجز الميزان التجاري الى النصف وهذا احتمال غير متوقع خلال السنوات القليلة المقبلة، نظراً الى ان معظم الاستثمارات التي انفقتها الدولة في السنوات الاربع الماضية اقتصرت على البنية التحتية من دون القطاعات الانتاجية الهادفة الى التصدير.

وخلال الاشهر الاحد عشر الاخيرة من السنة الماضية حلّت دولة الامارات العربية المتحدة في المرتبة الاولى بين الدول المستوردة من لبنان متجاوزة المملكة العربية السعودية التي حلت في المرتبة الثانية وسوريا التي حلت في المرتبة الثالثة.

فخلال الفترة المذكورة صدّر لبنان الى الامارات ما قيمته ٢١٨ مليون دولار (٢٣,٣٪ من مجموع الصادرات)، والى السعودية بما قيمته ١٢١ مليون دولار (١٢,٩٪) ثم سوريا بما قيمته ٦٧ مليون دولار (٧,٢٪). اما بالنسبة الى الاستيراد خلال تلك الفترة فقد حلت ايطاليا في المرتبة الاولى (٨٠٠ مليون دولار) او ١١,٧٥٪ من مجمل الواردات اللبنانية، تليها الولايات المتحدة الاميركية بما قيمته (٧٤٢ مليون دولار) اي ١٠,٨٨٪.

إنها حكاية «ابريق الزيت» في دولة إيراداتها تأتي دائماً أقل مما تقدر او تحصل بينما نفقاتها تفوق دوماً ما تخمن وتعلن.

الجمود طاول قطاع البناء والتراخيص انخفضت ٦٢,٥٪

١,٨ مليار دولار كلفة «أليسار»

❐ اعلن جوزف حلو، رئيس المؤسسة العامة المكلفة تنفيذ مشروع «اليسار» لتأهيل وبناء الواجهة البحرية الجنوبية لبيروت، ان كلفة المشروع ستبلغ ١,٨ مليار دولار.

ومشروع «اليسار»، الذي سينفذ على مساحة تبلغ ٦٥٠ هكتاراً يتضمن بناء ٧٥٠٠ مسكن و١٠٠ الف متر مربع من المراكز التجارية والحرفية.

وكانت حكومة الحريري اتخذت في ١٩٩٥ قراراً بإعادة تأهيل هذه المنطقة الواقعة بين مطار بيروت الدولي والطريق الساحلية التي تربط جنوب البلاد ببيروت.

وقد تحولت هذه المنطقة التي كانت تقوم فيها شواطىء السياحة قبل الاحتراب الداخلي الى احياء شعبية تقطنها غالبية من الشيعة الذين هجرهم القتال.

ويهدف مشروع «اليسار» الذي ناقشته الحكومة مع الحركتين الشيعيتين «حزب الله» وحركة امل» الى اخلاء وهدم المنازل والمتاجر التي بنيت على املاك الدولة والاملاك العامة بطريقة غير مشروعة.

واكد جوزف حلو ان محتلي او مالكي المنازل على طول الطرق التي يتم بناؤها يجب ان يتم اجلاؤهم فوراً ومنحهم تعويضات. واضاف ان الباقين سينتظرون حتى تبنى لهم مسكناً او محترفاً او متجراً بديلاً قبل ان يغادروا.

ونبقى في مجال البناء، لنتذكر من احصائية صدرت عن «نقابة المهندسين» ان عدد تراخيص البناء ومساحات البناء المرخص لها تراجعت بقوة في ١٩٩٦ نسبة الى ١٩٩٥.

وقالت النقابة ان المساحات المرخص لها في تراخيص البناء بلغت ٢١ مليون متر مربع تقريباً سنة ١٩٩٦ اي اقل بـ ٣٢,١٪ من سنة ١٩٩٥.

والى ذلك فإن عدد تراخيص البناء التي تمنحها النقابة انخفض سنة ١٩٩٦ بنسبة ٦٢,٥٪ بالنسبة الى سنة ١٩٩٥، وسجل التراجع الاكبر في المساحات المرخص البناء عليها في جنوب لبنان الذي كان هدفاً لعملية «عناقيد الغضب» الاسرائيلية في نيسان/ ابريل الماضي.

اما التراجع الخفيف فقد سجل في بيروت التي تحولت منذ ثلاث سنوات الى ورشة كبيرة مع اعادة اعمار الوسط التجاري التي تقوم بها شركة «سوليدير» وكذلك ورش الابنية الخاصة للسكن والتجارة. ويقول اخصائيون في الحركة العقارية ان التراجع مرده بشكل كبير، الى فرق بين العرض والطلب انعكس ازمة على البناء والسكن.

وبالفعل فان الجمود يشمل بشكل مباشر الشقق الفخمة التي تراوح مساحتها ما بين ١٥٠ و٥٠٠ متر مربع. ويجد المتزوجون حديثاً والعائلات ذات الدخل المتوسط صعوبة في ايجاد مساكن تقل مساحتها عن ١٥٠ متراً مربعاً في بلد تمنح فيه المصارف اعتمادات بالقطارة.

ولاتزال نحو ٧٠ الف شقة سكنية تبلغ قيمتها سبعة مليارات دولار تقريباً شاغرة في بيروت وضواحيها.

■ سوريا

القطاع الخاص على مطالبه والحكومة تتمهل في التصحيح

سياسة الإنفتاح التدريجي أربكها جمود التفاوض على السلام

❏ في وقت تحاول الحكومة انتهاج سياسة انفتاحية بالتدريج، ترك جمود التفاوض مع اسرائيل، أثاراً سلبية، اربكت سياسة الحكومة وخلقت حالة وصفها المحللون المطلعون بأنها «قلق استثماري».

والسبب في ذلك، ان الحكومة ربطت نهجها الانفتاحي بالتطورات الدولية الاقتصادية وبتطورات عملية التفاوض على السلام مع الدولة العبرية. فلا التطورات الدولية اسعفت والجمود في التفاوض عرقل واربك.

واذا كان «القلق الاستثماري» ظل مطروحاً في السنوات السابقة بسبب التساؤل الممض عن موعد للتوصل الى حل مع تل ابيب، إلا ان مباشرة التفاوض خفف من حدة ذلك القلق، وخلق مجالاً أرحب تحركت من خلاله الحكومة في سياستها الانفتاحية.

ومع الجمود والتصلب الاسرائيلي بعد وصول الليكود الى الحكم في إسرائيل، بدأ التساؤل عن مستقبل التسوية ككل، الامر الذي اثر سلباً على الاقتصاد السوري.

ومن بين الاسباب التي ادت الى الركود، ان نسبة الاموال الموظفة في مجال الخدمات تجاوزت نسبة ٨٥٪ من اجمالي كلفة المشاريع المرخصة بموجب خطة الاستثمار. وقد بلغ عدد مشاريع النقل المرخصة ٧٧٤ مشروعاً من اصل ١٨٤٠ مشروعاً، وبلغ اجمالي كلفتها ٢٨٥ مليار ليرة سورية من اصل ٣٦٦ ملياراً ، يضاف الى ذلك الاموال التي خصصت لاستيراد سيارات «بيك آب» بموجب قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السماح باستيرادها من أموال القطع الأجنبي الناتج من الصادرات الزراعية بهدف تشجيع الصادرات والانتاج في القطاع الزراعي. ويتجاوز عدد سيارات «بيك آب» العاملة في سوريا ١٥٠ الفاً من اصل نحو ٧٠٠ الف سيارة موجودة في البلاد.

وأدى ذلك الى ان بعض عمليات التصدير كان وهمياً للافادة من «دولار التصدير» الذي بلغ سعره نحو ٥٩ ليرة سورية ويزداد حسب علاقة قوائم الاستيراد بالتصدير، كما ان بعض الاموال خرج الى الدول المجاورة لشراء السيارات وادخالها الى البلاد حسب قرار الصادرات الزراعية بالنسبة الى انواع الـ«بيك آب» او قرارات المغتربين وأعضاء مجلس الشعب او مشوهي الحرب التي تسمح لأي من هؤلاء استيراد سيارة سياحية وذلك للافادة من هذه القرارات باعتبارها الوحيدة في ظل عدم السماح للقطاع الخاص استيراد سيارات سياحية. وفي ظل استمرار حصر المعاملات المصرفية بالمصارف العامة، فان اموالاً تخرج الى المصارف في الدول المجاورة للقيام بالعمليات المصرفية.

وطالما ان قانون الاستثمار رقم ١٠ الصادر سنة ١٩٩١ لم يغرِ صغار المستثمرين او المدخرين بتوظيف مدخراتهم مستفيدين من الانفتاح، فان هؤلاء وجدوا الحل الوحيد ايداع اموالهم لدى تجار الاموال في ضوء غياب سوق لتداول الاسهم، وتحديد الحد الادنى لأي مشروع استثماري بعشرة ملايين ليرة سورية. وتجاوزت قيمة الاموال المودعة ٢٠ مليار ليرة سورية جمعت من اكثر من ١٥٠ الف مودع في البلاد.

صحيح ان سنة ١٩٩٤ حملت اصدار القانون رقم ٨ الخاص بحل مشكلة المودعين، غير انه ليست هناك ارقام رسمية او غير رسمية عن قيمة الاموال التي خرجت الى الدول المجاورة طلباً لفوائد عالية بلغت احياناً ٦٠٪ وغالباً ٢٤٪، لكن الاكيد ان اموالاً خرجت الامر الذي ادى الى ازمة سيولة في البلاد عبر عنها كبار التجار ورجال الاعمال.

كما ان توجه جامعي الاموال الى سوق العقارات (اظهرت الارقام ان بين ٦٠ و٧٠٪ من اموالهم وظفت في هذا المجال) ثم افلاسهم، ادى الى انخفاض اسعار العقارات في البلاد بنسبة تراوحت عموماً بين ٥٠٪ و١٠٠٪ على العقارات التي حققت ارتفاعاً وهمياً في السنوات السابقة.

ومن الاسباب الاخرى حسب اعتقاد خبراء اقتصاديين، ان المستثمرين «لم يستوعبوا هامش الانفتاح وحدوده الذي حصل في سنة ١٩٩١، فاعتقدوا انه يعني تحولاً الى اقتصاد السوق بشكل كامل وهذا ليس صحيحا»، واشار الخبراء الى ان «الحكومة متمسكة بالانفتاح التدريجي المدروس كي لا تتكرر تجارب كتلك التي وقعت في دول الكتلة الشرقية التي انهارت نتيجة الانتقال الفوري من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق».

ولاتزال مطالب القطاع الخاص ذاتها، وهي اقامة بورصة لتداول الاسهم وتوحيد سعر الصرف والسماح بفتح مصارف خاصة او مشتركة والغاء القانون ٢٤ الخاص بمنع تداول القطع الاجنبي وتعديل القانون ١٠ كي لا يتحكم بالاستثمار ومكانه وقطاعه عبر التسهيلات المقدمة وذلك في ضوء التنفيذ في السنوات الخمس السابقة. وهناك مطالب اخرى تتعلق بقانون العلاقات الزراعية ومهام المحاكم التجارية واعطائها صلاحية فض منازعات تخص القطاع الخاص.

ودلت قرارات الحكومة في سنة ١٩٩٦ على ان الرغبة في تجاوز هذه العقبات متوافرة لكن بخطوات تدريجية. وشهدت تلك السنة بعض التحسينات، اذ ان وزارة الاقتصاد قررت في حزيران/ يونيو الماضي السماح لـ«مصرف سورية المركزي» و«المصرف التجاري» بشراء القطع الاجنبي الناتج عن عمليات تصدير النفط بسعر ٢٢,٩٥ ليرة للدولار بدلاً من السعر الرسمي البالغ ١١,٢٠ ليرة. وأتى القرار بعد اصدار تعميم على الفنادق في تشرين الاول/ اكتوبر لاعتماد سعر صرف قدره ٤٢ ليرة للدولار بدلاً من السعر الرسمي.

لكن القرار الابرز في اطار توحيد سعر صرف الليرة في مقابل القطع الاجنبي جاء في أيلول/ سبتمبر اذ سمحت «لجنة التصدير» التي يرأسها المهندس محمود الزعبي رئيس الوزراء للسوريين فتح حسابات بالقطع الاجنبي من «دون السؤال عن مصدره» مع امكانية استعادة قيمة حساباتهم بالقطع الأجنبي وتقاضي فائدة على «ودائع الاجل المحدد» بالقطع الاجنبي وحسب الاسعار الرائجة.

ولم تنتظر الحكومة السورية الانتهاء من اعادة ترتيب الاقتصاد السوري ليدخل الدورة الاقتصادية العالمية، او من انجاز التسوية السلمية كي يدخل في المنافسة الاقليمية، بل انها قررت القيام بذلك عبر توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الاوروبي بعدما حضرت سورية مؤتمر برشلونة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥. ووافقت دمشق على انطلاق الاتصالات التمهيدية في آذار/ مارس المقبل لتوقيع اتفاق الشراكة الاوروبية -السورية. ومن المرجح ان تبدأ المفاوضات في الربع الاخير من سنة ١٩٩٧.

كما قامت دمشق بحل مشاكل الديون الخارجية مع دولة اساسية اذ وقعت مع فرنسا في تشرين الثاني/ نوفمبر اتفاق اطار لحل مشكلة متأخرات القروض معها، واتفق الجانبان على ان تسدد سوريا ١,١ مليار فرنك بتسهيلات كبيرة، واسهم ذلك في توقيع اتفاق شراء ست طائرات من «ايرباص» بقيمة ٢٥٠ مليون دولار.

■ الأردن

في تقرير أعدّ بإشراف الكباريتي ويختلف حوله المحللون

السلام المهزوز تسبّب في هبوط معدل النمو وعطّل تدفق الإستثمارات الأجنبية!

❏ في تقرير يختلف حوله المحللون الإقتصاديون، تباهت حكومة عبد الكريم الكباريتي بأن الاداء الاقتصادي في الاشهر التسعة الاولى من سنة ١٩٩٦ قد حقق نمواً تبلغ نسبته ما يقرب من ٥٪، وهي نسبة في نظر المحللين تقل عن تلك المسجلة في سنة ١٩٩٥ التي بلغت ٦٪. وعزا المحللون هذا التراجع الى تأثر مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني بحوادث وعوامل سياسية واقتصادية في الاردن والمنطقة.

وكان ابرز هذه العوامل تعثر عملية السلام بعد مجيء تكتل الليكود الى السلطة في الدولة العبرية في ايار/ مايو الماضي واتجاه المنطقة نحو مزيد من التوتر وعدم الاستقرار الامر الذي انعكس سلباً على حجم الاستثمارات في المنطقة، وتراجع النشاط الاقتصادي خصوصاً في قطاع السياحة الذي تعول عليه الحكومة اهمية كبرى كقطاع رائد من قطاعات الاقتصاد الوطني.

وفي تقرير حكومة الكباريتي، نقرأ انها اتخذت خلال سنة ١٩٩٦ العديد من الاجراءات والاستعدادات للانضمام الى منظمة التجارة العالمية وتوقيع اتفاقية شراكة مع اوروبا.

وفي هذا الاطار عملت الحكومة على تشجيع الشركات الاردنية لتحسين انتاجها وجودتها بمواصفات تمكنها من المنافسة والدخول الى الاسواق العالمية.

وقد تمكنت ١١ شركة اردنية خلال سنة ١٩٩٦ من الحصول على شهادة «الايزو» للجودة التي تعتبر بمثابة جواز سفر لدخول منتوجاتها للاسواق العالمية وذلك من اصل مائة شركة تستعد للحصول على هذه الشهادة.

وجاء في التقرير ايضاً، ان الحكومة اكملت استعداداتها للانضمام الى منظمة التجارة العالمية من خلال تخفيض الرسوم والضرائب الجمركية بشكل تدريجي، وفي امقابل عملت على تعويض النقص المتوقع في موارد الموازنة من خلال تعديل قانون ضريبة القيمة المضافة.

وعلى الرغم من ذلك، فان النمو في الصادرات لم يتجاوز ١,٧٪ خلال الاشهرالتسعة الاولى من سنة ١٩٩٦ ووصل حجمها الى ٧٦٠ مليون دينار، وكانت نسبة النمو هذه اقل من النمو سنة ١٩٩٥ والبالغة ٢٧٪. وفي المقابل زادت واردات الاردن بنسبة ٢٣٪ ووصلت الى ٢,٣٣٩ مليار دينار، وبالتالي ارتفع عجز الميزان التجاري الى ١,٣٩٨ مليار دينار بزيادة نسبتها ٣٧٪ في سنة ١٩٩٥.

واشار التقرير الى جهود الحكومة لتحسين العلاقة مع دول مجلس التعاون الخليجي حيث كان لذلك انعكاس ايجابي على تطور حجم التجارة مع هذه الدول لصالح الاردن وزيادة اعداد العاملين الاردنيين فيها.

واظهرت مؤشرات التجارة الرسمية مع خمس دول خليجية هي السعودية والامارات والبحرين وقطر والكويت ان حجم الصادرات الاردنية اليها خلال فترة الاشهر التسعة الاولى من سنة ١٩٩٦ ارتفع الى ١٧١,٧ مليون دينار فيما بلغت المستوردات منها حوالى ١٠٠ مليون دينار اي ان الاردن حقق فائضاً مقداره ٧١,٦ مليون دينار بعد ان كان هذا الفائض لا يتعدى ٣,٣ مليون دينار في سنة ١٩٩٥. وكان العجز التجاري للاردن مع السعودية قد وصل الى ٢١ مليون دينار في سنة ١٩٩٥ وتغير الوضع في سنة ١٩٩٦ حيث وصل الفائض الى ٢٢,٤ مليون دينار.

ومقابل تحسن العلاقات التجارية مع الدول الخليجية تراجعت العلاقات التجارية مع العراق، حيث خفضت الحكومة سقف البروتوكول التجاري من ٤٠٠ مليون الى ٢٢٠ مليوناً، وتراجعت الصادرات الى العراق لتصل الى ٧٢ مليون دينار فيما بلغت المستوردات ٢٦٢ مليون دينار خلال الاشهر التسعة الاولى من سنة ١٩٩٦، أي بعجز في الميزان التجاري وصل الى ١٩٠ مليون دينار وهو اعلى من العجز المسجل في سنة ١٩٩٥ والبالغ ١٢٦ مليون دينار عندما وصلت الصادرات الاردنية خلال تلك السنة الى ١٩٠ مليون دينار والمستوردات ٣١٦ مليون دينار.

وقرأنا في التقرير الذي اشرف على اعداده عبد الكريم الكباريتي، ان الاردن الذي كان وقع معاهدة سلام مع اسرائيل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ ووقع اتفاقيات تجارية مع الفلسطينيين والاسرائيليين، لم يتمكن من تحسين وضع التجارة مع الفلسطينيين والاسرائيليين وتنفيذ الاتفاقيات الموقعة بسبب عوائق اسرائيلية وضعت امام ذلك بحجج امنية واهية مما ادى الى عدم تجاوز حجم التجارة في المناطق الفلسطينية التي تعتبر من الاسواق المهمة للاردن، ولديه الرغبة في تلبية احتياجاتها بدلاً من الاقتصاد الاسرائيلي الذي يحصد منها ما يقارب ملياري دولار سنوياً.

وذكر التقرير ان الحكومة بهدف تحسين مناخ الاستثمار اعدت مشاريع اقتصادية مهمة خلال سنة ١٩٩٦ اهمها مشروع قانون الشركات والسوق المالي، ولكنها لم تتمكن من اقرار هذه المشاريع في السنة الماضية. وهي تتوقع ان يتم اقرارها هذه السنة ١٩٩٧ وخلال الدورة البرلمانية الحالية، واذا لم يتحقق ذلك لسبب او لآخر فان الحكومة عازمة على اقرار هذه المشاريع كقوانين مؤقتة.

وورد في التقرير أيضاً ان حجم الاستثمار في البلاد وصل الى حوالي ٣٣٪ كنسبة من اجمالي الناتج المحلي، وعلى الرغم من ذلك فهو مازال مقتصراً على الاستثمارات المحلية والى حد ما العربية، فحجم الاصدارات الجديدة للشركات القائمة والحديثة وسندات التنمية حتى نهاية ايلول/ سبتمبر ١٩٩٦ بلغت ١٩١ مليون د ينار بتراجع ٤٣٪ عن الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٥ علماً انها وصلت مع نهاية ١٩٩٥ الى ٣٥٦ مليون دينار.

وقد سجل خلال الاشهر التسعة الاولى من سنة ١٩٩٦ ما يقرب من ٣٧٩٢ شركة جديدة لدى وزارة الصناعة والتجارة منها شركتا المواصلات والكهرباء اللتان تم تحويلهما حديثاً الى شركتين مساهمتين عامتين. ورفعت رؤوس اموال الشركات المسجلة سنة ١٩٩٦ الى ٧٢٠,٥ مليون دينار.

وعلى الرغم من تطور حجم الاستثمار الاجنبي في بورصة عمان ليصل الى حوالي ٣٣,٥ مليون دينار في الفترة التي يغطيها التقرير، الا ان حجم التعامل في السوق تراجع بحوالي ٤٣,٩٪ ووصل الى ٣٣٢,٦ مليون دينار، كما عانت السوق من حالة مد وجزر (راجع الموضوع عن أداء بورصة عمان في الصفحة ١٢ من هذا العدد).

عقود عراقية

حصلت شركات اردنية كبرى على عقود عراقية تصل قيمتها الاجمالية الى ٨٠ مليون دينار (١١٢ مليون دولار) لتصدير مواد غذائية وزيوت وملح الطعام ومساحيق تنظيف وصابون بموجب عطاءات دولية طرحها العراق مؤخراً بموجب اتفاق النفط مقابل الغذاء.

وقال خلدون ابو حسان رئيس غرفة صناعة عمان ان عقوداً اخرى تبلغ قيمتها عدة ملايين من الدولارات لصفقات ادوية ستبرم خلال الاشهر المقبلة. وهذه هي المرة الاولى التي يعلن الاردن فيها عن فوز شركات اردنية بعطاءات دولية للاستيراد لحساب العراق منذ اللقاء الذي تم بين وزير التجارة العراقي وصناعيين وتجار اردنيين في خواتيم الشهر الماضي، فوعد الوزير العراقي بان يكون للشركات الاردنية نصيب كبير من العطاءات الدولية التي سيطرحها العراق لاستيراد حاجته من الاغذاية.

على صعيد اخر، بات بحكم المؤكد البحث في تجديد البروتوكول المالي الاردني – العراقي، ويتزامن ذلك مع تقديم مؤسسة الخطوط الملكية الاردنية للطيران بطلب الى الامم المتحدة للسماح لها بتسيير رحلات جوية منتظمة بين عمان وبغداد لغايات انسانية تستهدف ايصال الادوية والمواد الغذائية وبعض الحالات الطبية الضرورية.

وكان مسؤول عراقي قد اكد ان الخطوة المقبلة في التفاوض مع الامم المتحدة ستكون فتح الاجواء امام الطيران المدني وتسيير رحلات في مهام انسانية الى بغداد بسبب العناء الذي يتكبده العراقيون في السفر براً بين الاردن والعراق اضافة الى كثرة حوادث الطرق والمشاكل التي يواجهها المسافرون براً.

العراق

«معاريف» تدعي ان تل ابيب باعت بغداد ملحاً

النفط لم يأتِ بالرغيف والحصص التموينية على حالها!

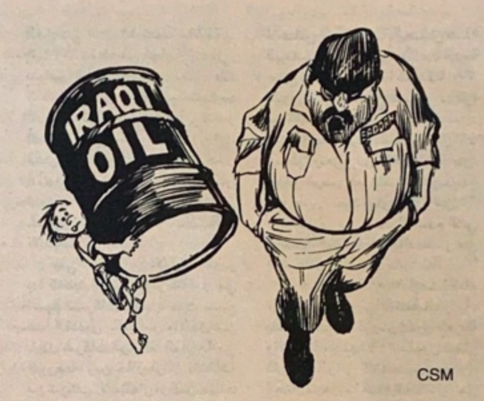
يبدو ان على العراقيين الذين يعتمدون على حصص التموين منذ ما يزيد على ست سنوات الانتظار مدداً اطول قبل جني اي ثمار من اتفاق النفط مقابل الغذاء.

فالى الآن لم يطرأ اي تغيير على حجم الحصص التموينية لشهر كانون الثاني/ يناير الحالي.

وكان المسؤولون وعدوا مراراً بزيادة الحصص التموينية بعد تطبيق اتفاق الامم المتحدة ولكنهم استدركوا ان بيع النفط وشراء الغذاء سيستغرق وقتاً.

وبموجب الاتفاق يسمح للعراق ببيع ما قيمته مليارا دولار من النفط خلال ستة اشهر من اجل شراء الغذاء والادوية بعد معاناة من العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق منذ سنة ١٩٩٠.

وحالياً فان حصة المواطن العراقي من المواد الغذائية المدعومة التي توزعها المتاجر الحكومية هي ١,٢٥ كيلوغرام من الارز وسبعة كيلوغرامات من الطحين (الدقيق) و٥٠٠ غراماً من السكر و٧٨ غراماً من زيت الطعام و١٠ غرامات من الشاي شهرياً. وهذه المواد تبيعها الحكومة بسعر التكلفة او اقل قليلاً. وقال متعاملون ماليون وتجار في بغداد ان



العملة العراقية انخفضت قليلاً امام الدولار بسبب عدم زيادة الحصص التموينية عما جاء في تصريحات الحكومة التي نشرتها الصحف مطالبة تجار التجزئة الحصول على الحصص التموينية من مخازن وزارة التجارة تمهيداً لتوزيعها.

وانعكس انخفاض قيمة الدينار على اسعار بعض السلع في السوق المفتوحة.

وكانت صادرات العراق من النفط قد أدت الى ارتفاع سعر صرف الدينار الى الضعف فوصلت قيمة الدولار الى ٧٠٠ دينار بعد ان كانت ١٦٥٠ ديناراً. ونسبت الصحف الرسمية الى وزير التجارة العراقي محمد مهدي صالح في وقت سابق قوله انه بمجرد وصول الغذاء الى العراق سترتفع حصة الارز للفرد لتصبح ٢,٥ كيلوغرام وسترتفع حصة الدقيق الى تسعة كيلوغرامات وحصة السكر الى كيلوغرامين كما سترتفع حصص الشاي والصابون.

وذكر الاعلام العراقي ان وزارة التجارة وقعت على العديد من اتفاقات الغذاء منذ بدء تنفيذ اتفاق النفط مقابل الغذاء. لكن الشحنات لم تجد طريقها بعد الى الجمهور.

على صعيد آخر قال وزير الصحة العراقي اوميد مدحت مبارك ان المبالغ المخصصة لوزارة الصحة في الاتفاق بين الامم المتحدة والعراق «لا تشكل سوى قطرة في محيط احتياجاتنا للادوية والمستلزمات الطبية» ودعا الى زيادتها.

واوضح الوزير ان هذه المبالغ تقدر بحوالي ٢١٠ ملايين دولار ما يشكل قطرة في محيط احتياجات البلاد للادوية والمستلزمات الطبية.

وقدر مبارك الاحتياجات الفعلية لاعادة النشاط كاملاً للمؤسسات الطبية العراقية «بما لا يقل عن ملياري دولار». وقال: ان المبلغ الذي خصص لنا يكفي فقط لتوفير الادوية والمستلزمات المنقذة للحياة اي مواد التخدير واجراء العمليات والمضادات الحيوية.

وكشف الوزير ان النقص في الادوية والخدمات الطبية تسبب في زيادة معدل الوفيات بين الاطفال دون الخامسة من العمر من ٥٠٠ الى ٤٥٠٠ شهرياً وبالنسبة للكبار من ١٦٠٠ الى ٨٠٠٠ شهرياً.

وكان العراق اكد مراراً ان الملياري دولار التي وافقت الامم المتحدة على تخصيصها له كل ستة اشهر غير كافية خصوصاً ان ٣٠٪ منها مخصصة لتعويض ضحايا الغزو العراقي وان قسما آخر مخصص لدفع تكاليف نزع سلاح العراق.

الملح الاسرائيلي

جريدة «معاريف» كشفت ان اسرائيل باعت العراق سراً آلاف الاطنان من الملح عن طريق الاردن خلال بضعة اشهر من سنة ١٩٩٥.

وقالت الجريدة انها استقت هذه المعلومات من وثيقة خطية ومن اقوال رجل اعمال اسرائيلي طلب عدم الكشف عن هويته وتفاوض على هذه الصفقة. واوضحت «معاريف» ان رجل الاعمال هذا هو احد مؤسسي وحدة «النخبة» في رئاسة اركان الجيش الاسرائيلي التي كان بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء احد اعضائها.

ونقلت معاريف عن رجل الاعمال قوله «انها لم تكن سوى اعمال بكل معنى الكلمة لان العراقيين ذاقوا الحرمان بعد حرب الخليج ١٩٩١ وكانوا يتلهفون على اي منتوجات غذائية. ولقد حافظنا على سر هذا العقد لئلا نصطدم بالاميركيين او الامم المتحدة». وجاء في الوثيقة التي نشرتها «معاريف» ان مصانع البحر الميت تفاوضت في نيسان/ ابريل ١٩٩٥ بوساطة رجل الصناعة موردخاي يونا على صفقة لتسليم العراق كميات ضخمة من الملح.

وقد أرسلت على الارجح الآف الاطنان من الملح عن طريق البر عبر الاردن على متن شاحنات رجل اعمال فلسطيني اكتفت الجريدة بالقول ان اسمه «أبو هشام».

واوضحت «معاريف» ان اسعار الشحن كانت تتفاوت بين ٧٠ و١٢٠ دولاراً للطن الواحد اذا كانت الشحنة من الملح الكبير او ملح الطعام او الملح الصناعي. واكد متحدث باسم مصانع البحر الميت انه حصلت فعلاً اتصالات تمهيدية في الخارج لابرام هذا العقد لكنه نفى ان تكون هذه المحاولة اثمرت فعلياً.

وقال للجريدة «ان العراق اعتبر اسعارنا باهظة جداً»!

غزة - أريحا

في وقت طالب رجال الاعمال بربط الإقتصاد الفلسطيني بالاقتصادات العربية

إجمالي الناتج المحلي الى هبوط حاد و٦٥٪ من العائلات تعيش دون خط الفقر

❒ يلف تقارير سلطة النقد، (التي تقوم مقام البنك المركزي)، عن اداء الاقتصاد في غزة - اريحا تشاؤم اسود، ولذلك ما يبرره. فقد هبط اجمالي الناتج المحلي بشكل حاد اذ لم يزد على ١,٣٣٦ مليار دولار انخفاضاً من ٢,١٦١ مليار دولار في سنة ١٩٩٥ وذلك بسبب الحصار الاسرائيلي للضفة والقطاع.

وفي حسابات سلطة النقد ان حجم ما خسره الاقتصاد الفلسطيني يربو على ١,٢ مليار دولار خلال ١١٨ يوماً اغلق خلالها الاسرائيليون الضفة وغزة تماماً مما حال من دون وصول العمال الى اشغالهم في اسرائيل وحد من التبادل التجاري.

وكانت اسرائيل فرضت اغلاقاً تاماً على غزة واريحا في شباط/ فبراير ١٩٩٦ في اعقاب اول تفجير من اربعة تفجيرات انتحارية قام بها متشددون اسلاميون واسفرت عن مقتل ٥٩ شخصاً في اسرائيل.

وعاد الاغلاق التام بعد تخفيفه تدريجياً ففرض مرة اخرى في ايلول/ سبتمبر الماضي في اعقاب اشتباكات بين الاسرائيليين وقوات الامن الفلسطينية اسفرت عن مقتل ٦٠ فلسطينياً و١٥ اسرائيلياً.

ونقرأ في تقارير سلطة النقد ان متوسط الدخل السنوي للفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ ٦٥٢ دولاراً، اي بحدود خط الفقر الرسمي البالغ ٦٥٠ دولاراً للفرد سنوياً.

وقدر متوسط معدل البطالة في سنة ١٩٩٦ بنحو ٦٠٪ في غزة و٣٨٪ في الضفة الغربية. وهذه التطورات ادت الى استفحال الفقر في المجتمع حتى ان ٦٥٪ من الاسر الفلسطينية تعد الآن تحت خط الفقر، في وقت ارتفع فيه عجز ميزانية سلطة الحكم الذاتي الى ١٩٥ مليون دولار في سنة ١٩٩٦ من ٧٥ مليوناً في سنة ١٩٩٥.

وفي التقارير ايضاً ان معدل التضخم في الضفة وغزة بلغ ١٢٪ في ١٩٩٦ مقارنة مع ١١٪ في اسرائيل.

ولحظت التقارير ان الدول المانحة التي وعدت بتقديم ٢,٤ مليار دولار في اعقاب اتفاق السلام التاريخي بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في سنة ١٩٩٣ لم تدفع حتى الآن سوى ٩٨٥ مليون دولار، اي اقل كثيراً مما خسره الاقتصاد الفلسطيني في سنة ١٩٩٦ وحدها من جراء الاغلاقات الاسرائيلية.

اما ودائع المصارف في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد ارتفعت في سنة ١٩٩٦ بنسبة ٤٧٪ لتصل الى ١,٧٢٢ مليار دولار من ١,١٧٤ مليار دولار في سنة ١٩٩٥ مع استمرار نمو القطاع المالي.

ويبلغ اجمالي موجودات ١٧ مصرفاً تعمل في الضفة وغزة ٢,٢١٣ مليار دولار بزيادة مقدارها ٥٧٤ مليون دولار عما كانت عليه في سنة ١٩٩٥.

ويقول محللون اقتصاديون على دراية في شؤون الوضع في غزة - اريحا ان زيادة الودائع على الرغم من تراجع الاوضاع الاقتصادية ربما كانت ترجع الى لجوء المزيد من الفلسطينيين الى ايداع مد خراتهم التي كانوا يحتفظون بها في بيوتهم او في الخارج في المصارف بعد توقيع اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني مع اسرائيل في سنة ١٩٩٣.

وقدمت المصارف التجارية قروضاً وائتمانات مصرفية بقيمة ٤٣١ مليون دولار في سنة ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٦٨٪ عن سنة ١٩٩٥.

وتزامن صدور تقرير سلطة النقد الفلسطينية مع تقديم وفد ضم عدداً من رجال الاعمال ورقة عمل الى «الملتقى الاول لرجال الاعمال» الذي انعقد في مطالع هذا الشهر في عمان، ذكروا فيها ان نجاح الفلسطينيين في اعادة بناء اقتصادهم يتوقف على تعاظم القدرة الاقتصادية العربية من خلال تطوير العلاقات الاقتصادية العربية - العربية، وعلى مدى ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد العربي.

وقال الوفد الفلسطيني في ورقته ان ربط فلسطين بالاقتصادات العربية يشكل الخيار الوحيد الممكن ليس فقط لارساء دعائم اقتصاد عصري قادر على النمو وتشغيل طاقات الشعب الفلسطيني، وانما الكفيل ايضاً بانتزاع الاقتصاد الفلسطيني من براثن التبعية والهيمنة الاسرائيلية.

وقال الوفد الفلسطيني في ورقته ان المطلوب هو اقامة شراكة عربية - فلسطينية تتقاسم المنافع والمجازفة في مشاريع اقتصادية مشتركة وتجارة حرة وسياحة متدفقة وشبكات ربط كهربائي واتصالات وتبادل علمي وثقافي.

وأوضحت الورقة ان تحقيق مثل هذه الشراكة يستوجب تحمل مسؤولية ربط السلام وتطبيع العلاقات مع اسرائيل بالتزام تل ابيب بازالة العوائق كافة التي تحول من دون تطبيع العلاقات العربية مع الاقتصاد الفلسطيني وان تعمل فلسطين بدورها على تسهيل وتيسير التجارة والاستثمارات العربية فيها وتقديم سائر الضمانات الضرورية والملائمة لهذه الاستثمارات.

واشار الوفد في مداخلة له على هامش الورقة الى التشوهات التي احدثها الاحتلال الاسرائيلي في الاقتصاد الفلسطيني ومنها النقص الشديد في مرافق البنية التحتية، وجعل الاقتصاد الفلسطيني رهينة للاقتصاد الاسرائيلي، واحتكار اسرائيل لتجارة فلسطين الخارجية، والنقص في مؤسسات المجتمع المدني. واوضح الوفد بهذا الصدد ان السياسة الاسرائيلية ادت الى خنق التطور الاقتصادي الفلسطيني وتحويل اعداد متزايدة من القوى العاملة الى عمالة فائضة، والى جعل الواردات الفلسطينية من اسرائيل تصل الى ٩٠٪ في حين يتم تصدير ما نسبته ٨٥٪ من المنتوجات الفلسطينية الى ا لدولة اليهودية.

إسرائيل

بعدما أرغم نتنياهو على العدول عن رفع الضرائب

«الكنيست» أقر ميزانية ١٩٩٧ بعجز نسبته ٢,٨٪

❒ بعد لأي ومماحاكات اضطر معها بنيامين نتنياهو الى التراجع عن وعده بعدم زيادة الضرائب، أقر الكنيست ميزانية ١٩٩٧. وبعدها قال نتنياهو: «هذا نجاح كبير والميزانية ممتازة. فقد حان الوقت لكي تكون لنا ميزانية تتسم بالمسؤولية وحكومة تتحلى بالمسؤولية وتهتم بتعزيز الاقتصاد على اسس جادة».

واقتطعت الحكومة ٢,٣ مليار دولار من ميزانيتها لخفض العجز فيها. وستتم تغطية ميزانية التقشف نسبياً هذه عبر زيادة الرسوم على التبغ والمحروقات وكذلك عبر زيادة غير مباشرة للضرائب على الدخل، وستطال سياسة التقشف ايضاً مختلف الخدمات الاجتماعية والتعليمية.

وقال خبراء ان مستوى المعيشة في اسرائيل، حيث بلغ معدل الدخل السنوي للفرد ١٦٩٠٠ دولار في ١٩٩٦، سيتأثر بشكل طفيف بهذه الاقتطاعات.

من جهته قال وزير المالية دان ميريدور ان الحكومة لديها برنامج اقتصادي حافل. واضاف: «مازال امامنا عمل، فعلينا اولاً وقبل كل شيء التأكد من تنفيذ الميزانية بدقة. ثانياً هناك اصلاحات جادة مررناها بالفعل في الميزانية واخرى مازالت تحتاج الى تمرير». ويبلغ حجم الميزانية نحو ١٩٠ مليار شاقل (٥٨,٥ مليار دولار) ومن المفترض انها تشمل تخفيضات في الانفاق وايرادات جديدة حجمها ٧ مليارات شاقل لقصر العجز على ٢,٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي هذه السنة.

لكن الخزانة مازال فيها بعض الثغرات التي تحتاج الى سدها بعد ان رفض الكنيست في وقت سابق مجموعة من الاجراءات المقترحة لزيادة الايرادات.

وقد وافق الكنيست على قانون الاجراءات الاقتصادية الذي يحدد تغييرات تشريعية وغيرها لتنفيذ الميزانية. ووافق النواب على خفض الاعانات التي يحصل عليها الجنود المسرحون حديثاً من الخدمة العسكرية، وتأجيل تنفيذ خطة لإطالة اليوم المدرسي لكنهم رفضوا خطة الخزانة لإلغاء تخفيض ضريبي بنسبة نصف نقطة مئوية للنساء العاملات.

وكان هذا الالغاء سيحقق لخزانة الدولة دخلا قدره ٢٧٠ مليون شاقل، واصبح هناك حاجة الآن لايجاد ايرادات بديلة عنه لسد العجز.

وقال المسؤولون انهم سيسعون لسد العجز خلال الاسابيع القليلة المقبلة باجراءات جديدة.

وكان المناخ الاجتماعي قد توتر كثيراً خلال الاشهر الاخيرة في اسرائيل وانعكس ذلك في اضراب عام لمدة ٤٨ ساعة دعا اليه اتحاد النقابات العامة (الهستدروت).

■ الكويت

في جردة لحسابات سنة ١٩٩٦ وبعد ٥٠ سنة على أول شحنة نفط

تسديد آخر قسط من الدين الخارجي والنفط قد ينقذ الموازنة من العجز!

تقرير اقتصادي:

❐ لم تكن سنة ١٩٩٦ كلها «سيئة» في الكويت. فعلى الرغم من الهزات السياسية الداخلية والخارجية تمكنت حكومة سعد العبد الله الصباح في ١٩٩٦/١٢/١٢ من سداد أخر قسط من دينها الذي بلغ ٧٨٦ مليون دولار، وهو القسط السابع. وكانت الكويت قد حصلت على هذا القرض في نهاية ١٩٩١ من حوالي ٨٠ مصرفاً عالمياً تنتمي الى ١٩ دولة، وقد بدأت اقساط الاستحقاق بمعدل ربع سنوي من حزيران/ يونيو ١٩٩٥، اما الهدف من ذلك القرض فكان تمويل جانب من تكاليف اعادة اعمار ما دمره الغزو العراقي للكويت (الدين الخارجي يبلغ ٥,٥ مليار دولار).

وفي سياق المديونيات شهد القانون رقم ١٩٩٣/٤١ المتعلق بشراء الدولة بعض المديونيات وكيفية تحصيلها صدمة قد تعرضه للالغاء او اجراء تعديل آخر على بنوده. ففي نهاية ١٩٩٦ تقدم عدد غير قليل من المدينين الى المحاكم بطعون بدستورية هذا القانون. واذا حكمت هذه المحاكم بعدم دستوريته فإن مشكلة كبيرة ستؤدي الى تعثر استمرار تطبيقه وهوالذي بدأ على اساسه دفع المدينين للقسط الاول من مديونيتهم في السادس من نيسان/ ابريل ١٩٩٦ فسددوا حسب تصريح محافظ بنك الكويت المركزي ٣٥٨,٦ مليون دينار مما يمثل ٧٧٪ من قيمة الدفعة.

وبلغ عدد العملاء غير الملتزمين بدفع القسط الاول ٧٤١ عميلاً احالتهم البنوك المديرة للقروض الى النيابة العامة حسب بنود القانون. كما قام ١١٤٣ عميلاً بسداد كامل الدفعة الثانية من مديونيتهم، وهم يمثلون ٥١٪ من عدد المدينين فسددوا ما قيمته ١٩٣ مليون دينار.

وارتفاع اسعار النفط، أعطى انطباعاً يؤكد التخلص من عجز الموازنة العامة للدولة، خصوصاً ان سعر البرميل الذي قدرته الحكومة في ميزانية سنة ١٩٩٧/١٩٩٦ هو ١٣ دولاراً فقط.

وفي المجال ذاته وافقت لجنة التعويضات الدولية على تعويض شركة نفط الكويت عن خسائرها الناجمة عن العمل العسكري العراقي بمبلغ ٥١٥ مليون دولار.

كذلك وقعت شركة «ايكويت» في ١٥ ايلول/ سبتمبر ١٩٩٦ على اتفاقية تمويل قرض طويل الاجل قيمته ١,٢ مليار دولار مع مصارف محلية واقليمية ودولية عدة وستستخدم الشركة هذا القرض في تشييد مجمع البتروكيماويات الضخم في منطقة الشعيبة (جنوب الكويت) يتوقع أن يبدأ انتاجه خلال هذه السنة، وتقدر طاقته الانتاجية السنوية بنحو ٦٥٠ الف طن من الايثلين، و٤٥٠ الف طن من البولي ايثلين، و٣٤٠ الف طن من الكلوغول ايثلين. كذلك احتفلت الكويت في ٣٠ حزيران/ يونيو الماضي بمرور ٥٠ سنة على تصدير اول شحنة من النفط الكويتي.

وخلال سنة ١٩٩٦ شهدت البورصة نشاطاً لحظه المراقبون باهتمام فسجل مؤشر الاسهم في السوق في تشرين الاول/ اكتوبر الماضي ١٩٠٥,٢ نقطة مقارنة بـ ١٧٣٥,٨ نقطة في نهاية ايلول/ سبتمبر الماضي ويعود سبب هذا النشاط القوي الذي لم تشهده السوق منذ انشائها في نظر المحللين الى النتائج الجيدة في اداء الشركات المدرجة بالبورصة خلال النصف الاول من السنة، والى تدفقات اموال او عودة اموال من الخارج، ومحدودية مجالات الاستثمار في الكويت.

وفي ٢٢ تشرين الاول/ اكتوبر بدأ التنفيذ العملي لقرار التعامل في اسهم الشركات بالاجل، حيث سمح هذا القانون بالتعامل بالاجل من خلال شركات الوساطة المدرجة في البورصة، ومن خلال اوامر تتلقاها من شركات الاستثمار او المؤسسات المالية فقط. وقد اسهم هذا النظام ايضاً في زيادة حجم التعامل في البورصة.

كما ساعد برنامج تخصيص الاسهم الحكومية الذي بدأته الهيئة العامة للاستثمار (ذراع الحكومة في استثمار اموالها) منذ سنة ١٩٩٤ في انعاش البورصة. وحقق هذا البرنامج نجاحاً باهراً. فباعت الهيئة حتى هذا التاريخ ما قيمته ٦٠٠ مليون دينار (حوالي ملياري دولار) من الاسهم الحكومية للمواطنين. موسعة بذلك قاعدة تملك الشركات المحلية وتعزيز دور القطاع الخاص، وخلق فرص استثمارية جديدة للمواطنين، حيث شارك اكثر من ٦٥ الف مواطن في تملك الاسهم التي طرحتها الهيئة العامة للاستثمار في مزاد علني او اكتتاب عام.

وخلال سنة ١٩٩٦ ايضاً قام «الصندوق الكويتي للتنمية العربية» بتقديم مجموعة قروض للدول العربية والاجنبية قيمتها ١٤٢ مليون دينار تقريباً (حوالي ٤٧٢ مليون دولار). ليصل مجمل ما قدمه الصندوق من قروض منذ انشائه الى ٢,٥٤٥ مليار دينار (حوالي ٨,٤٧٧ مليار دولار)، استفادت منها اكثر من ٧٧ دولة عربية وآسيوية وافريقية وبعض دول اميركا اللاتينية والكاريبي. وقدم الصندوق قروضاً ميسرة وطويلة الاجل خلال السنة الماضية الى كل من باكستان، واندونيسيا، وموازمبيق، وسوريا، وموريشيوس، ومصر، واثيوبيا، وسلطنة عمان، والمغرب، وتونس، وتوغو، والصين، والبحرين، والبوسنة، وقد خصصت تلك القروض لتمويل مشاريع تنموية تقام في تلك البلدان.

كما ابرمت حكومة سعد العبد الله الصباح خلال سنة ١٩٩٦ اتفاقيات اقتصادية عدة مع دول عربية وصديقة فوضعت اتفاقية متبادلة لتشجيع وحماية الاستثمار مع جمهورية تشيكيا، واتفاقية لتنظيم العلاقات التجارية مع لبنان، واتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمار مع فنلندا، واتفاقية تعاون بين وزارتي المالية في كل من الكويت وتونس، واتفاقية للتعاون الثنائي بين بورصة الكويت وبورصة القاهرة، واتفاقية لحماية الاستثمارات وتشجيعها مع كندا، واتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي وحماية الاستثمار مع اثيوبيا ومثلها مع بولندا والنمسا.

■ البحرين

زيادة الإنفاق في ميزانيتي ١٩٩٧ و ١٩٩٨

نعمة زيادة أسعار النفط حلّت فتحول العجز الى فائض!

❐ حلت نعمة زيادة أسعار النفط على ميزانية البحرين للسنتين المقبلتين ١٩٩٧/١٩٩٨ بحيث ستشهد زيادة مقدارها ٧٪ و٩,٥٪ على التوالي لتبلغ سنة ١٩٩٧ ما مقداره ٦٩٠ مليون دينار و٧٠٥ ملايين دينار في سنة ١٩٩٨.

وتتضمن الميزانية إنخفاضاً في العجز المتوقع من ٨,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي الى ٣,٥٪ بحسب تقديرات وزارة المالية.

وتشير الأرقام الى أنّ العجز سيبلغ ١٥٠ مليون دولار بواقع ٧٥ مليون دولار لكل سنة في ١٩٩٧و١٩٩٨ . وبذلك يسجل انخفاضاً بنسبة ٣٤٪ عن مستوى العجز في ميزانية سنة ١٩٩٦.

وأشارت الأرقام أيضاً الى أنّ إيرادات سنة ١٩٩٧ سترتفع بنسبة ١٦٪ لتصل الى ٦١٥ مليون دينار وبنسبة ١٩٪ لتصل الى ٦٣٠ مليون دينار في سنة ١٩٩٨.

ولم تشر الميزانية الى قيمة برميل النفط المحتسبة عليه إيرادات الدولة للسنتين المقبلتين،إلاّ أن المراقبين في وزارة المالية يتوقعون أن تكون زيادة الإيرادات ناجمة عن الزيادة في الإيرادات النفطية المتوقع أن تبلغ ٣٥٢ مليون دينار في سنة ١٩٩٧ و ٣٦٢ مليون دينار في سنة ١٩٩٨، وتشكل هذه الزيادة نحو ٢٤٪ و٢٧٪ للسنتين على التوالي.

وتجدر الإشارة هنا الى أن عجز الميزانية للسنة ١٩٩٦الذي بلغ ١١٤ مليون دينار تحول الى فائض بمقدار ٤,٤ مليون دينار في الميزانية الجديدة نتيجة استفادة الحكومة من الإرتفاع الملموس في أسعار النفطونتيجة الإستفادة من حقل «أبو سعفة» كاملاً بعدما كانت تتقاسمه بنسب خضعت الى تعديلات عدة من جانب المملكة العربية السعودية.ويصل دخل «أبو سعفة» الى حوالى٢٠٠ مليون دولار سنوياً.وتشكل الإيرادات النفطية حوالى ٥٧٪ من إجمالي إيرادات الدولة.

ورصدت في ميزانية ١٩٩٧/١٩٩٨ مبالغ للمصروفات الإنشائية زادت على السنوات السابقة بـ ٢٧٪ لسنة ١٩٩٧ و ٣١٪ لسنة ١٩٩٨ لتصل الى ١٥٢ مليون دينار و١٥٧,٥ مليون دينار للسنتين على التوالي.

أما المصروفات المتكررة فبلغت ٥٣٧,٥ مليون دينار لسنة ١٩٩٧ و ٥٤٧,٥ لسنة ١٩٩٨ بزيادة نسبتها ٢,٦٪ و٤,٥٪ للسنتين على التوالي.

ولعل زيادة إعتمادات التدريب هي من أبرز ملامح الميزانية الجديدة حيث بلغت نسبة ٢٢٪ لتصل الى ٧,٣ مليون دينار لكل سنة، ورفع اعتمادات الأجور والرواتب بنسبة ٦٪ و٨٪ للسنتين المقبلتين على التوالي وتخصيص ١,٥ مليون دينار لكل سنة كإعانة غلاء لدعم المواد الغذائية الأساسية الخاضعة لتغيرات الأسعار العالمية. واشتملت ميزانية السنتين المقبلتين على عدد من المشروعات الحكومية ،أبرزها إنشاء محطة توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه بطاقة ٢٥٠ ميغاوات و٣٠ مليون غالون يومياً من المياه المحلاة، بالإضافة الى مشروعات تطوير المشاريع القائمة في هذا المجال.

وأشار بيان الميزانية الى التوسع في مشاريع الإسكان لتوفير المساكن لحوالى ٥٠ الف شخص عن طريق الوحدات السكنية، وتقديم القروض...

كما تشمل أنشاء ميناء جديد على مساحة ٦ ملايين متر مربع، وكذلك إنشاء جسر ربط المنطقة الصناعية الجديدة بمنطقةالمنامة وإنشاء عدد من مشاريع البنية الأساسية في مجال المواصلات والصحة والتعليم ومرافق حكومية أخرى. وأشار بيان الميزانية الى أنّ الوزارة وضعت برنامجاً شاملاً لإدارة المصروفات للفترة ١٩٩٧ الى ٢٠٠٦ بهدف إعادة التوازن الى الميزانية العامة,والتخلص من العجز الذي يحد من تحقيق معدلات النمو التي ترغب الحكومة في تحقيقها، وخصوصاً في المجالات الخدماتية والإجتماعية .

■ مجلس التعاون

بعد هزة حرب ١٩٩١ لإخراج العراقيين من الكويت

هبوط إجمالي عجز الموازنات الى ١١,٦ مليار دولار!

❐ يجمع المحللون الذين هم على شأو ودراية بشؤون البيت الخليجي، على ان اقتصاديات دول مجلس التعاون بدأت تشهد استقراراً ملموساً بعد الهزة التي تعرضت لها في اعقاب العمل العسكري العراقي في الكويت سنة ١٩٩٠.

فقد عانت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي من عجز في ميزانيتها بلغ اعلى مستوى له وهو ٦٠,٨ مليار دولار سنة ١٩٩٠، أي ما يعادل المبالغ التي قامت بسحبها من استثماراتها الخارجية.

وقد نجحت تلك الحكومات في خفض العجز الى نحو ١١,٦ مليار دولار في السنة الماضية من خلال خفض الانفاق العام وانتهاج سياسات مالية رشيدة. كذلك نجحت في تقليص العجز في موازين المدفوعات من حوالي ٥٠,٨ مليار دولار الى ٢,٥ مليار دولار في الفترة ذاتها.

وفي رأي المجلس ان ذلك يعني ان نسبة العجز في اجمالي الناتج القومي انخفضت من ٣٢,٨٪ سنة ١٩٩١ الى ٥,٣٪ سنة ١٩٩٥، في حين انخفضت نسبة العجز في ميزان المدفوعات من ٢٧,٤٪ الى ١,٢٪.

وفي رأي هؤلاء ايضاً ان وضع الاقتصاد الكلي في دول مجلس التعاون يتميز حالياً بالاستقرار الداخلي والخارجي حيث تمكنت الحكومات في اطار السياسات المالية والنقدية الترشيدية المتبعة من خفض العجوزات بصورة مطردة. وما يجدر ذكره ان دول مجلس التعاون اسهمت باكثر من ٦٥ مليار دولار في نفقات حرب الخليج الثانية لاخراج العراقيين من الكويت.

وجاءت معظم الاموال من الكويت والسعودية اللتين اضطرتا الى السحب من احتياطيهما الخارجي والاقتراض من السوق العالمية للمرة الاولى. ودفعت تلك الاسهامات وتدني اسعار النفط دول المجلس الى خفض نفقاتها في السنوات التالية وتطبيق اصلاحات مثل التخصيص وتحسين قوانين الاستثمار لجذب الرساميل الاجنبية.

وساعدها في ذلك عودة اسعار النفط الى التحسن في سنة ١٩٩٥ ومواصلة ارتفاعها في سنة ١٩٩٦ حيث سجلت اقتصاداتها افضل مستويات لها منذ الفورة النفطية في بداية الثمانينات.

ويتوقع المحللون ان يتدنى العجز في ميزانيات دول المجلس الى اقل من نصف المستوى المتوقع وهو تسعة مليارات دولار، وذلك سيؤدي الى تخفيض نسبته الى الناتج الاجماليبحيث تتدنى هذه النسبة الى أقل من ٢٪. ومن جهتها، تتوقع دول المجلس التي تمتلك نحو ٤٥٪ من الاحتياطي النفطي العالمي، ان ترتفع ايراداتها النفطية بحوالي ١٢ مليار دولار هذه السنة نتيجة الزيادة التي طرأت على اسعار النفط والبالغة نحو ثلاثة دولارات للبرميل. وعلى الرغم من عودة العراق الجزئية الى السوق النفطية، الا ان دول المجلس تتوقع ان يستمر الازدهار طوال سنة ١٩٩٧ .

فسوق النفط استقرت كثيراً الآن بسبب تنامي الطلب، كما إن الوضع يختلف عما كان عليه قبل ست سنوات، ولذلك تتوقع الحكومات الخليجية ان تبقى اسعار النفط قوية في ١٩٩٧ .

■ السعودية

ارتياح متحفظ للميزانية السعودية الجديدة

الإدمان على الإنفاق يشلّ القدرة على إنهاء العجز؟

❐ لأول مرة منذ حوالى عشر سنوات، تضع الحكومة السعودية ميزانية قوبلت بارتياح عام بسبب تزايد عائداتها النفطية طوال السنة الماضية مما أتاح لها فرصة الوفاء بديونها الخارجية وتسديد قدر كبيرمن المستحقات الداخلية التي تأخرت في دفعها طويلاً. وتميزت عائدات ١٩٩٦ عن عائدات السنة السابقة بان الزيادة فيها كانت مطردة ومستمرة مما حمل المتفائلين على توقع استمرار مستويات مرتفعة لاسعار النفط في السنة الجديدة، وهو أمر انعكس في تقديرات ميزانية ١٩٩٧ التي تتوقع سعراً للنفط يزيد بحوالى دولارين للبرميل الواحد عن التقديرات التي وضعت في الميزانية السابقة.

العجز المستمر

ومع أن هذا التفاؤل يبدو حقيقاً، وعلى الرغم من تضاعف النمو العام في الاقتصاد السعودي من ٤,٣٪ سنة ١٩٩٥ الى ٨,٦٪ في سنة ١٩٩٦، إلا ان العجز في الميزانية بقي قائماً ولو على مستوى أقل. ومع ان العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز أبلغ الحكومة، انه يأمل الوصول الى ميزانية خالية من العجز من الآن حتى نهاية القرن، فان ذلك يتوقف على عاملين اساسيين، اولهما ثبات اسعار النفط على مستوياتها العالية وهو امر غير مؤكد، وثانيهما نجاح الحكومة في المضي بسياسة الاصلاحات والترشيد وضبط الانفاق، وهذا ايضاً امر تختلف فيه الآراء. وفي أي حال فان الوضع المالي المستجد للدولة قد اسهم في خلق مزاج ايجابي في جميع انحاء المملكة.

وتبلغ النفقات الاجمالية للميزانية السعودية الجديدة ١٨١ مليار ريال سعودي مقابل واردات تقدر بمبلغ ١٦٤ مليار ريال، اي بعجز مقدار ١٧ مليار ريال سوف يجري تمويله بالاقتراض الداخلي كما يستدل من توجيهات الملك فهد لحكومته.

عنصران ضاغطان

وهناك عنصران ضاغطان على المالية السعودية من الصعب تخفيفهما في اطار عملية الاصلاح المطلوبة وذلك لأسباب سياسية.

● العنصر الاول، ضخامة الانفاق العسكري والامني الذي يشكل عبئا كبيرا على مالية البلاد، بحيث قدره بعض المراقبين بما يتراوح بين ٣٠ و٤٠٪ من بنود الميزانية. وحتى في السنوات التي شهدت تفاقماً كبيراً متزايداً في العجز منذ اواسط الثمانينات، حيث كان يفترض خفض الانفاق الحكومي تبعاً لذلك، ظلت الميزانيات الامنية والدفاعية على تصاعد مستمر، وبالتالي فانه من غير المحتمل الآن ان يصيب التخفيض هذه الميزانيات، الامر الذي يضع علامة استفهام على مدى امكانية نجاح اي خطوة اصلاحية لترشيد الانفاق العام.

● العنصر الثاني، هو الانفاق الكثيف على الاعداد الكبيرة من الموظفين في الادارات الحكومية، ونسبة كبيرة منهم يمكن الاستغناء عنها، بحيث ليس هناك من مجال لزيادة فرص العمل امام الاجيال الجديدة التي لن يتسنى لها الدخول في الادارات الحكومية، ولا حل لذلك إلا من خلال وظائف قد تكون غير مرغوبة من هؤلاء في القطاع الخاص. وامام هذه المشكلة تجد الحكومة صعوبة في رسم خط الانفاق الصحيح الذي يوازن بين الرغبة في عدم العودة الى تراكم الديون على الحكومة وتزايد اعباء خدمتها من جهة، وبين درجة الانفاق المطلوب خفضها بحيث لا يؤثر ذلك تأثيراً سلبياً على حركة النشاط الاقتصادي وبالتالي على النمو العام.

وهناك من يقول ان الحكومة السعودية لاسباب داخلية وخارجية لا تستطيع خفض انفاقها، خفضاً حقيقياً ملموساً، مما يضع علامات استفهام عديدة حول قدرتها وحول رغبتها في خفض الانفاق، حتى ولو اظهرت الارقام المعلنة في الميزانية خفضاً نسبياً بمعنى ان تكون الزيادة في الانفاق اقل من المستويات السابقة.

ذلك أن دوائر سعودية عديدة في الدولة، وخصوصاً الدوائر المعنية بالمسائل الامنية والخارجية والإعلامية، تمارس انفاقاً متزايداً من خارج الميزانية، وقد قدرت إحدى الدراسات الاوروبية هذا الانفاق السعودي من خارج الميزانية في السنة الماضية بمبلغ ١٦ مليار دولار، اي ما يعادل حوالي ٤٠٪ من ارقام الانفاق في الميزانية المعلنة.

أسعار النفط

لقد أشاع تواصل ارتفاع اسعار النفط العالمية خلال السنة الماضية موجة من التفاؤل باستمرار ثبات اسعار النفط على مستويات عالية. ومما شجع على هذا الاعتقاد ان اسعار النفط هذه لم تتأثر بالسماح للعراق بتصدير كميات من نفطه الى الاسواق العالمية. وفي هذه الاجواء يقدر بعض السعوديين ان الطلب المتزايد على النفط في الوقت الحاضر من شأنه ان يرفع الاسعار الى اكثر من ٢٢ دولاراً للبرميل، مما يعني ان السعودية سوف تجني اذا صح ذلك ثلاثة اضعاف الزيادة الطارئة في العائدات بواقع مليارين في السنة لكل دولار.

لكن بعض الدوائر النفطية العالمية تقدر ان الثبات القوي لأسعار النفط خلال السنة الماضية سوف يكون عابراً ولن يدوم، ومع ذلك فان القائلين بذلك يتوقعون ان يبقى سعر النفط خلال السنتين المقبلتين بمعدل ١٧ الى ١٨ دولاراً للبرميل ولن يزيد عن ذلك قبل مطلع القرن المقبل.

القوة البشرية

ليست هنالك احصائيات دقيقة حول نسبة البطالة بين الشبان السعوديين المتزايد عددهم، والذين يشكلون اكبر نسبة بين السكان. لكن التقديرات القائمة على الملاحظات تشير الى أن نسبة البطالة في المملكة لا تقل عن ٢٠٪، مما يعني ان طلاب الوظائف من السعوديين اكبر بكثير من امكانية خلق وظائف جديدة او حقيقية تستوعب هؤلاء على نحو منتج وليس لمجرد التوظيف الشكلي كما في الدوائر الحكومية. والواقع ان الحكومة السعودية تولي اهتماماً كبيراً لمسألة التعليم، بحيث ان الانفاق على التعليم في الميزانية الجديدة يبلغ حوالى ربع الميزانية تقريباً بواقع قدره ٤٢ مليار ريال. ومع ان ذلك يشير الى مدى اهتمام الحكومة بتوفير القوة البشرية الملائمة إلا ان نسبة التعليم تفوق كثيراً نسبة التدريب والتأهيل للعمل في المرافق الانتاجية بشكل يتيح الاستغناء عن شرائح عديدة من العمالة الاجنبية الوافدة، وخصوصاً ان العاملين الاجانب في المملكة العربية السعودية يحولون الى الخارج مبالغ تصل في مجموعها الى حوالى ٢٠ مليار دولار معظمها من القطاع الخاص. ويقدر عدد الاجانب العاملين في المملكة بنحو ٦ ملايين شخص اي ما يقرب من ثلث عدد السكان الاصليين، وبالنظر الى ان الوظائف الحكومية باتت متخمة وغير قابلة للاستيعاب، بل هي محكومة بالتناقص مع تزايد الاتجاهات نحو التخصيص، فإن القطاع الخاص وحده مرشح لاستيعاب الاعداد المتزايدة من السعوديين الباحثين عن وظائف.

لكن القطاع الخاص في وضعه الراهن ليس فيه من السعوديين العاملين اكثر من ٦٪ من مجموع القوى العاملة. ومهما زيدت هذه النسبة بشكل او آخر فانها تبقى ضئيلة بالمقارنة، ويعود جانب كبير من هذا الواقع الى ان غالبية المواطنين السعوديين يأنفون العمل في الوظائف التي يؤديها العمال الوافدون، وان أصحاب الأعمال في القطاع الخاص يفضلون توظيف الأجانب الوافدين لاعتبارات عديدة مالية وانتاجية.

■ سلطنة عُمان

ترشيد الإنفاق مستمر

٢٦٣ مليون ريال العجز المتوقع في موازنة ١٩٩٧ وللتعليم أكثر من ضعفي الصحة

❐ موازنة السلطنة لسنة ١٩٩٧ ايراداتها ٢٠٠٣ ملايين ريال وتقديرات الانفاق ٢٢٦٦ مليون ريال منها ١٨١٥ مليون ريال للمصروفات الجارية و٣٩٨ مليون ريال للمصروفات الاستثمارية. هذا ما اعلنه احمد بن عبد النبي مكي، وزير الاقتصاد الوطني، بصريح العبارة مضيفاً ان مخصصات القطاعات بصورة عامة لم تحدث عليها زيادة تذكر، وذلك لحرص الحكومة العمانية على الالتزام بسياسة ضبط الانفاق العام.

وقال مكي ان نصيب قطاع التعليم بلغ ٢٣٨,٧ مليون ريال عماني، وخصص للخدمات الصحية مبلغ ١٠٩ ملايين ريال عماني، اما قطاع الكهرباء والمياه فقد خصص له مبلغ ١٢٣ مليون ريال عماني، ولقطاع النقل والمواصلات ٢٣ مليون ريال عماني، وتم تخصيص مبلغ ٤٢ مليون ريال لتنمية الموارد البشرية لرفع نسب «التعمين» (أي إسناد الوظائف الى المواطنين العمانيين بدل الوافدين الأجانب) في الانشطة الاقتصادية.

وقال وزير الاقتصاد الوطني ان الحكومة تسعى جاهدة للحد من التوسع في الانفاق وذلك التزاماً بتوجيهات الخطة الخمسية الحالية ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ التي تهدف الى تحقيق التوازن بين الايرادات والمصروفات مع حلول السنة الاخيرة للخطة.

اما النفط واسعاره وانعكاساته على الموازنة فإن لأحمد بن عبد النبي مكي آراء في ذلك، فاسعار النفط العالمية، كما اوضح، ظلت خلال سنة ١٩٩٦ في مستوى يتجاوز العشرين دولاراً للبرميل، قائلاً إن الحكومة ستطبق بدقة سياسة ضبط الانفاق العام حتى في حالة استمرار التحسن في اسعار النفط ومشيراً الى ان سعر برميل النفط الذي تم افتراضه لتقديرات الخطة الخمسية الحالية هو ١٥ دولاراً للبرميل.

ويتوقع حسب الموازنة الجديدة ان تبلغ ايرادات النفط ١٥٠٢ مليون ريال عماني وتبلغ ايرادات الغاز نحو ٦٩ مليون ريال عماني والايرادات الاخرى نحو ٤٣٢ مليون ريال. وكان العجز في موازنة سنة ١٩٩٦ قد بلغ ٢١٨ مليون ريال، ومن المتوقع ان يبلغ العجز في الموازنة الجديدة ٢٦٣ مليون ريال وهو عجزتهدف الحكومة العمانية الى انهائه في موازنة عام ٢٠٠٠.

وأشار وزير الاقتصاد الوطني الى ان موازنة سنة ١٩٩٦ قد تضمنت الاعتمادات الاضافية التي تم تخصيصها خلال السنة لمقابلة بعض الاحتياجات المستجدة الامر الذي يتطلب استخدام جزء من الزيادة المحققة من الايرادات النفطية لتغطية هذا العجز.

كما شدد على اهمية ان لا تكون الزيادة التي تشهدها حالياً اسعار النفط مدعاة للتوسع في الانفاق الحكومي مؤكداً ان الاولوية التي تضعها الحكومة في الاعتبار هي بناء الاحتياطيات المالية وتعزيز المركز المالي للحكومة.

وقال ان التذبذبات التي شهدتها اسعار النفط خلال السنوات الماضية تجعل من الصعوبة التنبؤ بمستقبل الاسعار ومن ثم فانه من الحكمة ان تظل سياسة السلطة الانفاقية واقعية وملتزمة بالاسس التي تم وضعها في الخطة الخمسية الخامسة التزاماً كاملاً.

وحول المشروعات التي تتضمنها الرؤية المستقبلة للاقتصاد العماني «عمان ٢٠٢٠» التي تم اعتمادها ودخلت مرحلة التطبيق الفعلي ذكر مكي ان هناك مشروعات كبيرة يجري تنفيذها او الاعداد لها لتنفيذها ومنها مشروعا الغاز المسال وتطوير ميناء «ريسوت» اللذان دخلا حيز التنفيذ كما انه يجري دراسة مشروعات البتروكيماويات وصهر الالومنيوم وانشاء ميناء جديد في صحار.

في «البحث عن الغد» على غداء مع الرئيس إميل إده

نعم للصداقة مع سوريا... وضد الوحدة معها

❐ بين عام ١٩٣٦ و١٩٣٨ قام الكاتب والصحافي البريطاني روم لانداو بجولة في الشرق الأدنى شملت الجزيرة العربية والمشرق وتركيا والبلقان حيث قابل عدداً من زعماء وقادة المنطقة بينهم الملك عبد العزيز آل سعود مؤسس المملكة العربية السعودية، والامام يحيى حميد الدين ملك اليمن، والمفتي الحاج أمين الحسيني، والأمير عبدالله بن الحسين أمير شرق الأردن، وبعض الزعماء السوريين ومنهم فخري البارودي وفارس الخوري، والرئيس اللبناني آنذاك الاستاذ اميل اده* وغيرهم. وفور عودته الى لندن في عام ١٩٣٨ نشر مشاهداته ومقابلاته في كتاب قيم بعنوان: «البحث عن الغد: الأشياء القائمة الآن والأشياء كما ستكون فيما بعد».

وكانت «الميزان» قد ضمت هذا الكتاب الى مكتبتها من جملة عدد من المؤلفات والمطبوعات القديمة عثرت عليها في معارض الكتب (راجع *«الميزان»، العدد الثالث، المجلد الرابع، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٦*)، وهو يحتوي أيضاً على صور الذين قابلهم من الشخصيات التقطها بنفسه، ومنها صورة الرئيس اللبناني إميل إده المنشورة هنا.

وعندما وصل المؤلف الى بيروت دعاه الرئيس إده الى الغداء في منزله مع عائلته، وتحدث معه حول الاوضاع اللبنانية والمشكلات التي تعصف بها، وتناول العلاقات السورية ـ اللبنانية بشكل خاص. ولما كانت المواضيع التي تطرق اليها الرئيس إده، كما تصورها في حينه قبل ٦٠ سنة ذات مدلولات عميقة بالنسبة الى المستقبل وما تطورت اليه في الوقت الحاضر، ارتأت «الميزان» ان تنشر في صفحة كاملة النص الحرفي لمطالعة الكاتب لانداو وما نشره عن مقابلته مع الرئيس اميل اده.

وفي تلك المطالعة شبّه الكاتب الجمهورية اللبنانية بمقاطعة الألزاس الفرنسية في فصل بعنوان «Alsace, Numero Deux»، ووصف الجمهورية اللبنانية بانها «الشقيقة الصغرى للجمهورية السورية». لكنه انتقد الادارة الفرنسية للبنان وسوريا بقوله انها حذت حذو ادارة المارشال ليوتيه لبلدان المغرب فقصرت عن فهم العقلية السورية، وما نجح في المغرب فشل في المشرق. وفي هذا الموضوع قال لانداو: «بقي الفرنسيون جاهلين للمنحى الحقيقي لعقل السوريين. ويبدو انهم اعتقدوا ان عرب سوريا مشابهون لعرب شمال افريقيا، فلم ينتبهوا الى الوعي الوطني القوي للسوريين ولمستوياتهم الثقافية العالية نسبياً».

لبنان وسوريا

وقبل الدخول في محادثته مع الرئيس إده قدم لانداو شرحاً مقتضباً لتشكل الواقع السوري واللبناني بقوله:

«إن الروابط بين لبنان، وهو بلد مسيحي في غالبتيه، وبين فرنسا تعود الى أيام الصليبيين، وبصورة ملموسة أكثر، الى عام ١٨٦٠ عندما اجبر تدخل القوى الغربية تركيا على منح المقاطعة اللبنانية نوعاً من الحكم الذاتي.

ومنذ ذلك الوقت نمت المصالح الفرنسية. نشأت المدارس الفرنسية، والكلية اليسوعية في بيروت، وراح الكهنة اللبنانيون يتعلمون في فرنسا، وخلق اليسوعيون الفرنسيون الأساس النفسي المناسب للهيمنة الفرنسية. ومع ان دمشق كانت العاصمة الحقيقية لسوريا، فان المندوب السامي الفرنسي كان دائماً يقيم في بيروت. فلبنان، بشاطئه الفسيح، أكثر اهمية لفرنسا من سوريا حيث الحدود طويلة وسيئة الحماية، وحيث للصحراء امتدادات واسعة.

«ومع ان فرنسا خلقت كذلك عدة دول «مستقلة» في سوريا (اللاذقية، جبل الدروز، سنجق الاسكندرون)، فان الوحدتين السياسيتين الوطنيتين الواضحتين هما الجمهورية السورية والجمهورية اللبنانية. وهاتان الجمهوريتان اهميتهما في الشرق الادنى أكبر بكثير مما يستدعيه حجمها (أقل من ٦٠ الف ميل مربع وسكان عددهم ٣,٥ مليون نسمة). غير أن موقعهما الجغرافي، وما يتمتعان به من مستويات ثقافية عالية، وعلاقاتهما الحميمة مع الغرب، تمازج مع وعي وطني ملحوظ مما جعلهما من الناحية الروحية بأهمية مصر في العالم العربي. ففي معظم الانتفاضات العربية منذ عام ١٩١٩، وفي معظم النشاطات الثقافية والسياسية في الشرق الادنى لعب السوريون عادة دوراً رئيسياً.

«وفي لبنان، أكثر من أي بلد عربي آخر، عملت الاتجاهات السياسية المتناقضة على تكوين تاريخ البلد. وأبرز هذه الاتجاهات وجهة النظر المسيحية الموالية لفرنسا والمتجسدة في الحكومة، ونقيضها الذي يميل اليه معظم المسلمين والعديد من المسيحيين العرب. وهنالك جسم ثالث من الرأي غير المنحاز الذي يحاول الابتعاد عن الاحتكاكات الطائفية، وانصار هذا الرأي موجودون بين المثقفين اللبنانيين والأجانب الذين يلعبون بطريقة أو أخرى دوراً مهماً في حياة البلاد».

الرئيس إده

«لاحت الفرصة للحصول على مطالعة موثوقة عن وجهة النظر الرسمية عندما دعاني إميل إده رئيس الجمهورية اللبنانية ورئيس الوزراء السابق الى تناول الغداء معه. كان مكتب اده في «السراي الصغير» الدار الحكومية الواقعة في ساحة بيروت الرئيسية. وكان منزله الخاص في الطابق الثاني من مبنى لشقق عصرية. وتدل اللوحات الملصقة على مدخل المبنى ان من بين القاطنين هناك احد الاطباء واعضاء في مهن اخرى. غير ان دركياً كان يقف للحراسة هناك، والعلم اللبناني المثلث الالوان الذي



الرئيس إميل إده

تحتل أرزة لبنان زاوية فيه كان يرفرف على السطح، ولوحة مصغرة عن الشعار الوطني كانت مثبتة بشكل بارز على سيارة صالون كبيرة خارج المبنى، تدل بما لا يقبل الشك على رفعة احد القاطنين هناك. كانت الشقة واسعة تحتضن اثاثاً عصرياً غير مميز والصور المعلقة على الجدران لم تكن عصرية.

«كان اده، وهو سوري مسيحي (الهوية الدينية في لبنان تقوم مقام التعريف الرسمي) هناك مع زوجته وابنته وابنه. كان بادي الذكاء، قصير القامة، يرتدي ملابس تبدو ضيقة، وفي عروة سترته وسام جوقة الشرف، وكانت الحيوية الطليقة تنضح في كل كلمة وإشارة منه. كان يمكن تصوره على انه نائب يمثل المقاطعات الجنوبية في البرلمان الفرنسي. وهو محام بالمهنة وينشط في الحياة السياسية اللبنانية منذ الحرب الكبرى. وقد تقلب في مناصب عدة، فكان نائباً ورئيساً للبرلمان، وعضواً في مجلس الشيوخ، ورئيساً للوزراء وحصل اخيراً على أرفع منصب في البلاد.

«قام ياور وخادم بسترة بيضاء وقفازات من القطن الابيض بتقديم غداء ممتاز. وكانت المحادثة مثيرة كما هي عادة على موائد الفرنسيين الرفيعي المستوى. بل إن الضيافة كانت أسخى مما هي عادة في بيوت مماثلة في فرنسا. إلا انه لم يفارقني قط الانطباع بأنني بين اناس فرنسيين. «الزوجة الراقية والرقيقة، وهي مصرية المولد، والابنة الجميلة، والابن الشاب، وهو محام بالمهنة ويبدو أنه يأخذ الحياة بما في ذلك نفسه مأخذاً جدياً جداً. كانوا بملابسهم وتصرفاتهم فرنسيين الى درجة أشعرتني بأنني في باريس لا مع العائلة الاولى في بلد يفخر ويعتز بتحدره من الفينيقيين.

«وبعد الغداء اصطحبني الرئيس اده الى غرفة صغيرة، وأسعدني أن الاحظ انه كان يستمتع بعرض وجهة نظره امامي، كما استمتعت بالاصغاء اليه».

الوطنية اللبنانية

قال الرئيس إده:

«الوطنية هي الأساس الطبيعي للحياة في بلد جديد. والوطنية تعني بالنسبة الينا استقلال لبنان كوحدة سياسية وجغرافية وكتحالف دائم مع فرنسا. ان بعض المسلمين يتحدثون عن الاتحاد مع سوريا، وهذا ضد جميع مصالحنا. نحن المسيحيين أكثرية في هذا البلد، فإذا اتحدنا مع سوريا فسوف يبتلعوننا لكون أكثرية السكان هناك من المسلمين. لكن هنالك أسباباً اخرى ضد هذا الاتحاد.

«بادىء ذي بدء، نحن والسوريون دولتان مختلفتان. تقاليدهم وطريقة حياتهم تختلف عن تقاليدنا وطريقة حياتنا. انظر الى بيروت: أهذه مدينة شرقية؟ دمشق مدينة شرقية، لكنك هنا كأنك في جنوب فرنسا. انظر الى بيوتنا والى الملابس التي نرتديها والى سياراتنا، فترى كأننا نبعد عن دمشق مئات الاميال. تذكر انه ليس اولادنا فقط درسوا في الجامعات الاوروبية، بل ان آباءنا أيضاً تربوا على الثقافة الغربية، وفي حالات كثيرة درسوا في الخارج. أما السوريون في المقابل فهم عرب مسلمون لا مسحة غربية عليهم عملياً.

«فلنأخذ الاقتصاد. ان الرسوم الجمركية التي يحرص السوريون على مقاسمتنا اياها تدفع في معظمها على بضائع اجنبية نشتريها نحن لا هم لحاجتنا الاكبر اليها ولراحتنا ورفاهنا. اننا نريد الصداقة معهم، ولكن (وهنا قام إده بحركة من يده مؤثرة ومعبرة) يجب ان نبقى دائماً معارضين للاتحاد معهم».

■ سؤال: إذن، فخامة الرئيس، انت تفضل التحالف مع فرنسا على التحالف مع سوريا؟

ـ جواب: ان ذلك التحالف هو النتيجة الطبيعية للوضع الذي نجد فيه انفسنا. لقد ساعدتنا فرنسا في الماضي، ومعظمنا يتكلم لغتها. انظر الي على سبيل المثال، تجدني فرنسياً اكثر مما انا عربي. لقد تربيت كمسيحي واتصرف كالفرنسيين تماما. (وهنا لاحظت نبرة اعتزاز في صوته).

■ سؤال: لكن لماذا معاهدة دائمة مع فرنسا؟ (تحدث المعاهدة في فقرتها الاولى عن

Paix et amitié perpétuelles entre la France et le Liban

ـ جواب: لأننا بدون حماية من قوة أجنبية كبرى سوف يبتلعنا بعض جيراننا. أضف الى ذلك، انه لدينا رسالة نؤديها في الشرق الادنى. اننا الجزيرة المسيحية الوحيدة في بحر من البلدان المسلمة».

العروبة والدولة والدين

■ سؤال: إذن، انت ضد العروبة والوحدة العربية؟

ـ جواب: العروبة والوحدة العربية ضد مصالحنا. فاذا كان بعض مواطنينا المسلمين يعتنقون هذه الافكار، فان مواطنينا المسيحيين يبغضونها.

■ سؤال: تحدثت منذ لحظة عن رسالتك المسيحية. لكن المسيحية ليست دين الدولة في لبنان؟

ـ جواب: لا ليست دين الدولة. نحن الدولة الوحيدة في الشرق الادنى حيث لا دين للدولة. لكن هناك الكثير من المذاهب الدينية في لبنان. ومن سوء الحظ ان لرجال الدين من مختلف الطوائف لعبوا دائماً دوراً نشطاً في حياتنا السياسية اكبر مما تقتضيه مصلحة البلاد. ولما كانوا يخلطون الدين بالسياسة، فاننا نحن كدولة لا نرغب في تعقيد الامور من خلال التعاطي بالدين بشكل ا و آخر. فكيف اذا كانت هناك غالبية مارونية الى جانب الروم الارثوذكس، والروم الكاثوليك، والكاثوليك الغربيين، والمسلمين السنة، والمسلمين الشيعة، والدروز، والأرمن، والبروتستانت، واليهود، فاننا نجد انفسنا في فوضى رهيبة.

ولأول مرة بدا عليه انه قلق حقيقة. وبعد توقف لعدة ثوان، أردف قائلا:

«ان الطوائف المسيحية تمارس عن طريق رجال الدين تأثيراً سياسياً قوياً. وحتى اذا اردنا، فانه ليست لنا القدرة على وقف نشاطهم السياسي. من الافضل عدم المساس بالمشكلة.

«وحتى كما هو الحال، فان كل تعيين في الحكومة او في الادارة المدنية يؤدي عادة الى الامتعاض في هذا الفريق الديني او ذاك.

Ah, si l'on était libre, si l'on était libre d'agir comme ils fallait!

ان نكون احراراً في تعيين الناس حسب كفاءاتهم ومؤهلاتهم لا حسب دياناتهم».

الديكتاتورية والديمقراطية

■ سؤال: أظن ان الامر بحاجة الى ديكتاتور لجعل الحكم في لبنان أقل مشقة؟

ـ جواب: (رفع يده وكأنه مذعور وقال متعجباً):

«انا ضد كل ديكتاتورية. انا مع الديمقراطية». (هنا توقف قليلاً) ثم قال بنبرة صوت مختلفة:

«حبذا لو تكون لدينا ديمقراطية كتلك التي تعرفها في انكلترا ـ حيث لا تفرض بصورة مصطنعة على شعب غير مستعد لها. حيث هي تعبير طبيعي عن التربية السياسية وعن الشعور السائد بالمواطنية.

Ah, que vous êtes heureux en Angleterre, quel pays!

كانت النهدة العاطفية التي رافقت كلماته برهاناً لا يخطىء على صدقه وإخلاصه.

---

* من المفارقات في حياة إميل إده، أن مولده كان في دمشق سنة ١٨٨١. إلا ان والده ابراهيم ما لبث أن انتقل الى قرية «قب الياس»، في البقاع اللبناني، وبقي فيها فترة من الزمن.

أما أصل العائلة فمن قرية «إده» في منطقة جبيل ومنها كانت الكنية.

درس إميل إده في جامعة القديس يوسف للآباء اليسوعيين، وسافر الى باريس يستكمل فيها دراسة الحقوق ويتم اسباب ثقافته العالية.

لما عاد الى بيروت عين محامياً للقنصلية الفرنسية، وهذا المنصب كان له شانه في اتجاه إميل اده نحو العمل بالسياسة والوثوب الى مراكز القرار الحساسة. وقد اسعفه في ذلك، كونه سريع الخاطر، واسع العلم، قوي الحافظة، حاضر البديهة الى حنكة في السياسة، قوي الجواب لا يبالي في سبيل الحق بسطوة كبير.

بعد لأي قصير من اشتعال الحرب العالمية الاولى، هرب إميل اده مع الذين هربوا من بيروت الى مصر، فحكم عليه بالاعدام غيابياً.

بعد انتهاء الحرب اختير عضواً في الوفد اللبناني الذي سافر الى مؤتمر السلام في فرنسا للمطالبة باستقلال لبنان عن سوريا.

في سنة ١٩٢٢ انتخب نائباً عن بيروت، ودخل مجلس النواب وهو لا يحسن التكلم بالعربية، لكنه جد على دراستها واتقانها حتى اصبح يرتجلها خطيباً في المجلس يتبده القول، وفي المحاكم امتازت مرافعاته بسحر البيان وقوة الحجة القانونية والاجتهاد.

على عهد الرئيس شارل دباس تولى اميل اده رئاسة المجلس النيابي ثم رئاسة الحكومة.

في ٢٠ من كانون الثاني/ يناير ١٩٣٦ انتخب رئيساً للجمهورية بفارق صوت واحد عن نده وغريمه التقليدي الشيخ بشارة الخوري، الذي كان يرأس «حزب الاتحاد الدستوري»، وقد كان من حواريي «الفكرة» العروبية في السياسة اللبنانية.

على عهد رئاسته للجمهورية، وقف اميل اده على ادق تفاصيل المعاهدة اللبنانية ـ الفرنسية، التي اقرّها مجلس النواب اللبناني ورفضت الجمعية الوطنية الفرنسية اقرارها. وتعترف المعاهدة باستقلال لبنان وتتعهد فرنسا بموجبها إدخاله في «عصبة الامم». ومن بنود المعاهدة التي لما تزل تترك اثراً على النظام الدستوري في لبنان «المادة ٦ مكرر» التي توزع المناصب في الدولة على الطوائف بالتساوي.

بعد انتهاء مدة رئاسته للجمهورية اسس إميل اده «حزب الكتلة الوطنية اللبنانية»، وتسلم زمام المعارضة في وجه غريمه التقليدي الشيخ بشارة الخوري.

في سنة ١٩٤٣ خاض الانتخابات النيابية عن جبل لبنان وفاز في دورة «البالوتاج»، وفاز كذلك في البالوتاج رئيس اللائحة المنافسة الشيخ بشارة الخوري الذي انتخب فيما بعد رئيساً للجمهورية.

في الانتخابات النيابية المشهورة في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٤٧ «اسقطه» الشيخ بشارة، وتولت ماكينة الشيخ سليم الخوري، (شقيق الشيخ بشارة) تنفيذ ذلك بحذف الرقم الاخير من مجموع الاصوات التي كان إده ينالها في كل قلم اقتراع.

لما احتدمت «معركة» الاستقلال وقامت في البلاد «ثورة تشرين» في وجه الفرنسيين اتخذ اميل إده موقفاً معادياً لها مازال يثير الى الآن جدلاً، ودفع اميل اده ثمن ذلك بان أقصي عن الزعامة الحقيقية الكاملة لجميع تيارات المعارضة. وعلى الرغم من ذلك فقد ظل «حزب الكتلة الوطنية اللبنانية» يؤثر في الحياة السياسية اللبنانية بفضل ولديه بيار وريمون. وبعد سنوات من العمل السياسي وتقلب المناصب ابتعد بيار عن السياسة ليكمل ريمون مسيرة والده ويعين عميداً للحزب.

في ٢٧ من ايلول/ سبتمبر ١٩٤٩ توفي اميل اده في منزله في «صوفر»، عن ٦٥ سنة. وعلى الرغم من منع الشيخ بشارة الخوري جميع الرسميين من تشييع جنازة اده، إلا ان ذلك لم يمنع الألف المحازبين والمريدين من صوفر حتى بيروت تحدي قرار الشيخ بشارة والاشتراك في تشييع الرئيس الذي ما زال يثير جدلاً الى اليوم.

الإطار الكاثوليكي للحياة الاقتصادية

من كنيسة الفقراء والإشتراكية الى كنيسة الأغنياء والأسواق !

❐ لفرحة الكاثوليك الذين يدعمون المؤسسات الرأسمالية، أخذ المطارنة الاميركيون، بعد طول تردد، يطبقون المبدأ المسكوني على القضايا الاقتصادية. وأداة ذلك منشور مختصر من عشر نقاط بعنوان «الاطار الكاثوليكي للحياة الاقتصادية» أقر بالاجماع في اجتماع هذه السنة للمؤتمر الوطني للمطارنة الكاثوليك. ويأتي هذا بعد عشر سنوات من صدور الرسالة الرعوية للمطارنة بعنوان «العدالة الاقتصادية للجميع»، وهي رسالة مثيرة للجدل خيبت ظنون مجتمع رجال الاعمال.

اما البيان الجديد فهو أوسع في نهجه من سابقيه واكثر انسجاماً مع المجال الرئيسي لكفاءة المطارنة، الا وهو التوجيه الاخلاقي. وهو اسلم كثيراً وأصح في المنظور الاقتصادي، لانه يتيح فسحة كبيرة للنظر بعين من الاعتبار الرفيع للاعمال والاسواق الحرة. اذ يتبنى المطارنة المؤسسات الاقتصادية بالاسم تحديداً، وهم، في افتراق يستحق الثناء، لا يقدمون اي تبن واضح (او ضمني) لافكار قديمة مثل اعادة التوزيع، والضرائب المصادرة، او النظم المقيدة. والنقاط العشر الجديدة هي باختصار:

١ - «يقوم الاقتصاد للشخص لا الشخص للاقتصاد». وهذا يؤكد *حقيقة منسية في عصر الاشتراكية والتخطيط الاقتصادي*، بأن الاقتصاد يتألف في المقام الاول من افراد يتصرفون ويختارون ويخططون للمستقبل. وانه غير شرعي معاملة الاقتصاد كبنيان فوقي يتألف من تركيبات ضخمة قابلة للاستغلال يجب اجبار المجتمع كله على الانقياد لها. فالانظمة الاقتصادية يجب ان تكون متوافقة مع الطبيعة البشرية لا العكس.

٢ - «الحياة الاقتصادية كلها يجب ان تتشكل بموجب مبادئ اخلاقية. والحكم على الخيارات والمؤسسات الاقتصادية يجب ان يكون حول مدى حمايتها او تهديمها لحياة وشرف الشخص الانساني، ودعم العائلة، وخدمة الصالح العام». ان الافراد والمؤسسات جميعاً يخضعون لهذا المقياس الصارم، بما في ذلك الحكومة واداراتها البيروقراطية. وليس من مؤسسة الحقت ضرراً بالحياة العائلية اكثر من الهيمنة الحكومية عن طريق الضرائب العالية، والاجراءات الادارية المعوقة، والرعاية الاجتماعية المشجعة على الاتكالية.

٣ - «من المقاييس الاخلاقية الرئيسية لأي اقتصاد حالة الفقراء والمستضعفين فيه». هذه خلاصة تحتضن ٢٠٠٠ سنة من التبشير بالموجبات الاخلاقية تجاه الفقراء، وهي نظرة اعتمدها المطارنة طويلاً. غير ان بداية الفقرة هي «من المقاييس» وليس «المقياس». وهذا يدحض ادعاء اللاهوتية التحريرية بأن الفقراء يجب ان يكون لهم الاعتبار الاول (وبالتالي لماذا لا نصادر ثروات الاغنياء؟)، ويتيح ادخال الطبقات الاجتماعية الاخرى في المقياس الاخلاقي للانظمة الاقتصادية.

٤ - «لكل الناس الحق في الحياة وتأمين الضروريات الاساسية للحياة (كالطعام، والكساء، والمسكن، والتعليم، والرعاية الصحية، والبيئة السليمة، والامن الاقتصادي)». *البعض في وسائل الاعلام ادعى ان* هذا البند يتبنى «حقوق الرفاه الاجتماعي»، وهو شيء مخيف. انها خطوة صغيرة من حقوق الرفاه الاجتماعي الى الاشتراكية. والواقع ان البيان يقول ان للناس حق «تأمين» الضروريات، وفي هذه العبارة التفسيرية يكمن كل الفرق. فالحق في تأمين الشيء لا يعني الحق في الشيء ذاته. فالتأمين يستتبع المبادرة والعمل.

٥ - «لجميع الناس الحق في المبادرة الاقتصادية، وفي العمل المنتج، وفي الاجور والمنافع العادلة، وفي احوال العمل اللائقة، بالاضافة الى التنظيم والانضمام الى النقابات وغيرها من الجمعيات». ان عبارة «المبادرة الاقتصادية» هي العبارة التي استخدمها البابا يوحنا بولس الثاني لمبدأ الشروع الاقتصادي الخلاق الذي يتبناه هذا البند. فليس من حق في الوظيفة بحد ذاتها، بل فقط في «العمل المنتج» الذي يسهم الشخص من خلاله في الصالح العام. اما «الاجور العادلة» فهي العبارة التي يستخدمها علماء الاقتصاد لتعني الاجور السائدة في السوق. واخيراً، للعمال الحق في الانضمام الى النقابات، ولكن ايضاً الى «غيرها من الجمعيات» مما قد يشمل مجموعات عمال البدل.

٦ - «في المقابل يتوجب على جميع الاشخاص ان يعملوا طالما هم قادرون، وعليهم مسؤولية تلبية احتياجات عوائلهم، والالتزام بالاسهام في المجتمع الاوسع». وفي النهاية وبعد طول انتظار، اصبحت الحقوق، حتى حقوق العمال، مرتبطة بالواجبات والمسؤوليات التي لا يرغب في ذكرها اطلاقاً دعاة دولة الرفاه والاضرابات العمالية.

٧ - «في الحياة الاقتصادية، للاسواق الحرة مزايا وحدودا واضحة على السواء. وعلى الحكومة مسؤولية وقيود اساسية. وللجماعات التطوعية ادوار لا تعوض، لكنها لا تستطيع ان تحل محل العمل الصحيح للسوق او محل السياسات العادلة للدولة». هذه الجملة المسبوكة سبكا جميلاً والمتوازنة فلسفياً، هي اعتناق آخر للحرية الاقتصادية. لاحظ النعت للاسواق بكلمة «حرة»، وداعاً لاشتراكية السوق.

٨ - «على المجتمع التزام اخلاقي بما في ذلك التدخل الحكومي حيثما يلزم الامر لضمان الفرص، وتلبية الاحتياجات الانسانية الاساسية، وتطبيق العدالة في الحياة الاقتصادية». هل يتوجب على الحكومة ضمان الفرص؟ قطعاً. وأفضل طريقة هي تنفيذ العقود، ومنع الاعتداء على الاشخاص والممتلكات، وتأمين الهيكلية القانونية الملائمة لخلق الثروة.

٩ - «العمال، والمالكون، والمديرون، وحملة الاسهم، والمستهلكون، هم عناصر اخلاقية في الحياة الاقتصادية. وباختياراتنا، ومبادراتنا، وابداعاتنا، واستثماراتنا، نوسع او نقلص الفرص الاقتصادية، والحياة المجتمعية والعدالة الاجتماعية». هذا البيان يخاطب مباشرة الاخلاق الشخصية التي يتوجب ان نتمسك بها دائماً في جميع معاملاتنا التجارية والاقتصادية.

١٠ - «للاقتصاد العالمي ابعاد اخلاقية ونتائج انسانية. فالقرارات المتعلقة بالاستثمار، والتجارة، والمساعدة، والتنمية، يجب ان تحمي الحياة الانسانية وتدعم الحقوق الانسانية، وخصوصاً لاولئك الاكثر حاجة اليها حيثما وجدوا على هذه المعمورة». وهذا يكفي ردا على افكار الوطنية والحماية التي لا تعير انتباهاً للفقر في البلدان الاجنبية. فقد اثبت التاريخ أن التجارة الحرة هي افضل ضامن لحقوق الانسان.

ان جمال النقاط العشر التي وضعها المطارنة، يكمن في تقديمها اطاراً اخلاقياً يشمل الاسواق، ويرفض الاشتراكية والادارة الحكومية المفرطة، ويدعو الناس الى جعل الاخلاقية نقطة الارتكازفي قراراتهم مع تحمل الافكار المخالفة في التفاصيل. انهم يقدمون مرشداً اخلاقياً ومعنوياً للافراد والمجتمعات. وكما قال البابا: «إن الكنيسة في مبدأها الاجتماعي لا تقترح انموذجاً سياسياً او اقتصادياً محدداً، بل تدل على الطريق وتقدم المبادئ».

الاب روبرت سيريكو
عن «وول ستريت جورنال»

خواطر اقتصادية

يكتبها سليمان الفرزلي

الكنيسة الاقتصادية

❐ منذ أن قام المسيح بطرد الصيارفة والمرابين من الهيكل بالسوط قائلاً كلمته المأثورة: «هذا بيتي بيت الله يدعى وأنتم جعلتموه مغارة للصوص»، والكنائس المسيحية في صراع ذاتي داخلي لا يخلو من الازدواجية حيال المسائل الاقتصادية. وأخيراً أصدر المطارنة الكاثوليك في أميركا وثيقة من عشر نقاط تمثل أول افتراق ملحوظ عن النزعة السابقة التي تنظر بعين الشك والريبة الى الأغنياء وعالم الأعمال، وذلك مماشاة للاتجاهات السائدة في العالم بعد سقوط النظم الاشتراكية والشيوعية، تمجيداً لاقتصاد السوق. (راجع نص الوثيقة على هذه الصفحة).

فالكنائس المسيحية الأولى قامت على تمجيد الفقر والفقراء، وقد استمرت هذه النزعة طويلاً عبر العصور، وفي مرحلة تاريخية حرجة، في القرنين الثالث والرابع بعد الميلاد، تحول تمجيد الفقر الى حركة طوعية عارمة، بدأت بنشوء الحركة الرهبانية في مصر ومن ثم امتدت الى أنحاء الامبراطورية الرومانية. وقد بلغ زخم حركة النذر الطوعي للفقر درجة أن ترك الناس لأشغالهم بغية الانضمام الى الرهبان والنساك والمتزهدين في الأديرة والمناسك النائية المتقشفة، قد أنزل ضربة قاصمة بالأوضاع الاقتصادية في الامبراطورية في حينه بسبب تردي الانتاج العام ومن ثم لجوء الدولة الى خفض عملتها الذهبية بمزجها بمعادن خسيسة لمواجهة متطلبات الانفاق.

وبعدما أصبحت المسيحية هي دين الدولة الرومانية في القرن الرابع، انشطرت الكنيسة انشطاراً طبقياً يكاد يكون غير منظور على خط اقتصادي في جهته العليا يقف المطارنة والأساقفة، وفي جهته السفلى يقف الرهبان والنساك. فكان الرهبان أقرب الى الشعب العامل، وكان المطارنة أقرب الى الأمراء والأغنياء. *بل إن المطارنة اصبحوا مع الوقت أمراء وأغنياء* تحركهم في معظم الحالات نوازع السلطة فوق بقية الاعتبارات.

وفي القرون الوسطى، نشأت حالة أكثر صلة بالتطور الرأسمالي، كتبت حسب المؤرخين الاقتصاديين بداية انخراط اليهود في الأسواق المالية الى درجة احتكارها لعزوف المسيحيين والرأي المسيحي عنها. وتتعلق هذه الحالة بالموقف المتشدد للكنيسة من الربا، أي من أسعار الفائدة التي يقوم عليها حالياً النظام العالمي لاقتصاد السوق. ذلك أن تحريم الكنيسة للاقراض بفائدة أنزل نكسة طال أمدها بتطور الأسواق المالية وامكانيات النمو الاقتصادي، مما جعل الاقتصاد الأوروبي ينكفئ عشرات السنين. وبعزوف المسيحيين عن الأعمال المالية ملأ اليهود الفراغ. وعندما استفاق الأوروبيون، مع نشوء الطبقات الوسطى والبرجوازية، الى أهمية الأسواق المالية في النمو الاقتصادي وزيادة الثروة والتراكم الرأسمالي، راحوا يدخلون في هذه العمليات منافسين اليهود. ومن المؤرخين الاقتصاديين من يقدم ذلك سبباً مباشراً لموجات العداء للسامية في أوروبا.

ومن الطبيعي أن يعبر الأساقفة الأميركيون عن اعتناقهم المستجد للأسواق المالية بحذر، لأنهم يعرفون من مشاهداتهم العينية في أعتى دولة رأسمالية في العالم، ومن التراث الفكري للكنيسة على مرتكزات مواقف المسيح نفسه من هذه المسألة، أن في هذا التوجه الجديد مطباً أخلاقياً كبيراً ناشئاً من استفحال الفساد في أنظمة الاقتصاد الحر. كما يعرفون من طبيعة الصراع العالمي أثناء الحرب الباردة أن الرأسمالية عموماً استفادت جداً من موقف الكنائس المسيحية المعادي للحركات والنظم الاشتراكية لاعتبارها تلك الحركات والنظم إلحادية. ولولا هذه الصفة الإلحادية لكانت الكنائس المسيحية أقرب اليها، مما يشكل نوعاً من المفارقة العجيبة.

غير أن الحالة الفكرية والعملية للكنائس المسيحية حيال المسألة الاقتصادية ظلت غامضة وضبابية زمناً طويلاً، مع انها انقشعت شيئاً ما في أعقاب الحركات الاصلاحية ونشوء البروتستانتية التي كانت مؤاتية للرأسمالية أكثر من الكاثوليكية الأرثوذكسية، بحيث أن الأفكار اليسارية والراديكالية لم تلقَ نجاحاً يذكر في المناطق البروتستانتية في أوروبا وأميركا. لكن الحالة الكاثوليكية، وربما بتأثير ذلك، أخذت تشهد تحولات صامتة وسرية أحياناً منذ انتشار حركة الآباء اليسوعيين في القرن السابع عشر.

وحتى حركة الآباء اليسوعيين لقيت اعتراضات شرسة داخل الكنيسة وخارجها، حتى أن المؤرخ جوزف مك كاب في كتابه «تاريخ جريء لليسوعيين» يدحض التاريخ الرسمي لهؤلاء الآباء للفرنسي كريتينو - جولي، ويتهم الآباء اليسوعيين بانهم «طوعوا المبادئ والأخلاق المسيحية لخدمة الأغنياء والأقوياء والخطاة»!

والواقع أن هذا التطويع قائم في جميع أنحاء العالم، ويمكن اعتبار بيان الأساقفة الأميركيين من ضمن هذا التطويع على الرغم من تغليفه بمسحة خجولة تلامس الاعتذارية. وبعض اللبنانيين يقول إن هذا التطويع أخذ اتجاه التطبيع مع الأغنياء والأقوياء والخطاة، ويتذكرون في هذا المقام تلك المطبعة الشهيرة التي اقامها المطران نجيم لطبع مختلف العملات في الستينات!

ومنهم من يقول إن الكنيسة الأرثوذكسية الأنطاكية قد أصبحت الآن شريكاً لرفيق الحريري في سوليدير وفي البلمند أيضاً. كما إن بعض الروم الكاثوليك يغمز من قناة كنيسته قائلاً إن مقرها في أنطلياس قد تحول الى مكتب عقاري!

لقد بات تطويع المسيحية فناً عظيماً.

أميركا تبعث «الفرقة الأجنبية» !

❐ كانت «الميزان» قد نشرت قبل أربعة اشهر خبراً تلقته من واشنطن حول إقتراح للرئيس بيل كلينتون بانشاء قوة أجنبية للتدخل الخارجي على غرار «الفرقة الأجنبية الفرنسية» لتعذر استخدام القوات الأميركية في عمليات خارجية («الميزان»، العدد الثاني عشر، المجلد الثالث، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦).

وفي الشهر الماضي نشر الكاتب والصحافي الأميركي وليام باكلي الإبن مقالاً في جريدة «هيرالد تريبيون» الدولية بهذا المعنى بعنوان: «إذا كانت قواتك لا تستطيع ان تذهب فابعث الفرقة الأجنبية»، فيما يلي نصه:

وجه أخيراً سؤال الى شخص سبق له ان خدم كمستشار ناقد لرئيس اميركي في جميع المسائل المتعلقة بالدفاع. وكان السؤال: اي دور يجب ان تلعبه اميركا في الوضع بين رواندا وزائير، وكان جوابه: ما نرى هناك ببساطة قبيلتين لا تحب الواحدة منهما الاخرى.

وقد ظن ان هذا الجواب كاف. قبيلتان في افريقيا لا تحب احداهما الاخرى، يعني ان ذلك لا يرتب على الولايات المتحدة اي مسؤولية خاصة. ومع ذلك فان هنالك عدم ارتياح اخلاقي. فما هي بنية القلق الأخلاقي؟

● «إن موت كل انسان ينتقص مني لانني من الجنس البشري». هذا هو التعبير الجامع لقائله جون دون. انه صحيح، أليس كذلك؟ اننا في الواقع نهتم بما يحدث في انحاء اخرى من العالم، حتى ولو لم نكن ملزمين انفسنا بالذهاب الى هناك لتسوية الوضع. اذن: اننا نهتم لمقتل الالاف وربما الملايين من البشر في حرب قبلية في افريقيا.

● اننا بشكل او آخر ملتزمون بالمقولة بأن اي بلد معترف به كبلد سيد مستقل، هو خارج امكانية التدخل من قبل دول اخرى، الا اذا كان البلد المعني يعد العدة لعمل عدواني ضد دولة مجاورة. وفي المفهوم الدولي تعتبر رواندا وبوروندي من الدول المستقلة، والصراعات القبلية داخل حدودهما هي مشكلة سياسية داخلية.

● ان الشعار التنفيسي في هذا القرن هو ان الحروب خارجية كانت ام اهلية لا تحل اي مشكلة. وهذا في الواقع غير صحيح. فهي قد لا تحل شيئاً بالضرورة، لكنها كثيراً ما تفعل. فالحرب الاهلية الاميركية حلت قطعاً مسألة الانفصال. وحرب البوير حسمت مسألة من يحكم جنوب افريقيا. والحروب المتتالية في اوروبا خلال هذا القرن اكدت مبدأ الوحدات الوطنية المرفوع في القرن التاسع عشر. وقد بقيت كل من فرنسا والمانيا وايطاليا في موقعها.

● بالقاء نظرة متقدمة ينشأ ضمناً السؤال التالي: هل هنالك شيء له طبيعة داخلية يمكن لبلد ما ان يفعله فيؤدي الى التفريط بالسيادة؟

فلنفترض جدلاً ان بلداً محاطاً ببلدان ديموقراطية أمنة قد قرر حل مشكلته السكانية بقتل كل رجل او امرأة فيه يبلغون سن السبعين بطريقة من الطرق. وربما عدل المسؤول عن التخطيط المركزي برنامج القتل هذا في ضوء احصاء سنوي. لكل ارتفاع بنسبة نصف في المائة في الولادات يهبط سن القتل المقابل بسنة واحدة. فماذا نقول في خطوة تطلقها الامم المتحدة لتجريد ذلك البلد من سيادته ووضعه قيد الحظر والتجربة خمس او عشر سنوات؟

● واي دور يمكن ان تلعبه القوة العظمى في العالم في مثل هذه الظروف؟ نحن الاميركيين خلال السنوات الخمس الماضيات، شعرنا بتحرق خاص في الصومال حيث كان الناس يموتون جوعاً بمعدل ٢٠٠٠ في اليوم الواحد. فأنزلنا قواتنا وحسنا فعلاً من حالة الجوع.

ثم حدث خطأ في فن ادارة السياسة: اذ قررت الادارة الاميركية تجاوز مهمتها المنحصرة في الاشراف على توزيع الاغذية. وكان القرار توسيع المهمة لمماحكة الحكومة في محاولة للقبض على رجل قوي لم نعثر عليه. وفي خلال ذلك قتل جنود اميركيون ولم يمض وقت طويل حتى قررنا الانسحاب.

في زائير وبوروندي ورواندا شاهدنا مباشرة على شاشات «سي.ان.ان» خطر العودة الى المذابح على نطاق مرعب. اكثر من مليون افريقي من الهوتو والتوتسي ذبحوا بعضهم البعض خلال السنتين الماضيتين. فمن اي من هذين الاستنتاجين نختار ونستقي:

أ - راوندا وبوروندي تخلتا عن السلطة المعنوية المتمثلة في الدولة ذات السيادة.

ب - العالم بحاجة الى منظمة على غرار «الفرقة الاجنبية الفرنسية»، تنظمها وتمولها القوة العظمى بدرجة كبيرة مع مساهمات متوقعة من بقية الدول المتمدنة. وهذه الفرقة تجتذب المرتزقة في غالبيتها.

ان فرقة كهذه، لا قوات الجيش الاميركي، كان بامكانها ان تتوجه الى رواندا.

تونس
حسابات وزير التنمية تطابقت مع واقع الحال

النمو ارتفع ٨٪ وفي سنة ١٩٩٧ ينتهي تخصيص ٢٩ مؤسسة عامة

❐ يبدو في نظر المراقبين أن حسابات توفيق بكار، وزير التنمية الاقتصادية، طابقت الواقع، فنسبة النمو قد تتراوح بين ٧,٥٪ و٨٪ خلال ١٩٩٦ بدلاً من ٦,٧٪ كما كان التوقع في تقديرات خطة التنمية.

وكان الوزير قدر نسبة ارتفاع الاسعار، استناداً الى «التقرير السنوي للتنمية» الذي عرضه على الصحافيين اخيراً، وهو ٤٪ في الاشهر التسعة الاولى من سنة ١٩٩٦ مقابل ٦٪ مسجلة في الفترة ذاتها من ١٩٩٥.

في حين ان نسبة الاستثمار بلغت نحو ٢٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي مقابل ٢٦٪ في تقديرات خطة التنمية، إلا ان حصة الاستثمار الخاص تراجعت من ٥٢٪ سنة ١٩٩٥ الى ٥٠٪ سنة ١٩٩٦.

وكانت عمليات التخصيص شملت اكثر من ٢٠ مؤسسة عامة. ومن المتوقع ان يستكمل تخصيص ٢٩ مؤسسة عامة قبل نهاية السنة بعضها عن طريق السوق المالية وبعضها الأخر عن طريق مناقصات عامة، بالاضافة الى فتح ثماني مؤسسات عامة امام مساهمات القطاع الخاص.

واوضح توفيق بكار ان عمليات التخصيص شملت انتاج الطاقة وتعبئة المياه المعدنية، بالاضافة الى منشآت سياحية، فلم يبق حالياً تحت سيطرة القطاع العام سوى ثلاثة فنادق.

وذكر الوزير ان تونس قررت الافساح في المجال امام القطاع الخاص للمساهمة في تهيئة المناطق الصناعية الى جانب «الوكالة العقارية الصناعية» (قطاع عام).

وكان مجلس الوزراء التونسي وافق على خطة ترمي الى انشاء ٢٦ منطقة صناعية جديدة خصوصاً في المناطق القريبة من الموانىء البحرية وتطوير البنية التحتية لتسهيل اجتذاب مستثمرين محليين واجانب.

ويقدر عدد المدن الصناعية في تونس حالياً بـ ٤٣ مدينة تشمل نحو ٨٠٠ دونم وتنتشر في كل المحافظات.

ويسعى التونسيون الى المحافظة على البيئة ومنع انتشار التلوث الصناعي، خصوصاً بعد سن قانون سنة ١٩٩٤ اشترط مراعاة حماية البيئة عند اقامة مدن صناعية جديدة. وربط القانون تهيئة اي منطقة صناعية جديدة بانشاء جهاز مشترك بين اصحاب المصانع الواقعة في المنطقة تتركز وظيفته على حماية البيئة من التلوث الصناعي.

وفي اطار أخراج المدن الصناعية من المناطق الأهلة يجري حالياً درس نقل ١٤ مدينة صناعية من مواقعها الحالية الى مناطق خارج الأحزمة السكنية التي باتت تطوقها. ويتعلق الامر في الدرجة الاولى بضواحي العاصمة تونس، خصوصاً مدينة «بن عروس» الصناعية جنوب العاصمة ومدينة «مقرين» القريبة منها وضاحيتي «رادس» و«برج السدرية» التي يتجمع فيها القسم الاكبر من المصانع.

ونقرأ في دراسة اعدها خبراء البيئة بتكليف من الحكومة، ان المنطقة السياحية على ساحل «المنستير» (١٦٠ كيلومتراً جنوب العاصمة تونس) تتعرض الى مخاطر التلويث الصناعي بسبب وجود مدينة «سيدي عبد الحميد» الصناعية القريبة منها التي تلقي نفاياتها في «وادي حمدون». وتنسحب مخاوف الخبراء على مدينة «صفاقس» ثاني المدن التونسية التي تطوقها مدينة صناعية كبيرة مما تسبب بتلويث سواحلها الجميلة.

ويندرج انشاء مناطق صناعية جديدة في السنوات المقبلة في اطار الحرص على حماية البيئة وتفادي تكرار التجارب السلبية السابقة.

وبعد تحذير الخبراء اعدت «مؤسسة النهوض بالصناعة» الحكومية خطة لتهيئة ٣٤ مدينة صناعية جديدة باستثمارات قدرت بمبلغ ١٨٥ مليون دينار (٢٠٠ مليون دولار) في السنوات العشر المقبلات.

وستتولى «مؤسسة النهوض بالصناعة» تهيئة ١٦ مدينة صناعية جديدة في السنوات الاربع المقبلة بعد اجراء دراسات الجدوى اللازمة واختيار المواقع المناسبة التي تسهل استيراد المواد الخام والتجهيزات والآليات وتصدير السلع المصنعة.

إلا ان مصدراً على رفعة في المستوى في حكومة حامد القروي اوضح ان المدن الصناعية الجديدة المنوي انشاؤها لن تقتصر على الشريط الساحلي بل ستشمل المحافظات الداخلية مع مراعاة قدرتها على استيعاب الاستثمارات وميول المستثمرين الاجانب في مرحلة الانفتاح الاقتصادي التي دخلتها تونس منذ اواخر الثمانينات

ليبيا
القذافي يقترح على لجانه الشعبية اصلاحات اقتصادية ومالية

سعر متحرك لصرف الدينار وتحرير نسبي للاستيراد والتجارة!

❐ اغتنم العقيد معمر القذافي، بدء دورة اجتماعات «المؤتمرات الشعبية الاساسية» فاطلق اقتراحاً للتصحيح الاقتصادي يغير النظام الاقتصادي الموجه الذي بدأ منذ ثورة الفاتح سنة ١٩٦٩.

وتصحيح العقيد، يقضي حسبما اعلن، بتبني سعر صرف متحرك للدينار الليبي، وتشجيع حرية التجارة مع وجود رقابة عليها، وتحويل بعض الخدمات العامة الى «شركات اهلية مساهمة» يملكنها مواطنون.

وقال العقيد القذافي في توجيهات للمؤتمرين «ان سعر الصرف الرسمي للدينار سيتغير طبقاً لتقويم البنك المركزي الذي قد يقرر الا يبقى سعر الدينار عند ٣,٢ دولار بينما الدولار يعادل ثلاثة دنانير في السوق السوداء».

وقد أدى الحصار الاقتصادي الدولي الذي ضرب على ليبيا منذ ١٩٩٢ الى تدهور القدرة الشرائية لليبيين وانخفاض شديد لسعر صرف الدينار الليبي امام العملات الاجنبية.

واكد القذافي ان الدولة الليبية تمكنت من جمع ما يعادل اربعة مليارات دولار من العملات الأجنبية منذ ١٩٩٥ سيتم «استثمارها في مجالات مربحة». واشار الى مشروع توزيع ارباح البترول على الليبيين ومنهم الف اسرة تلقت كل منها خمسة الاف دولار بالفعل.

وكرر القذافي هجومه على الفساد والتضخم واقترح على المؤتمرات الشعبية الاساسية ان تصدر «قوانين تحدد الاشخاص الذين سيسمح لهم باستيراد المواد الاستهلاكية والحصول على العملات اللازمة» من البنك المركزي.

واضاف قائلاً: «سيمكن فقط للتعاونيات والتجار الافراديين (تجار التجزئة) بيع المواد المستوردة مع هامش ربح محدد على ان يتخصص كل بائع في مجال معين مثل التبوغ او مشتقات الالبان او الالبسة. وكل سلعة منها توجد في ايدي غير المرخص لهم ستصادر ويحاكم ويسجن المسؤول عن ذلك».

واقترح القذافي ايضاً «تعديل القوانين الخاصة باستيراد انواع التبغ» من اجل تحرير هذا القطاع وجلب ايرادات لخزانة الدولة وعلى الاخص «منع التهريب».

ومن جانب آخر أيد القذافي فكرة التعاقد مع شركات خاصة لبناء منشآت عامة وصيانتها والقيام بخدمات مثل توزيع المياه والصرف الصحي.

كما ايد مشروع «رفع مدة الخدمة العسكرية من سنة الى سنتين مع مضاعفة مكافأة المجندين واعطائهم امتيازات وتسهيلات اجتماعية ومالية.. من اجل زيادة عدد افراد القوات المسلحة واجهزة الامن».

ورفض القذافي بشدة اقتراحاً بالغاء بعض قوانين الاحوال الشخصية السارية في ليبيا مثل منع تعدد الزوجات الا بموافقة الزوجة الاولى، ورهن الطلاق بقرار من المحكمة. ووصف هذا الاقتراح بانه «ردة خطيرة تهدد الحريات وخاصة حرية المرأة».

واخيراً اكد ان «لجان التطهير» المختصة بمكافحة الفساد «يجب ان تواصل مهمتها على الرغم من ارتكاب اعضائها الاخطاء وقيامهم ببعض التجاوزات».

وذكر امثلة مديري مؤسسات عامة اثروا بشكل غير مشروع وجمعوا ثروات ضخمة. كما تحدث عن التهرب الضريبي الذي اضاع على الدولة ملايين من الدنانير الليبية.

تعاون استثماري مع مصر

اتفق وفد رجال الاعمال المصريين الذي زار ليبيا في خواتيم الشهر الماضي مبدئياً مع مسؤولين ورجال اعمال ليبيين على تنفيذ مشروعات عدة بتكلفة استثمارية قدرها ٨٠٠ مليون دولار في مجالات صناعة السيارات والحديد والصلب والبتروكيماويات والنسيج والاجهزة المنزلية والسياحة والنفط.

وفهم في طرابلس ان الجانب المصري سيسهم بنحو ٤٠٪ من رأس مال مشروع انشاء مجمع سياحي في ليبيا تبلغ استثماراته نحو ٢٠٠ مليون دولار، فيما يسهم الجانب الليبي في مشروعات مصرية عدة تتعلق بصناعة السيارات والحديد والصلب والبتروكيماويات كما تتضمن القائمة مشروعا لانشاء خط انابيب نفط من طبرق الى الاسكندرية بتكلفة استثمارية تصل الى ٣٠٠ مليون دولار، واقتراحاً بتأسيس بنك مصري -ليبي مشترك للمساهمة في زيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدين والقيام بجميع مهام تسوية المعاملات التجارية ومبادلات رجال الاعمال المصريين والليبيين في الصفقات التي يجري ابرامها بين الطرفين.

وحسبما رصدت تقارير هيئة الاستثمار المصرية فان الاستثمارات الليبية في مصر تضاعفت خلال السنوات الثلاث الماضيات خصوصاً في مجالات العقارات والسياحة والصناعة والمقاولات حيث بلغت في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي ٩٠ مشروعاً بتكاليف استثمارية قدرها ٢,٨ مليار جنيه ورأس مال قدره ١,٥ مليار جنيه ومساهمة بمبلغ ٧٢٩ مليون جنيه من الجانب الليبي توازي ١٠٪ من اجمالي الاستثمارات العربية البالغة ٧,٣ مليار جنيه، موضحة ان معظم المشروعات تقع داخل البلاد وتبلغ ٧٦ مشروعاً بتكلفة ٢,٧ مليار جنيه ورأس مال ١,٥ مليار جنيه ومساهمة ليبية ٧,٩ مليون جنيه مقابل ١٤ مشروعاً بتكلفة استثمارية ٣٤ مليون جنيه ورأس مال ١٤ مليوناً في المناطق الحرة، مشيرة الى ان الجانب الليبي يخطط لزيادة استثماراته داخل مصر خلال السنوات الخمس المقبلات لنحو ٣ مليارات جنيه عن طريق المساهمة في شراء شركات قطاع الاعمال العام المصري المنتظر طرحها ضمن برنامج الخصخصة الذي تنفذه الحكومة المصرية، بالاضافة الى تصفية جزء من الاستثمارات الليبية في الخارج وتحويلها للاستثمار في مشروعات مصرية.

الجزائر
موازنة ١٩٩٧ عجزها ١٥٤٠ مليون دولار

الاحتياطي الأجنبي ارتفع ومعدل التضخم هبط

❐ توقعت حكومة احمد اويحيى عجزاً في ميزانية ١٩٩٧ قدره ٨٤,٧ مليار دينار (١,٥٤ مليار دولار) مقارنة مع عجز مبدئي متوقع قدره ٣١,٥ مليار دينار في سنة ١٩٩٦.

وكانت بيانات رسمية اظهرت ان حجم العائدات المتوقع في الميزانية يبلغ ٨٢٩,٤ مليار دينار بزيادة قدرها ١٩,٣ مليار دينار عن العائدات المتوقعة في ميزانية ١٩٩٦، وان حجم الانفاق في الميزانية الجديدة حدد بمبلغ ٩١٤,١ مليار دينار بزيادة ٧٢,٥ مليار دينار عن الانفاق في ميزانية ١٩٩٦.

ويتوقع المسؤولون فائضاً طفيفاً هذه السنة نظراً الى الزيادة في عائدات النفط عن المتوقع وللحصاد الجيد. والمعروف أن ارتفاع سعر النفط بمعدل دولار واحد للبرميل يضيف الى العائدات المالية للحكومة من تصدير النفط مبلغ ٥٠٠ مليون دولار في السنة.

وفي البيانات الرسمية ان الرسوم التي ستحصل من قطاعي الغاز والنفط تمثل اكثر من نصف العائدات المتوقعة في ميزانية ١٩٩٧، اذ يتوقع ان تبلغ ٤٥١ مليار دينار وهو ما يقل بقليل عن رسوم السنة الماضية التي تم تحصيلها من مبيعات المواد الهيدروكربونية وقدرها ٤٨٥,٦ مليار دينار.

واستخدمت الحكومة ١٧,٥٠ دولار كمتوسط لسعر برميل النفط الخام في سنة ١٩٩٧ بالمقارنة مع ١٦,٥٠ دولار للبرميل في سنة ١٩٩٦.

وحامت اسعار النفط الخام في السوق العالمية حول ٢٢ دولاراً للبرميل في المتوسط خلال سنة ١٩٩٦ بالنسبة الى صادرات النفط الجزائرية.

وقد اعلنت وزارة المالية ان الميزانية تستهدف تحفيز الاستثمار وتحسين الانتاج من خلال حوافز مالية منها تطبيق الحد الادنى لضريبة القيمة المضافة وهي ٧٪ على كثير من الشركات.

وسيخصص اكثر من ١٠٠ مليار دينار من الميزانية لتحديث الصناعات غير المتصلة بالنفط والغاز، التي حصلت على دعم يزيد عن ٦٥٠ مليار دينار في السنوات الست الماضية.

وانخفض انتاج الشركات الصناعية غير المتصلة بقطاعي النفط والغاز والمملوكة للدولة ٤,٧٪ في النصف الاول من سنة ١٩٩٦ في الوقت الذي تسعى فيه الصناعة لنفض اثار الادارة غير الكفء، طوال ما يقرب من ثلاثة عقود خضع فيها الاقتصاد لسيطرة مركزية.

ومنذ سنة ١٩٩٥ والحكومة تسعى جاهدة للتحول الى اقتصاد يعتمد على السوق الحرة تنفيذاً لاتفاق مدته سنوات ثلاث مع «صندوق النقد الدولي».

وكانت اولى ثمار الاصلاحات الاقتصادية قد بدأت في الظهور تظهر مع نمو اجمالي الناتج المحلي باكثر من ٤٪ في النصف الاول من سنة ١٩٩٦ وهو معدل النمو ذاته في السنة السابقة باكمله بعد تقلص في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤. احمد اويحي، قال في تصريح مرفق بنص الميزانية ان احتياطي النقد الاجنبي في الجزائر بلغ اربعة مليارات دولار في نهاية ١٩٩٦ وهو دليل على تحسن اقتصاد البلاد.

واضاف ان هذا الرقم يشير الى قوة الوضع المالي للجزائر الذي سيمكنها من تجنب السعي لاعادة جدولة ثالثة لديونها الخارجية التي تزيد عن ٣٠ مليار دولار.

وقال اويحي، ان هناك ارقاماً اخرى تظهر تحسن اداء الاقتصاد الكلي للجزائر. واشار في هذا الصدد الى انخفاض عبء خدمة الديون وانخفاض معدل التضخم الى ١٦,٥٪ في نهاية سنة ١٩٩٦ من ٢٩٪ في نهاية ١٩٩٥ وانخفاض اسعار الفائدة المصرفية الى ١٥٪ من ١٨,٥٪. وتوقع رئيس الوزراء ان تواصل اسعار الفائدة الانخفاض في سنة ١٩٩٧.

ورقم احتياطي النقد الاجنبي لسنة ١٩٩٦ يمثل مستوى قياسياً مرتفعاً. والمستوى القياسي السابق كان في سنة ١٩٨١ عندما بلغ الاحتياطي نحو ٣,٥ مليار دولار بفضل ارتفاع اسعار النفط الخام بشكل استثنائي بسبب الحرب العراقية - الايرانية.

واعتبر اويحي ان الزيادة في احتياطي النقد الاجنبي لم تعتمد فقط على قطاع النفط والغاز بل ايضا على قطاعي الزراعة والبناء على الرغم من انهما يشهدان كثيراً من الصعوبات.

التقرير السنوي «لمركز الشفافية العالمية» عن الفساد العالمي

الدول الصناعية تتجه الى منع الإعفاءات الضريبية عن رشاوى شركاتها!

❐ في السنة الماضية، نشرت «الميزان» التقرير الاول عن حالة الفساد الاقتصادي في انحاء العالم أصدره مركز جديد في برلين باسم «الشفافية العالمية». وهذا المركز الذي أسسه سنة ١٩٩٣ بيتر ايجن المدير السابق في «البنك الدولي»، بات الآن مرجعاً يحسب له حساب لأنه شكل منذ تقريره الاول المشار اليه، عامل ضغط على الحكومات والشركات في مختلف انحاء العالم بغية دفعها الى ممارسات سليمة ونظيفة وخالية من الفساد ما أمكن في أعمالها ومعاملاتها.

وقد صدر الآن التقرير الثاني «لمركز الشفافية العالمية» في برلين، فلقي تجاوباً حاراً على مختلف الأصعدة، بحيث ان هذا التحدي لممارسة الفساد حمل رئيس «البنك الدولي» على القاء خطاب في اللقاء السنوي للبنك والصندوق الدوليين، وصف فيه الفساد بأنه مشكلة سرطانية يجب على جميع البلدان ان تواجهها. وفي هذا الصدد فإن تقرير «الشفافية الدولية» يعمل في اتجاه مطالبة رئيس البنك الدولي لزعماء الدول المختلفة بان تتخذ حكوماتهم موقفاً حازماً من المسألة، وكذلك المجتمع المدني في كل بلد. ومن هذه الناحية، يشكل التقرير نوعاً من التشهير والتخجيل للدول التي تتضح بفساد مخجل.

ومن علائم التأثير الايجابي الذي يلقاه التقرير ان بعض زعماء دول العالم الثالث بدأوا يطالبون الدول الصناعية بأن تكبح استعداد شركاتها لتقديم رشاوى وعمولات الى المسؤولين في الدول الأجنبية بغية الحصول على العقود والاعمال، وعلى وجه التحديد تأخذ المطالبة شكل الضغط على حكومات الدول الصناعية لحرمان الشركات التي تمارس الرشوة من الاعفاء الضريبي على ما تقدمه من رشاوى تحت بنود معينة في ميزانياتها. فمن اصل ٢٧ دولة في «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»، هنالك تسع حكومات فقط تمنع الاعفاءات الضريبية على الرشاوى التي تدفعها شركاتها في الخارج، ومن هذه الدول الولايات المتحدة وكنداوبريطانيا واليابان.

اما الدول الغربية التي مازالت نظمها الضريبية تسمح بالاعفاء الضريبي على الرشاوى الخارجية فتشمل كلا من بلجيكا، ولوكسمبورغ، وفرنسا، والسويد، واليونان، والمانيا ... والملفت ان بعض المبالغ المقدمة على سبيل الرشوة تقيد في سجلات المطالبة بالاعفاء تحت بند «رشوة» صراحة، او «إبتزاز» أو «خوات». لكن الألمان يسجلون مثل هذه التكاليف تحت اسم «نفقات نافعة». من هنا بدأت الدول والشركات تحسب حساباً لتقرير «الشفافية العالمية»، وتحاول إظهار او إبراز مساعيها لكبح الفساد حتى يؤخذ ذلك في الحسبان لدى مركز الشفافية كأداة إعلامية موثوقة . ومن هذا القبيل فإن عدداً من الدول يتقدم الآن بمشاريع قوانين الى المجالس التشريعية لمنع الاعفاءات الضريبية على الرشاوى. ومن هذه البلدان التي تحاول استصدار قوانين في هذا الصدد، النرويج وسويسرا والدانمارك واستراليا.

الدول	المؤشر (درجة الخلو من الفساد من ١٠)	الدول	المؤشر (درجة الخلو من الفساد من ١٠)
١ - نيجيريا	٠,٦٩	٢٨ - كوريا الجنوبية	٥,٠٢
٢ - باكستان	١,٠٠	٢٩ - ماليزيا	٥,٣٢
٣ - كينيا	٢,٢١	٣٠ - الجمهورية التشيكية	٥,٣٧
٤ - بنغلاديش	٢,٢٩	٣١ - بولندا	٥,٥٧
٥ - الصين	٢,٤٢	٣٢ - جنوب افريقيا	٥,٦٨
٦ - الكاميرون	٢,٤٦	٣٣ - البرتغال	٦,٥٣
٧ - فنزويلا	٢,٥٠	٣٤ - التشيلي	٦,٨٠
٨ - روسيا	٢,٥٨	٣٥ - بلجيكا	٦,٨٤
٩ - الهند	٢,٦٣	٣٦ - فرنسا	٦,٩٦
١٠ - اندونيسيا	٢,٦٥	٣٧ - هونغ كونغ	٧,٠١
١١ - الفيليبين	٢,٦٩	٣٨ - اليابان	٧,٠٥
١٢ - اوغندا	٢,٧١	٣٩ - النمسا	٧,٥٩
١٣ - كولومبيا	٢,٧٣	٤٠ - الولايات المتحدة	٧,٦٦
١٤ - مصر	٢,٨٤	٤١ - اسرائيل	٧,٧١
١٥ - البرازيل	٢,٩٦	٤٢ - المانيا	٨,٢٧
١٦ - الاكوادور	٣,١٩	٤٣ - بريطانيا	٨,٤٤
١٧ - المكسيك	٣,٣٠	٤٤ - ايرلندا	٨,٤٥
١٨ - تايلندا	٣,٣٣	٤٥ - استراليا	٨,٦٠
١٩ - بوليفيا	٣,٤٠	٤٦ - هولندا	٨,٧١
٢٠ - الارجنتين	٣,٤١	٤٧ - سويسرا	٨,٧٦
٢١ - ايطاليا	٣,٤٢	٤٨ - سنغافورا	٨,٨٠
٢٢ - تركيا	٣,٥٤	٤٩ - النرويج	٨,٨٧
٢٣ - اسبانيا	٤,٣١	٥٠ - كندا	٨,٩٦
٢٤ - المجر	٤,٨٦	٥١ - فنلندا	٩,٠٥
٢٥ - الاردن	٤,٨٩	٥٢ - السويد	٩,٠٨
٢٦ - تايوان	٤,٩٨	٥٣ - الدانمارك	٩,٣٣
٢٧ - اليونان	٥,٠١	٥٤ - نيوزيلاندا	٩,٤٣

لكن تحديد مفهوم الفساد هو الذي يشغل الأوساط السياسية والاقتصادية التي تتفق مع مؤسس «الشفافية العالمية» بيتر آيجن، بأن الفساد، كما تعلم من تجربته في «البنك الدولي» اثناء خدمته فيه مسؤولاً عن بعض دول العالم الثالث، هو الذي يوقف التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ويؤخرها ويشدها الى الوراء. ومع ان آيجن يعترف بان المؤشر المعتمد لقياس درجة الفساد هو مؤشر انطباعي من خلال معلومات متفاوتة في دقتها او صحتها، فانه يأخذ مقياساً عاماً يضع تعريفاً للفساد بانه «إساءة استخدام السلطة العامة لمنافع خاصة»، مثل تقديم الرشاوى للموظفين والمسؤولين في الدولة، وتقاضي العمولات لقاء تسهيل الاعمال والحصول عليها، او تبذير الاموال العامة ونهبها وتبديدها.

والجدول المقابل حول درجة الفساد في ٥٤ بلداً تتوفر عنها المعلومات، يبين تقويماً تراتبياً لتورط المسؤولين الرسميين والسياسيين في تلك البلدان في الممارسات الفاسدة.

إلا ان «الشفافية العالمية» لم تستطع بعد ان تقيم مؤشراً للفساد في العقود الدولية التي تشمل الشركات المتعددة الجنسيات، وهو ما يصفه مدير المركز بانه «الفساد الاكبر»، لانه يؤدي بطبيعته الى انتشار سرطاني محلي لفساد على مستوى صغير، لكنه واسع النطاق في العديد من البلدان، والتراتبية المعتمدة في الجدول هي من الاكثر فساداً الى الأقل فساداً على الوجه الآتي: وهكذا فإن نيجيريا حسب هذا القياس هي الاكثر فساداً في العالم ونيوزيلاندا الاقل فساداً.

لكن الباحثين والمتابعين لمسألة الفساد داخل مركز «الشفافية العالمية» او خارجه يقولون انه على الرغم من التحسن الذي احدثته هذه المتابعات إلا ان العملية مثبطة ومحبطة لأن الفساد في رأي البعض ليس مجرد سرطان يمكن القضاء عليه بسهولة، بل هو أشبه بأفعى متعددة الرؤوس كلما قطع لها رأس نبت في مكانه رأسان، ومع ذلك فإن «مركز الشفافية العالمية» في برلين متفائل بانه سوف يتمكن في النهاية من قتل هذا الوحش واستئصاله.

أولهم موسى وثانيهم يسوع الناصري

اليهود المائة الذين غيّروا العقل العالمي!

❐ يصدر في بريطانيا كتاب بعنوان: «المائة اليهود»، يضم لائحة بأسماء المائة الاوائل من اليهود عبر العصور من أعلام الدين والفلسفة والاقتصاد والعلوم والتجارة والسينما الذين لعبوا دوراً في الفكر البشري وتغييره، وقد يثير هذا التصنيف جدلاً في الغرب بسبب تقديم موسى على المسيح. وقد برر واضع الكتاب مايكل شابيرو هذه النقطة بقوله، ان موسى هو الذي تلقى الوصايا العشر، وقصته تملأ التوراة وتعترف به اليهودية والمسيحية والاسلام. ولانه قاد ثورة كبرى لشعب مستعبد، وطور اول نظام من المعتقدات التي تحترم الحياة الانسانية، فهو الشخصية الاساسية.

وبرر شابيرو خفض المسيح الى الدرجة الثانية بقوله انه كان من الممكن ان يحتل المرتبة الاولى لولا نشوب حروب ومجازر كثيرة بسبب اساءة استخدام رسالته!

لكن البعض يرى انه لو قدم المسيح على موسى لكان ذلك اعترافاً بأن يسوع الناصري قد الغى الشريعة الموسوية او على الاقل اكمل نقصها فاستحق بالتالي مرتبة أعلى. ويبدو ان المؤلف قد استشار شخصيات ومرجعيات يهودية دينية وزمنية عديدة عند وضع كتابه، لأن اللائحة تضم خليطاً من شخصيات لا جامع بينها سوى الهوية الدينية كما انه اختار مقياساً لهذا الانتقاء على اساس تأثير ونفوذ تلك الشخصيات لا على شهرتها.

والملفت للنظر ان صاحب هذا التصنيف قد أعطى مرتبة متقدمة، ارفع حتى من ابن ميمون، ليهوذا الاسخريوطي الذي سلم المسيح للمحاكمة والصلب وهو من تلاميذه الإثني عشر، حيث اعطى الاسخريوطي مرتبة واحدة ادنى من انبياء بني اسرائيل، كذلك ادرج رئيس الوزراء البريطاني بنيامين ديزرائيلي، على الرغم من ان ديزرائيلي اعتنق المسيحية في صغره، وجعله أرفع مرتبة من فرانز كافكا ودايفيد بن غوريون.

وقد رتب الكاتب المفكر كارل ماركس في مرتبة وسط بين القديس بولس الذين نشر المسيحية في الغرب وتيودور هرتزل مؤسسة الحركة الصهيونية الداعية الى اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. ومن قادة اسرائيل الحديثة شطب المؤلف اسم موشى دايان الى جانب عدد من الاسماء الاخرى.

وفيما يلي الاسماء حسب ترتيبها في الكتاب:

١ - موسى، المعروف بكليم الله.
٢ - يسوع الناصري، المعروف بالسيد المسيح.
٣ - البرت اينشتاين واضع «نظرية النسبية».
٤ - سيغموند فرويد، عالم النفس .
٥ - ابراهيم، المعروف بابراهيم الخليل.
٦ - شاوول الطرسوسي، المعروف باسم القديس بولس.
٧ - كارل ماركس، واضع كتاب «راس المال» الذي نشأت منه «الشيوعية».
٨ - تيودور هرتزل، مؤسس الحركة الصهيونية.
٩ - مريم، والدة السيد المسيح، المعروفة بالعذراء والدة الإله.
١٠ - باروخ سبينوزا، الفيلسوف الهولندي.
١١ - داوود الملك، واضع سفر «المزامير»، وهازم جوليات الجبار الفلسطيني.
١٢ - آن فرانك.
١٣ - انبياء بني اسرائيل.
١٤ - يهوذا الاسخريوطي، احد تلاميذ المسيح وقد خانه بثلاثين من الفضة.
١٥ - كوستاف ماهلير.
١٦ - ابن ميمون، طبيب وفيلسوف مغربي في القرن الثاني عشر.
١٧ - نيلز بوهرن.
١٨ - موسى مندلسون.
١٩ - بول ايلرخ.
٢٠ - راشي، الذي أعاد إحياء اللغة العبرانية.
٢١ - بنيامين دزرائيلي، رئيس وزراء بريطانيا في عهد الملكة فيكتوريا.
٢٢ - فرانز كافكا، الكاتب المسرحي التشيكي.
٢٣ - دايفيد بن غوريون، أول رئيس لوزراء دولة إسرائيل بعد قيامها في ١٩٤٨.
٢٤ - هيليل.
٢٥ - جون فون نيومان.
٢٦ - سيمون باركوخبا.
٢٧ - مارسيل بروست، الأديب والمفكر الفرنسي.
٢٨ - ماير روتشيلد.
٢٩ - سليمان، الملك سليمان بن داوود الملقب بالحكيم.
٣٠ - هاينرخ هاين.
٣١ - سلمان واكسمان.
٣٢ - جياكومو مايربير.
٣٣ - اسحق لوريا.
٣٤ - غريغوري بينكوس.
٣٥ - ليون تروتسكي، أحد قادة الثورة البلشفية ومؤسس الجيش السوفياتي الاحمر.
٣٦ - دايفيد ريكاردو، المفكر الاقتصادي.
٣٧ - الفريد دريفوس، الضابط الفرنسي الذي حوكم بتهمة الخيانة وأثارت محاكمته ضجة عالمية.
٣٨ - ليو تسيلارد.
٣٩ - مارك روشكو.
٤٠ - فرديناند كوهن.
٤١ - صاموئيل غومبرز.
٤٢ - جيرترود شتين.
٤٣ - البرت ميشلسون.
٤٤ - فيلو جوديوس.
٤٥ - غولدا مائير، رئيسة وزراء اسرائيل.
٤٦ - فيلنا غاون.
٤٧ - هنري بيرغسون.
٤٨ - بعل شم توف.
٤٩ - فليكس مندلسون.
٥٠ - لويس ماير.
٥١ - جودا هاليفي.
٥٢ - حاييم سالومون.
٥٣ - جوهانان بن زكاي.
٥٤ - ارنلود شوينبرغ.
٥٥ - اميل دركهايم.
٥٦ - بيتي فريدان.
٥٧ - دايفيد سارنوف.
٥٨ - لورنزودا بونتي.
٥٩ - جوليوس روزنفالد.
٦٠ - كازيمير فونك.
٦١ - جورج غورشوين، الموسيقار.
٦٢ - حاييم وايزمن، أول رئيس لدولة إسرائيل.
٦٣ - فرانز بواس.
٦٤ - سباتاي زيفي.
٦٥ - ليونارد بيرنشتين، الموسيقار.
٦٦ - فلافيوس يوسيفوس، المؤرخ اليهودي في العهد الروماني في القرن الأول للميلاد وقد حارب ووقع في الأسر عندما اجتاحت قوات تيتوس القدس ودمرت الهيكل سنة ٧٠ ميلادية.
٦٧ - والتر بنجامين.
٦٨ - لويس برنديس.
٦٩ - اميل برلينر.
٧٠ - سارا برنارد، الممثلة المسرحية التي اكتسبت شهرة عالمية.
٧١ - ليفي شتراوس.
٧٢ - نحما نيدس.
٧٣ - مناحيم بيغن، أحد قادة ميليشيا «هاغانا» التي قاومت الانتداب البريطاني في فلسطين، وزعيم تجمع «الليكود» الذي جاء الى الحكم في إسرائيل لأول مرة في أواخر السبعينات ليوقع معاهدة صلح مع الرئيس المصري أنور السادات بموجب اتفاقيات «كامب دايفيد» برعاية الرئيس الأميركي جيمي كارتر.
٧٤ - آنا فرويد.
٧٥ - الملكة أستير، زوجة الملك الفارسي أحشويروش.
٧٦ - مارتن بوبر، الأب الروحي لليهود الأشكيناز الصهاينة في أوروبا الشرقية.
٧٧ - جوناس سالك.
٧٨ - جيروم روبنز.
٧٩ - هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأميركي في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون.
٨٠ - فيلهلم شتاينتس.
٨١ - آرثر ميللر، الكاتب المسرحي والزوج السابق للنجمة السينمائية الراحلة مارلين مونرو.
٨٢ - دانيال مندوزا.
٨٣ - ستيفان سودنهايم.
٨٤ - ايما غولدمان.
٨٥ - السير موسى مونتفيوري.
٨٦ - اسحق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي اغتيل قبل سنتين.
٨٧ - بوريس باسترناك، مؤلف رواية «الدكتور زيفاغو».
٨٨ - هاري هوديني، لاعب الخفة.
٨٩ - ادوارد بيرنيز.
٩٠ - ليوبولد آور.
٩١ - غروشو ماركس، الممثل الكوميدي.
٩٢ - مان راي.
٩٣ - هنريتا تسولد.
٩٤ - بيني غودمان، الموسيقار.
٩٥ - ستيفان سبيلبرغ، المخرج السينمائي.
٩٦ - مارك شاغال، الرسام الفرنسي أحد رواد المدرسة التكعيبية.
٩٧ - بوب ديلان، مغني الروك الأميركي.
٩٨ - ساندي كوفاكس.
٩٩ - برنارد بيرنسون.
١٠٠ - جيري سيغال وجو شوستر.

قراءة في السياسة النقدية الاميركية الناجحة

الدولار أفضل من الذهب ولا خوف من التضخم مع النمو

❐ في عددها الماضي نشرت «الميزان» تحليلاً للسياسة النقدية للبنك المركزي اللبناني، وخصوصاً ازاء اسعار الصرف والاحتياطي الذهبي وبالعملات الصعبة بعنوان «التقصير السوري والتضليل اللبناني».

وفي سياق ذلك التحليل اشارت الى تصور وضعه الخبير واين انجل، كبير الاقتصاديين في مؤسسة «بير ستيرنز» بعنوان: «افضل من الذهب»، ووعدت بنشرة في هذا العدد، بالنظر الى هبوط اسعار الذهب في الآونة الاخيرة بسبب اقدام مصارف مركزية عديدة في العالم على بيع احتياطيها الذهبي او كميات كبيرة منه، لان مردود تسييله واستثمار عائداته افضل بكثير من الاحتفاظ به كسبائك في الخزائن.

وفي ما يلي نص تصور «انجل»:

■ **هل يكون الدولار الاميركي افضل من الذهب؟**

إن بنوكاً مركزية عديدة تعتقد من دون اي شك، ان الدولار افضل من الذهب كحافظ للقيمة. والبنوك المركزية تميل بصورة متزايدة الى إقراض ما لديها من ذهب الى الوسطاء الذين يعيدون بدورهم إقراض هذا الذهب لمدة سنتين او ثلاث او اربع سنوات الى منتجي الذهب الذين يبيعونه.

فالذهب بسعر ٣٨٠ دولاراً للاونصة الواحدة، او ٣٥٠ دولاراً او حتى ٣٢٠ دولاراً يبقى مربحاً جداً لمشاريع جديدة لانتاج الذهب في اميركا الشمالية وحول العالم. والمصدر الأقل كلفة لتمويل الترسمل الاستثماري لإنتاج الذهب هو البيع المقدم للذهب المستعار او المقترض.

هبوط الاسعار

ان الامدادات الهائلة من خام الذهب الردي، النوعية والمؤاتي لتكنولوجية التصفية بالتعرية، وهي عملية تتراوح تكاليف انتاجها بين ٢٢٥ دولاراً و٢٨٠ دولاراً للاونصة، لا تتوافق مع تداول الذهب تجارياً بين ٣٨٠ و٤٠٠ دولار للاونصة. والطريقة الوحيدة لكي يبقى الذهب بحدود ٣٨٠ دولاراً للاونصة، هي أن يستمر البنك المركزي الاميركي (مجلس الاحتياطي الفيدرالي) باغراق العالم بالدولارات، بحيث يرتفع مستوى الاسعار في الولايات المتحدة، وتدفع تبعاً لذلك كلفة انتاج الذهب بالدولار الى نقطة التساوي مع الذهب بسعر ٣٨٠ دولاراً. وقبل وصول كلفة الانتاج الى ٣٨٠ دولاراً للاونصة، فإن العرض الوفير من الدولارات يترجم فوراً الى سعر للذهب اعلى.

لكن سوق الذهب الآن ينبئنا بأن البنك المركزي اذ ابقى سعر الفائدة على امواله، بنسبة ٥,٢٥٪ يكون قد حافظ على شح كاف بالدولارات، بما لا يتوافق مع ارتفاع كهذا في كلفة انتاج الذهب، او بكلام ابسط ان سعر الذهب الى انحدار، وان القيمة الموضوعة في الدولار الاميركي الى ارتفاع.

الثقة العالمية

لقد حصل البنك المركزي الاميركي على تصويت بالثقة فيه من البنوك المركزية العالمية التي تفضل زيادة موجوداتها من سندات واذونات الخزانة الاميركية قياساً الى مخزوناتها من الذهب.

فالموجودات الدولارية في البنك المركزي في نيويورك، حيث حسابات جميع البنوك المركزية في العالم، قد ارتفعت بنسبة ١٧٪ في السنة الماضية، وبنسبة ٣٨٪ على مدى السنتين الماضيتين. وهذه الموجودات الدولارية التي يبلغ حجمها الاجمالي ٥٩٠ مليار دولار تبلغ مرة ونصف المرة اكثر من قيمة اوراق الخزينة التي يحتفظ بها البنك المركزي الاميركي ذاته وقيمتها ٣٨٦ مليار دولار.

إن هذه الزيادات في الادوات المالية القائمة على الدولار، حدثت إزاء خلفية من تناقصات كبيرة في موجودات البنوك المركزية من الذهب غير المعار، ويبقى هناك من الذهب في التلال وفي موجودات البنوك المركزية الكثير المتاح للإقراض لتمويل التكاليف الرأسمالية لتوسيع انتاج الذهب.

فماذا يعني ذلك؟ انه يعني الكثير:

● اولاً، اما وقد اصبح سعر الذهب دون ٣٧٠ دولاراً للاونصة ومازال يهبط، فإن البنك المركزي بات الان طليقاً للتخلي عن القواعد المضللة حول رسم حدود للنمو، وطالما ان سعر الذهب يتدهور باتجاه نطاق التضخم المستقر بين ٣٤٠ دولاراً و٣٦٠ دولاراً، وهو شرط لازم للعودة الى نطاق تدريجي لتنفيس التضخم، فإن البنك المركزي لا يواجه خطر تسارع التضخم، حتى ولو بقي النمو الاقتصادي ثابتاً فوق مستوى تقدير البنك المركزي لإمكانيته.

فاذا واصل سعر الذهب هبوطه الى حدود ٣٣٠ دولاراً للاونصة، لأن البنوك المركزية تواصل تفضيل الدولار على الذهب، فان البنك المركزي الاميركي، يبقى واثقاً من انه عائد الى النهج السليم من حيث التنفيس التدريجي للتضخم، حتى ولو ادى النمو الاقتصادي السريع الى ارتفاع نسبي في الأجور.

فالزيادات النسبية في الاجور، اي سعر الايدي العاملة، وهي ترتفع بالمقارنة مع سعر راس المال والارض، هي المنفعة النهائية من وضع مالي سليم.

● ثانياً، ان سعراً منخفضاً للذهب يمكن ان يعفي البنك المركزي من التخلي عن دعم سعر الفائدة على الاموال المركزية بحيث يبقى هذا السعر اكثر استجابة للتغيرات في نسبة العائد على رأس المال.

فاذا استطاع البنك المركزي ان يتخلى عن عملية تحديد سعر الفائدة على الاموال المركزية، كما فعل في عهد بول فولكر، في مطلع الثمانينات، فان الناس في الولايات المتحدة تصبح اكثر استعداداً لفهم الحالة حيث يتوقف مستوى اسعار الفائدة على ندرة مخزون اميركا من رأس المال وليس على السياسة النقدية.

> **« ان سعراً منخفضاً للذهب يمكن ان يعفي البنك المركزي من التخلي عن دعم سعر الفائدة على الاموال المركزية بحيث يبقى هذا السعر اكثر استجابة للتغيرات في نسبة العائد على رأس المال فاذا استطاع البنك المركزي ان يتخلى عن عملية تحديد سعر الفائدة على الاموال المركزية، فان الناس تصبح اكثر استعداداً لفهم الحالة حيث يتوقف مستوى اسعار الفائدة على ندرة المخزون من رأس المال وليس على السياسة النقدية »**

وليس شيئاً سيئاً ان ترتفع اسعار الفائدة بما يكفي لتعويض اصحاب المدخرات باتاحة عائد واف على مدخراتهم. ذلك ان المزيد من المدخرات يعني المزيد من رأس المال، الى ان يصبح رأس المال وفيراً بالنسبة الى الايدي العاملة، فتأخذ الاجور بالارتفاع واسعار الفائدة بالهبوط.

إن البنك المركزي بحاجة الى ابعاد نفسه عن دور كهذا تحت الاضواء.

● ثالثاً، فيما تتحرك اسعار الذهب بالدولار الى نطاق التضخم المستقر، فان الولايات المتحدة يجب ان تتوقع نمواً اقتصادياً اسرع وفي النهاية معدلات ادنى للعائد على الرساميل الحقيقية فيما تصبح الرساميل اكثر وفرة. فمعدلات الفائدة المنخفضة على الرهنيات لمدة ثلاثين سنة في الولايات المتحدة، هي التي تحسن الآن مجالات النمو لسنة ١٩٩٧.

وكما رأينا سارع اللاعبون في سوق السندات الى الاستجابة لاحتمالات وجود المزيد من الرساميل الوفيرة، وبالتالي، فانه من المرجح إن يحقق البنك المركزي نمواً اسرع حيث سعر الفائدة على امواله مستقر بنسبة ٥,٢٥٪ مما لو حاول افتعال نمواسرع من خلال التلاعب بسعر الفائدة المركزية نزولا. فالنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، هو الآن اسرع منه في الاتحاد الاوروبي وفي اليابان على حد سواء، بالضبط بسبب التناغم والتفاعل بين النمو السريع وندرة راس المال. وبات البنك المركزي الآن في وضع يمكنه من ترك سعر الفائدة المركزي على حاله من دون تغيير طالما ان سعر الذهب يتجه نحو نطاق يتراوح بين ٣٤٠ و٣٦٠ دولاراً وهو النطاق الملائم لعدم تسارع التضخم.

اما اذا تبيّن ان سعر الفائدة المركزي بنسبة ٥,٢٥٪ بات عالياً كثيراً فإن ذلك سوف يظهر في هبوط سريع جداً لسعر الذهب دون ٣٥٠ دولاراً (فلنقل اسرع من ١٠٪ سنوياً). قبل وقت طويل من ظهوره بشكل نمو متباطىء.

● رابعاً، ان سعراً للذهب متدنياً بالدولار من شأنه ان يشجع بنك اليابان المركزي، لزيادة العرض من احتياطيه بالين، يتماشى مع سعر للذهب يعادل ٤٥ الف ين للاونصة. ولا يجوز لبنك اليابان المركزي ان ينام على الوهم بأنه فعل كل ما في وسعه في السياسة النقدية لمجرد ان اسعار الفائدة هي الآن اقل من نصف واحد في المائة (٠,٥٪).

فالسياسة النقدية في اليابان تبقى متشددة القيود الى أن يرتفع سعر الذهب بالين.

ان البنك المركزي الياباني، بامكانه دائماً ان يشتري موجودات اضافية وبالتالي يستطيع توسيع ميزانيته الى ان يصبح الين اكثر وفرة بالمقارنة مع الذهب. اما سعر الفائدة للاقراض بالين لليلة واحدة، فإنه يهبط مؤقتاً الى درجة الصفر تقريباً. ويتوجب على بنك اليابان المركزي ان ينحرف قليلاً لجهة سعر للذهب أعلى بالين، بغية تدعيم او حتى في بعض الحالات تسريع اسعار العقارات بما يتوافق مع الحفاظ على حسابات رأس المال في المؤسسات المالية اليابانية.

ويتوجب على الحكومة اليابانية ان تتخذ خطوات جذرية لتشجيع الاستيراد بما يتوافق مع الهبوط السريع والمطرد في فائض اليابان التجاري المتعدد الاطراف. والا فان عدم الاستقرار في اسعار الصرف قد يضر بالانتقال من مرحلة الهدوء الاقتصادي التي امتدت خمس سنوات الى مرحلة النمو الاقتصادي.

● خامساً، إن سعراً للذهب بالدولار متدنياً يقدم ضماناً كافياً للبنك المركزي الالماني، وللبنك المركزي الفرنسي وللمعهد النقدي الاوروبي (البنك المركزي الموحد). بأن عليهم ان يعكسوا بعض الشيء الهبوط في المارك والفرنك وسعر الذهب في الوحدات النقدية الاوروبية بما يتلاءم مع النهوض من فترة طويلة من النمو المنخفض.

فالقارة الاوروبية بحاجة الى جرعة حقيقية من التوجه الاقتصادي وجهة العرض. فاذا كان للسياسة النقدية حرية ازالة بعض القيود النقدية فسوف تتحسن مردودات الضرائب. وفيما يهبط سعر الذهب بالدولار فإن الاغراء النسبي لاستثمار الموارد العالمية في انتاج النفط بالمقارنة مع الاستثمار في انتاج الذهب سوف يمكن اوروبا من الحفاظ على معدلات متدنية من التضخم حتى ولو واصل الدولار ارتفاعه ازاء عملاتها. ولن يكون شيئاً سيئاً ان تتزايد قليلاً نسبة الرساميل النادرة المنتقلة الى انتاج النفط بالمقارنة مع استمرار الاستثمار السريع في التعدين بحثاً عن الذهب.

نعم في هذه المرحلة، هو شيء جيد ان يكون الدولار افضل من الذهب. لكن هذا لا يعني ان على سعر الذهب ان يهبط الى الحد الاقصى لكلفة الانتاج اي بحدود ٢٨٠ دولاراً للاونصة. ذلك ان مثل هذا الهبوط في سعر الذهب هو طريق «مسلوق» الى استقرار الاسعار. فالانتقال الى استقرار الاسعار، وهو الهدف النهائي للبنوك المركزية، يجب ان يتم بالتدريج بحيث تعوض منافع التحسن في الكفاءات الانتاجية عن ميل الاسعار الحقيقية للموجودات الى التراخي مع هبوط معدلات التضخم. ففي الولايات المتحدة، حملت مرحلة فولكر - غرينسبان تحسناً كبيراً في الكفاءات الانتاجية بادياً للعيان بشكل اسعار عالية للاسهم، وأخيراً الآن بشكل عائد اعلى للأيدي العاملة. ومن المعيب لو دفع هذا التقدم الى التوقف بمعدلات ابطأ للنمو تتوافق مع تجميد الاجور النسبية بالمقارنة مع عوائد رأس المال.

ان البنوك المركزية متحفزة دائماً لإلقاء تبعة عدم الاستقرار النقدي على احداث خارجية غير منظورة كتلك التي اطلق عليها «الهزات النفطية» في السبعينات. (طبعاً هذا ساعد على اطلاق عملية ننتفع منها الان: ذلك ان ارتفاع اسعار الذهب الى ما بين ٥٠٠ و٨٠٠ دولار للاونصة، هو الذي أدى الى تكنولوجية جديدة خفضت كلفة انتاج الذهب الى جزء بسيط من الكلفة السائدة سابقاً) لكن فيما يتوجب على البنك المركزي الاميركي قبول بعض المسؤولية (الى جانب الكونغرس) عن دوره في هزات اسعار النفط في السبعينات، كذلك يتوجب الاعتراف بفضله في تحقيق موثوقية الاستقرار الراهنة بين الدولار ومستوى الاسعار.

ذلك انه على الرغم من ان ارتفاع اسعار الذهب في ١٩٨٦، وفي ١٩٩٣، وفي مطالع ١٩٩٦، أوحى بان موثوقية السياسة النقدية للبنك المركزي مشكوك في امرها وموضع تساؤل، فان اخبار اسعار الذهب الآن مؤاتية اكثر من اي وقت. فقد نجح البنك المركزي مرة اخرى في جعل الدولار افضل من الذهب. وسوف ننتفع جميعاً عن طريق هبوط كلفة رأس المال. وهذا يعني المزيد من الارتفاع في اسعار الاسهم والسندات، والمزيد من الارتفاع في مستوى معيشة العمال بالأجرة. يبدو اننا قد شهدنا جانباً من هذه المكتسبات، فلنحقق المزيد.

خفض سعر الاقراض في لبنان؟

في قرار «أشبع درساً»، على ما قالت مصادر «جمعية المصارف»، تقرر خفض سعر الاقراض الرئيسي على الاموال بالليرة اللبنانية الى ١٨٪ من ٢٤٪ من جراء انخفاض فائدة اذون الخزانة التي يصدرها البنك المركزي لتمويل احتياجات حكومة رفيق الحريري.

وكان آخر خفض في سعر الاقراض الرئيسي في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ عندما قررت الجمعية، التي تضم ٧٩ من ٨٢ مصرفاً في لبنان، خفض السعر من ٣٠٪ الى ٢٤٪.

وقال مكرم الصدر، الامين العام لجمعية المصارف، ان الخفض يأتي تمشياً مع تراجع عائد اذون الخزانة المقومة بالليرة اللبنانية ويهدف ايضاً الى تعزيز الاقراض بالعملة المحلية.

وأورد الامين العام اكثر من سبب لاعتماد هذا الخفض منها:

● الاتجاه النزولي لفائدة اذون الخزانة.

● تعزيز الاقراض بالليرة اللبنانية وهو امر يعوّل عليه البنك المركزي.

لكن نبيل شعيا المسؤول في بنك عودة يبدي رأياً مغايراً ويتساءل لماذا خفضت جمعية المصارف اللبنانية سعر الاقراض الرئيسي ست نقاط دفعة واحدة «وليس تدريجاً تمشياً مع تراجع الفائدة على اذون الخزانة».

واضاف «المؤسسات المستثمرة تتصل بناء من الخارج وتتساءل عن سبب هذا الخفض الهائل بواقع ست نقاط».

ويصل العائد على اذون الخزانة اللبنانية لآجال ثلاثة اشهر وستة اشهر وسنة واحدة وسنتين الى ١٤.٢١٪ و١٦.١٪ و١٧.٧٨٪ و٢١.٦٢٪ قبل ثلاثة اشهر.

كما حثت جمعية المصارف البنوك التجارية على خفض اسعار الفائدة على ودائع ثلاثة وستة اشهر وسنة وسنتين الى اقل من الفائدة على اذون الخزانة المقابلة لها.

لكن مصدراً مصرفياً قال: انه يشك في ان تلتزم المصارف تماماً باسعار الاقراض المنخفضة في ضوء المنافسة بينها...

وذكرت الجمعية ان سعر الاقراض الرئيسي للاموال بالدولار للمصارف التجارية الكبرى في لبنان لايزال ١٠.٥٪.

تصنيفات مصرفية جديدة لوكالة «كابيتال انتليجنس»

بنك «انفستكورب» قوّى مركزه على متن «غوتشي»!

□ في الوقت الذي تراجعت فيه المؤسسة المصرفية العربية، وهي اكبر بنك عالمي عربي مقره البحرين، بفعل تقلب ادارتها من جراء المداخلات الاميركية، برز

INVESTCORP

بنك انفستكورب البحريني ايضاً ليكون نجم المصارف العربية ذات الامتداد الدولي.

وهذه النجومية المستجدة، حدت بوكالة التصنيف المعروفة «كابيتال انتليجنس» التي تتخذ من قبرص مقراً لها، الى رفع رتبة انفستكورب للمدى القصير من BBB+/A-2 الى A-1/A-، وتوقعت له مستقبلاً مستقراً.

والمعروف ان بنك انفستكورب اسسته في البحرين عام ١٩٨٢ جماعة من المتمولين العرب بقيادة رجل الاعمال العراقي - التركماني - الاميركي نمير قردار، بموجب رخصة من مؤسسة النقد البحرينية.

وقالت وكالة التصنيف ان بنك الاستثمار هذا كان له منذ ولادته سجل ناجح في عمليات استثمارية معقدة من حيث انشاء الشركات او الاستيلاء عليها واعادة تركيبها وطرح اسهمها في الاسواق وجني ارباح ملفتة منها. الا ان نجاحه لم يكن باهراً في مجالات اخرى كالاستثمارات العقارية.

وقد واصل البنك نجاحه في عام ١٩٩٦ بتحقيق ارباح كبيرة في قيمة رأس المال من جراء بيع ما تبقى لديه من اسهم شركة «غوتشي» الايطالية ذات الشهرة العالمية في عالم الازياء وسلع الترف الغالية، وبيع نصيبه في شركة «كومبيوتاسنتر» وشركة «سيركيل كاي»، بالاضافة الى طرح اسهم شركات اخرى مهمة يملكها، واى تعزيز موجوداته الاستثمارية بشراء شركات جديدة في الولايات المتحدة خصوصاً.

وبذلك عزز انفستكورب مركزه المالي، وخصوصاً منذ نجاح اصداراته لشركة غوتشي خلال السنتين الماضيتين، مما اكسبه سيولة مرموقة فائضة.

وفي رأي «كابيتال انتليجنس» ان البنك لديه اسناد قوي ضد التطورات المعاكسة وغير المنظورة في الاسواق، وضد الخسائر المحتملة من استثمارات معينة. لكن الوكالة لم تسم تلك الاستثمارات المعرضة للخسارة مما استوجب ترك احتياطي لاسنادها.

بنك «طيب»

كذلك رفعت «كابيتال انتليجنس» درجة تصنيف بنك «طيب» البحريني ايضاً للمدى القصير والمدى الطويل على السواء من BB+/A-3 الى BBB-/A-2.

وقد تأسس هذا البنك عام ١٩٧٩ بموجب رخصة من مؤسسة النقد البحرينية كبنك للاستثمار مثل انفستكورب. لكنه يتخذ لنفسه مجالاً متخصصاً في تمويل التجارة وخدمات الاستثمار والقطع في اسواق له بها معرفة موثوقة، وخصوصاً في الشرق الاوسط وتركيا وآسيا الوسطى وشبه القارة الهندية.

لكن هذا البنك يعتبر مصرفاً صغيراً فلم تتجاوز موجوداته مبلغ ٣٠٠ مليون دولار فقط في ١٩٩٥. ومع ذلك فان ترسمليته تعتبر كبيرة بالنسبة الى المخاطر التي يخوضها. وهذه الترسملية العالية حاسمة في نشاط البنك وسمعته، ولا سيما انه يركز على اسواق آسيوية جديدة مثل قازاخستان حيث سيطلق قريباً مصرفاً محلياً يملك غالبيته، مما يؤكد عزمه على المزيد من تركيز عملياته في اسواق آسيا الوسطى. وبالتالي، فهو مؤهل اكثر من غيره للافادة من الاهتمام العالمي المتزايد بتلك المنطقة.

البنك التجاري المغربي

ومن المشرق الى المغرب، نرى ان وكالة التصنيف قد رفعت درجة البنك التجاري المغربي للمدى القصير من BBB الى BBB+، وأبقت على تصنيفه للمدى البعيد على درجة A-2 مع ثقة باستقراره.

وكانت موجودات البنك المذكور قد بلغت في نهاية ١٩٩٥ مبلغ ٣,٦ مليار دولار لتجعله ثالث اكبر بنك في المغرب. وقد لجأ في السنوات الاخيرة الى انتهاج استراتيجية تنويعية بانشاء عدد من الشركات التابعة كل منها متخصص في مجال معين من مجالات الخدمات المالية.

وفوق ذلك، راح يوسع عملياته الخارجية في انحاء اخرى من العالم، وهي عمليات كانت مقتصرة سابقاً على البنك المغربي للتجارة الخارجية. وربما كان هذا الاتجاه العالمي ناشئاً من تملك مجموعتين اجنبيتين حصة ٢٠٪ لكل منهما فيه هما «بنكو سنترال الاسباني - الاميركي» في مدريد، ومجموعة «اومنيوم شمال افريقيا».

ويشهد له ايضاً سجل متناسق وقوي، حسب المؤشرات المالية الرئيسية، اجتمعت فيه الربحية العالية الى الترسملية الوافية وتحسين نوعيات موجوداته. وهو بذلك مؤهل لمواجهة التحدي الناشىء من عزم الحكومة المغربية على إزالة القيود الحكومية على القطاع المالي.

وقف تصنيف

وقد أوقفت «كابيتال انتليجنس» التصنيف القصير والطويل المدى للبنكين الباكستانيين، «حبيب بنك» و«يونايتد بنك» اللذين يحتلان المرتبتين الثانية والرابعة على التوالي بين البنوك التجارية الباكستانية قياساً على موجوداتهما الاجمالية في نهاية ١٩٩٥.

والسبب في ذلك كونهما من البنوك المؤممة، ولاستخدامهما لأغراض سياسية بتقديم تسليفات وقروض وتنفيعات لمشاريع غير اقتصادية وعمليات مشبوهة. وقد برز مدى المشكلة في عام ١٩٩٣ عندما قامت الحكومة الانتقالية برئاسة معين قرشي باصدار لائحة باسماء المتخلفين عن سداد قروضهم، ومن ثم تراكمت المشكلات الناشئة من التسليفات المشبوهة، بحيث ان الديون الهالكة او المشكوك بتحصيلها بلغت ٣٠ في المائة من محفظة القروض وعدة اضعاف القاعدة الترسلمية للبنكين المذكورين.

واعربت الوكالة عن اعتقادها بأن تصنيف هذين البنكين يمكن وضعه في اطار المخاطر الائتمانية ذاتها للحكومة الباكستانية. ولما كان من المنتظر ان يجري بيعهما الى القطاع الخاص بموجب برنامج التخصيص الذي ستزمع عليه الحكومة، فان «كابيتال انتليجنس» لن تستأنف تصنيفها لهما قبل ان يتم تخصيصهما.

اكبر بنك للمعلومات في العالم

● اشترت شركة «بانكستات» التي تعتبر اكبر مصدر لتزويد المعلومات الالكترونية عن المصارف في انحاء العالم، موجودات شركة منافسة لها هي «يوراستار» التي كانت جزءاً من شركة «سلاي» التي تتخذ من نيوجيرسي مقراً. وقد انضم جان سلي مؤسس «يوراستار» الى «بانكستات» التي يقول رئيسها طوم باباراتو انها بخطوتها هذه ستصبح اكبر بنك عالمي للمعلومات في العالم باتساع تغطيتها لتشمل اكثر من عشرة آلاف مؤسسة مالية ومصرفية.

بسبب نقص المعلومات

بورصة عمّان تحت رحمة الشائعات

□ حذرت دراسة حول بورصة عمان من آثار نقص المعلومات عن اداء الشركات واتجاهات الاقتصاد على أداء البورصة، ودعت الى خلق بيئة معلوماتية، وتوفير الوضوح والشفافية لتحسين اداء هذا السوق.

واشارت الدراسة التي تحمل اسم «الاوراق المالية الاردنية وسوقها» الى ظاهرة التفاوت الكبير في احجام التداول اليومي في البورصة وتأثر التداول بالاجواء والتقديرات السياسية في جو من نقص المعلومات الكافية.

واستعرضت الدراسة المنحى العام لاداء البورصة التي شهدت خلال سنة ١٩٩٢ وحتى منتصف سنة ١٩٩٣ نشاطاً ملحوظاً، حيث ارتفعت احجام التداول اليومية الى مستويات قياسية وتحسنت اسعار معظم الاسهم مما جعل العديد من الصحف والنشرات المالية المتخصصة تصنف بورصة عمان كأحد اهم الاسواق الناشئة.

وحسب الدراسة فقد جاء هذا النشاط نتيجة طبيعية ومنطقية لعوامل عدة اهمها تعويض الانخفاض الذي حصل على سعر صرف الدينار في نهاية سنة ١٩٨٩ حيث لم تتمكن الاسهم من اجراء هذا التعويض بسبب اندلاع حرب الخليج، وزيادة السيولة المتاحة في السوق نتيجة عودة مئات الآلاف من المغتربين بعد الحرب.

ونقرأ في الدراسة ان النشاط وصل في منتصف سنة ١٩٩٣ الى حدود ادت الى الدعوة الى التدخل لايقاف ذلك، علماً بان السوق كان في طريقه لتصحيح نفسه ضمن دورته الطبيعية التي من اهم سماتها نشاط البورصة الاولى (اصدار الاوراق المالية). اما التسارع الحاد في هبوط النشاط المتمثل في انخفاض احجام التداول والتراجع الشديد في اسعار الاسهم الذي حصل في نهاية ١٩٩٣ استمر الى أوائل سنة ١٩٩٥ فهو يعود حسب الدراسة الى عاملي انخفاض السيولة المتاحة في السوق، نتيجة السياسة النقدية المتشددة التي يتبعها «البنك المركزي»، واسلوب المفاجأة في تطبيقها، وكذلك الى حدة نشاط البورصة الاولى المتمثلة بالحجم المرتفع للاصدارات الاولية، وحالة الترقب والتحفظ التي رافقت الاحداث السياسية المتسارعة.

وحاولت الدراسة البحث في الاسباب الاساسية المؤدية الى تأرجح احجام التداول اليومية خلال فترات متقاربة في البورصة، التي اهمها السياسة المالية والنقدية التي يشرف عليها بشكل مباشر البنك المركزي الذي يلجأ في احيان كثيرة الى شد زمام الامور الى حدود قياسية تنعكس سلباً على النشاط الاقتصادي وذلك بهدف تشجيع الادخار والمحافظة على سعر صرف الدينار.

ويقول خبراء ان افتقار السوق المالي، بسبب القصور الواضح في قانون الدين العام وبعض القوانين الاخرى، الى الادوات المالية المناسبة المستعملة في الاسواق العالمية لادارة السياسة النقدية من خلال عمليات البورصة المفتوح وبالتالي التأثير التدريجي على السيولة المتاحة في الاقتصاد، كان يجبر البنك المركزي على اصدار التعليمات بين الحين والآخر لتصويب الاوضاع مما كان يؤثر بشكل مفاجىء على الاقتصاد وينعكس على البورصة بحدة.

ومن الاسباب المهمة الاخرى التي تراها الدراسة سبباً لتأرجح احجام التداول اليومية غياب البيئة المعلوماتية مما يخلق مرتعاً خصيباً للاشاعات والمعلومات الخاطئة، كما ان غياب الوعي الاستثماري لدى الكثيرين من المستثمرين الافراد الذين تشكل استثماراتهم نسبة عالية من مجمل الاستثمار يجعل هؤلاء ينجذبون الى الاستثمار قصير الاجل.

وتؤدي الحساسية المفرطة لدى هؤلاء الى تفسير التطورات الاقتصادية والسياسية المحلية منها والاقليمية بشكل خاطىء يقودهم لاتخاذ قرارات استثمارية مضاربية خلال فترات زمنية قريبة. كذلك فان البورصة تعاني من نقص في انواع الاوراق المالية والتي في حالة استحداثها يمكن تشكل القنوات اللازمة لزيادة الايرادات وتنويعها وتقليل المصاريف وتوجد مجالات للتحوط ضد التقلبات الاقتصادية.

الامم المتحدة ترغم بغداد على تغيير شروط عقدها مع «ميتسوبيشي»

إرتفاع الأسعار أجبر العراق على خفض حجم صادراته

❐ يقول خبراء للنفط على علم ودراية، ان السعر المرتفع للنفط الخام اجبر العراق، الذي وقع عقوداً لتصدير ٥٤١الف برميل يومياً، على الاكتفاء ببيع ٤٨٥ الف برميل ليحترم الحدود المالية اليومية التي وضعتها الامم المتحدة.

وقد بدأ العراق في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٦ بتصدير نفطه الخام بموجب اتفاق مع الامم المتحدة يجيز له تصدير كميات تعادل قيمتها ملياران من الدولارات كل ستة اشهر لشراء مواد غذائية وادوية.

ويقول الخبراء ذاتهم ان السعر الحالي لبرميل النفط الخام العراقي الذي يتم تسليمه على البحر المتوسط (٢٢,٦ دولار) دفع بغداد الى ابلاغ اربعة زبائن من اصل ٢١ خفض الكميات التي سترسل لهم.

واكدت مصادر عراقية ان بغداد وقعت في ٢٠ كانون الاول/ ديسمبر الماضي ٢٤ عقداً، وافقت لجنة المراقبة التابعة للامم المتحدة على ٢١ منها، اي ما يعادل ٤٨٥ الف برميل تبلغ قيمتها ٩٧٥ مليون دولار.

واوضحت المصادر ذاتها انه سيتم خفض الكميات المصدرة بـ ٧٦ الف برميل يومياً. وقامت الاجهزة المختصة في بغداد بابلاغ الزبائن الاربعة انهم سيستردون الكميات التي لم تسلم لهم في حال انخفضت الاسعار خلال النصف الاول من السنة الجارية او خلال النصف الثاني.

وما يجدر ذكره هنا، ان العراق، الذي حددت منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) حصته في الانتاج بـ ١,٢ مليون برميل يومياً، ينتج حالياً ١,٠٤٥ مليون برميل منها ٤٨٥ الف برميل للتصدير و٥٥٠ الف للاستهلاك الداخلي وعشرة الاف برميل لتغطية فواتير لتركيا.

وكانت اوساط نفطية ذكرت في ٢٣ كانون الاول/ ديسمبر الماضي ان بغداد وقعت عقوداً مع ٢٣ شركة نفطية اجنبية منها اربع شركات اميركية وخمس روسية وشركتان فرنسيتان، لبيع هذه الشركات ٥٤١ الف برميل من النفط الخام يومياً، في اطار ترتيبات «النفط مقابل الغذاء» التي دخلت حيز التنفيذ بعد سبعة اشهر من ابرامها مع الامم المتحدة.

ومن هذه الكمية يفترض ان ينقل ٣٣٠ الف برميل من كركوك عبر انبوب النفط الى مصب كيهان التركي و٢١١ الف برميل من البصرة عبر ميناء البكر على الخليج.

على صعيد اخر أقدمت المؤسسة العراقية لتسويق النفط (سومو) على تغيير شروط عقد نفطي مع شركة «ميتسوبيشي» اليابانية بحيث تخفض الكمية المباعة الى ٢٠ الف برميل يومياً وتمدد الفترة المتفق عليها لستة اشهر.

والعقد كان ينص اصلاً على بيع ٤٠ الف برميل يومياً من النفط العراقي على مدى ثلاثة اشهر وانه تغير بناء على طلب «مؤسسة سومو».

واضافت مصادر المؤسسة العراقية ان الشركة اليابانية طلبت في المقابل السماح لها بشراء ٤٠ الف برميل اخرى خلال الفترة من نيسان (ابريل) حتى حزيران (يونيو). وقالت ان سومو لم ترد على الطلب بعد.

واشارت المصادر الى انه تم ابلاغ نحو ست شركات اخرى بتغييرات مشابهة في عقودها المبدئية. ولم تذكر اسماء هذه الشركات.

وذكرت ان مؤسسة «سومو» ابلغت «ميتسوبيشي» ان الامم المتحدة حذرت بغداد بشأن الكمية التي تعاقدت عليها.

وحتى الثالث من كانون الثاني/ يناير الجاري اتفقت ٢١ شركة على شراء ٥٥١ الف برميل يومياً من النفط الخام من العراق، ومدة العقود اما ثلاثة او ستة اشهر.

وقالت المصادر انه قد تمر فترة قبل ان يرد العراق على طلب «ميتسوبيشي» الحصول على كميات اضافية من النفط الخام.

و«ميتسوبيشي» هي الشركة اليابانية الوحيدة التي ابرمت اتفاقاً لشراء النفط العراقي في اطار الاتفاق بين بغداد والامم المتحدة.

في برامج المصافي الاميركية لسنة ١٩٩٧

دمج وخفض نفقات لنقل قطاع التكرير الخاسر الى الربحية

❐ توقع محللون نفطيون ان تواصل مصافي النفط الاميركية خلال هذه السنة خطاها التي سارت عليها هذا العام لتحسين أوضاعها والاندماج في عمليات اعادة الهيكلة وخفض النفقات املاً بتحسين ارباحها والعائدات المنخفضة على رأس المال.

في تقرير صادر عن «مؤسسة بير ستيرنز» في نيويورك نقرأ «ان سنة ١٩٩٦ شهدت تغيراً كبيراً. فقد كانت عمليات اعادة الهيكلة وخفض التكاليف مكثفة لم يسبق لها مثيل، ونعتقد اننا سنرى المزيد من ذلك في السنة المقبلة».

وجاء في التقرير ايضاً: «ان قطاع تكرير النفط في الولايات المتحدة قطاع خاسر فالعائدات تقل عن تكاليف رأس المال لذلك تحلل كل شركة كيفية زيادة هوامش ارباحها في انشطتها من عمليات التكرير. وتفكر جميع هذه الشركات في خفض التكاليف واقامة تحالفات استراتيجية».

واشار جيم فالفي محلل الطاقة في مؤسسة «سميث بارني» الى ان العديد من المصافي حققت عائدات منخفضة على رأس المال لا تزيد على ٣ او ٤٪ على مدى السنوات الست الماضيات. ومن بين شركات التكرير المستقلة «توسكو كورب» هي الاستثناء الوحيد، حيث حققت عائداً على رأس المال زاد عن ١١٪ بين ١٩٩٣ و١٩٩٥.

وقال فالفي ان قطاع تكرير النفط «يتسم بدرجة عالية من المنافسة. فهناك فائض على مستوى العالم في عمليات التكرير»، مشيراً الى ان هذا يعد احد العوامل التي جعلت هوامش الربح تثبت على مستويات ضعيفة في اغلب المصافي.

واجمالاً تراوحت هوامش ارباح منتوجات التكرير الاميركية حول مستوى ٣,٧٨ دولار للبرميل في معظم اوقات سنة ١٩٩٦، وفقاً لتقديرات بول تينغ المحلل في «سالومون برانرز» والتي لا تزيد كثيراً عن متوسط التكاليف في المصافي الاميركية الذي يتراوح بين ٢,٧٥ و٣ دولارات للبرميل».

ويرى محللون نفطيون ان انفاق المصافي انخفض بنسبة ٢٥٪ في سنة ١٩٩٦، ويرجحون انه سيبقى على حاله دون تغيرفي سنة ١٩٩٧، فمعظم المصافي قد استكملت الآن عمليات التحديث المكلفة من اجل انتاج وقود انظف عند الاحتراق مثل البنزين المحسن. ان زيادة قدرها على الارجح ٢٪ في الطلب الاميركي على المنتوجات المكررة في سنة ١٩٩٧ سيساعد كذلك على دعم هوامش الربح. غير انهم يتفقون مع جيم فالفي على انه يتعين مواصلة خفض التكاليف من اجل تحسين هوامش الربح.

واشار المحللون الى عدد من ابرز الاجراءات التي اتخذتها المصافي الاميركية هذه السنة منها، تاكيد «تكساكو» و«شل اويل» في تشرين الاول/ اكتوبر الماضي انهما تبحثان دمج اصولهما الاميركية في قطاع عمليات التكرير وكذلك اصول شركة «ستار انتربرايز»، وهي شركة مشتركة بين «تكساكو» و«ارامكو» السعودية. ومن المرجح ان يؤدي دمج اصول الشركات الثلاث الى خفض التكاليف بما يزيد على مليار دولار وفقاً لتقديرات بعض المراقبين النفطيين، وان يصل بحصة منافذ بيع «شل» وعددها اكثر من ٨٧٠٠ منفذ للبيع بالتجزئة، بالاضافة الى منافذ بيع «تكساكو» و«استار» وعددها ١٤٠٠٠ منفذ الى نحو ١٥٪ من السوق. وقالت «تكساكو» انها تتوقع التصديق على خطاب نوايا بشأن هذا الاتفاق في الربع الاول من هذه السنة. ومن الاجراءات الاخرى قيام «توسكو» في شباط/ فبراير الماضي بشراء مصفاة ماركوس هوك التابعة لـ«بريتش بتروليوم» التي تنتج ١٨٥ الف برميل يومياً مقابل ٢٥ مليون دولار. كما وافقت «توسكو» في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي على دفع ١,٤ مليار دولار لشراء الاصول الثابتة لشركة «يونوكال كورب» التي تشمل ثلاث مصاف في كاليفورنيا و١٣٥٠ منفذ بيع بالتجزئة في الساحل الغربي للولايات المتحدة وهاواي.

وذكر محللون ان هذه الصفقة ستوفر على «يونوكال» ما يصل الى ٢٥٠ مليون دولار من النفقات الرأسمالية في عملياتها التكريرية الخاصة في كاليفورنيا والتي من المفترض ان تعيد توجيهها الى عمليات الانتاج والتنقيب الدولية. كما اعلنت «اشلاند» في التاسع من كانون الاول/ ديسمبر الماضي انها ستعيد هيكلة وحداتها الرئيسية لتحسين ربحيتها. وقررت شركة «فاليرو اينرجي» في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي فصل اصولها في عمليات التكرير وتحويلها الى شركة مستقلة ودمج اصول انتاج الغاز الطبيعي مع شركة قائمة. وقالت «فاليرو» ان اعادة الهيكلة هذه ستخفض ديونها الى نحو ٣٧٥ مليون دولار عن مستواها الراهن البالغ ٩٢٥ مليون دولار.

من جهة اخرى، وافق مالكو الاسهم في الثالث من كانون الاول/ ديسمبر على عملية مبادلة للأسهم قيمتها ٨٥٠ مليون دولار بغية دمج شركتي «دايموند شامروك» و«الترامار» في شركة جديدة يطلق عليها اسم «الترامار دايموند شامروك» يكون مقرها في سان انطونيو في تكساس. ووصف المحللون هذه العملية بأنها اندماج دفاعي يهدف في الاساس الى حماية كل من الشركتين من منافسة الشركات الكبرى.

بهدف استغلال الإحتياطي الهائل في البلاد

«راس لفان» تقترض ٢,٥ مليار دولار لتمويل مشروع غاز

❐ توصلت «شركة راس لفان» القطرية للغاز الطبيعي المسال (راس غاز) الى ترتيبات لجمع ٢,٥٥ مليار دولار في صورة قروض وسندات لتمويل مشروع للغاز يتكلف ٣,٤ مليار دولار.

والتمويل يتضمن تسهيلات ائتمانية قدرها ١,٣٥ مليار دولار واصدار لسندات بقيمة ١,٢ مليار دولار. في حين تتضمن التسهيلات الائتمانية قرضاً قدره ٤٥٠ مليون دولار اعده اتحاد مصارف دولية يقوده المصرف الصناعي الياباني ومصرف «كريدي سويس» السويسري.

وتتضمن ايضاً قرضاً قدره ٤٦٥ مليون دولار يضمنه «مصرف التصدير والاستيراد الاميركي» (اكسمبنك)، وائتماناً قدره ٢٥٠ مليون دولار تضمنه ادارة ضمان ائتمانات التصدير البريطانية، وائتماناً قدره ١٨٥ مليون دولار تضمنه هيئة ائتمانات التصدير الايطالية.

واعلنت مؤسستا «غولدمان ساكس» و«سي.أس. فيرست بوسطن» اللتان تقومان معاً بادارة اصدار السندات طرح نوعين من السندات بقيمة اجمالية قدرها ١,٢ مليار دولار.

و«راس غاز» احد ثلاثة مشروعات رئيسية لتصدير الغاز في قطر تهدف الى استغلال الاحتياطي الهائل من الغاز في البلاد وهو ثالث اكبر احتياطي في العالم بعد احتياطي الغاز في روسيا وايران.

وتمتلك «المؤسسة القطرية العامة للبترول» حصة قدرها ٦٦,٥٪ في راس غاز، بينما تمتلك شركة موبيل الاميركية حصة قدرها ٢٦,٥٪، و«شركة نيسهو ايواي» اليابانية ٤٪ وشركة «ايتوتشو» اليابانية ٣٪.

ويمثل التمويل جانباً من الاموال اللازمة للمرحلة الاولى من مشروع راس غاز لتسييل الغاز الذي يتكلف بضعة مليارات من الدولارات ويهدف الى انتاج ٥,٢ مليون طن في السنة من الغاز الطبيعي المسال من وحدتين طاقة كل منهما ٢,٦ مليون طن.

اما التكلفة الباقية وهي تعادل نحو ٣٠٪ او ٨٥٠ مليون دولار فسيجري تغطيتها من حقوق الملكية الخاصة بحملة الاسهم.

ومن المقرر ان يدخل مشروع راس غاز مرحلة الانتاج في تموز/ يوليو ١٩٩٩. وقد وقعت الشركة اتفاقا مع هيئة الغاز الكورية في كوريا الجنوبية تبيع لها بمقتضاه ٢,٤ مليون طن من الغاز الطبيعي المسال في السنة ابتداء من سنة ١٩٩٩، وهي تتفاوض على مزيد من الصفقات مع مستهلكين أخرين في الشرق الاقصى وآسيا. ومن المنتظر ان يجري توسيع المشروع على مراحل بحيث يشتمل في نهاية الامر على ست وحدات طاقتها الاجمالية ١٥,٦ مليون طن في السنة للوفاء بالطلب المستقبلي في سوق الغاز الطبيعي المسال.

والمشروعان الاخران في قطر لتصدير الغاز هما شركة قطر للغاز المسال (قطر غاز) التي بدأت الانتاج في ايلول/ سبتمبر الماضي، و«شركة قطر انرون» لتسويق الغاز الطبيعي المسال التي من المتوقع ان تبدأ الانتاج في سنة ٢٠٠١، وتتطلع الى تصدير الغاز القطري المسال الى الهند ودولة إسرائيل.

تقسيم اميركا

الولايات المتحدة... إنشطار لا إنفصال؟

على الرغم من أن الولايات المتحدة تبدو دولة واحدة فيدرالية موحدة من الناحية الدستورية، إلا ان واقعاه الراهن يشير الى صدوع عميقة لم تخطر ببال واضعي دستورها الرائع في القرن الثامن عشر، والذي استمر حتى الآن ٢٢٠ سنة. ومن الملفت الآن ان بعض المفكرين الاميركيين وبينهم طوماس نيلور، استاذ الاقتصاد في «جامعة ديوك»، يرون ان واضعي الدستور الاميركي، قبل اكثر من قرنين لم يتصوروا ان الولايات المتحدة سوف تكون بحجمها الراهن وبتنوّعها المتزايد.

النزعة الإنفصالية

إن واضعي الدستور الاميركي في سنة ١٧٧٦ كانت رؤيتهم للإتحاد الاميركي قائمة على اساس ان اميركا ومجتمعها، من الناحية الثقافية والفكرية وحتى العرقية، هو مجتمع اوروبي بروتستنتي كاثوليكي ابيض، تغلب عليه الانغلوساكسونية، وهي حالة خفت وتضاءلت على مر العقود.

والذين يؤكدون ذلك اليوم من جديد بالتركيز على الهوية الاوروبية للولايات المتحدة، إنما يعربون عن اعتقادهم وربما عن يقينهم بأن الاتحاد القائم في الولايات المتحدة لن يستمر وانه سوف ينوء تحت صدوعه الداخلية. ومن الذين ادلوا بدلو ملفت في هذا السياق الكاتب آرثر شليسنجر الابن في كتاب جيد صدر في السنوات الاخيرة بعنوان: «انعدام الوحدة في اميركا»، حيث يؤكد شليسنجر بقوله:

«إن أوروبا هي النبع، بل النبع الفريد من نوعه والذي انطلقت منه افكار الحرية الفردية والديموقراطية السياسية، وحكم القانون، وحقوق الانسان، والحرية الثقافية. إن هذه الافكار، هي افكار اوروبية لا آسيوية او افريقية او شرق اوسطية الا بالتبني».

وقد تزايد بروز هذا المنحى في الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتمزقه الى اكثر من ١٥ جمهورية معظمها يحمل في طياته أيضاً نزعات انفصالية داخلية تسعى الى الاستقلال، وهي عدوى امتدت الى انحاء اوروبية عديدة، تقسمت بعض دولها مثل تشيكوسلوفاكيا التي انشطرت الى جمهوريتين: الجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية، ومثل يوغوسلافيا التي انشطرت الى اربع دول مستقلة حتى الآن هي: سلوفينيا، وكرواتيا، وجمهورية الصرب وجمهورية البوسنة. وهناك حركات انفصالية عديدة ايضاً، تسعى الى الاستقلال في اوروبا الغربية، مثل بلجيكا وبلغاريا وبريطانيا وايطاليا وبولندا وفرنسا ورومانيا واسبانيا. وهذه النزعة الانفصالية امتدت الى اميركا الشمالية وخصوصاً الى كندا، حيث يسعى الكويبيكيون الآن، اكثر من اي وقت مضى الى الانفصال عن بقية كندا الناطقة بالانكليزية.

ويرى المفكرون الاميركيون ان هذه النزعة الانفصالية سوف تمتد عبر الحدود الكندية الى الولايات المتحدة، حيث يؤكد الانفصاليون الكنديون ان النزعة الانفصالية في اميركا الشمالية قد نشأت في الاصل في الولايات المتحدة، عندما حاول الجنوبيون الانفصال عن الشمال في اواسط القرن التاسع عشر، مما ادى الى نشوب حرب اهلية مدمرة استمرت قرابة خمس سنوات، انتهت بانتصار الشماليين وتثبيت «الاتحاد».

خطوط التقسيم

يؤكد البروفيسور نيلور في مطالعته المشار اليها آنفاً، ان الولايات المتحدة، دولة كبيرة غير عملية تستعصي على الادارة والسيطرة المركزية، ليخلص الى القول انه حان الوقت لكي يبدأ العمل على التخطيط لتصغير عقلاني لاميركا. وفي هذا السياق يقترح السماح بانفصال اربع ولايات هي:

الاسكا، وهاواي، واوريغون، وفيرمونت لتصبح دولاً مستقلة.

كما يقترح اعطاء المدن الكبرى مثل نيويورك ولوس انجلوس الحق في الانشطار او الحق في ان تصبح «دولا مدينية مستقلة» [illegible]

ويقول نيلور في هذا الصدد:

«إن حقوق الولايات، اذا اخذت مداها، فلن تؤدي الى اللامركزية كما يتصور البعض، بل الى الانفصال. فاذا كانت اي ولاية تريد الاستقلال عن واشنطن حقا، فيجب ان تكون لها حرية مغادرة الاتحاد، وهو عمل لا يمنعه الدستور».

وهو ينتقد معظم السياسيين المحافظين لأنهم غير مدركين ان اضعاف سيطرة الحكومة الفيدرالية على الولايات من شأنه ان يطلق قوى لا تشجع على التنافس بين الولايات فحسب، بل ستؤدي الى رغبة مستجدة في الانفصال. ثم يقترح اجراء تجربة وصفها بأنها مثالية لاختبار مدى استعداد الحكومة الاميركية الاتحادية للمحافظة على الاتحاد باعطاء ولاية «فيرمونت» استقلالها.

وقد اختار ولاية فيرمونت لهذا الاختبار على اساس أنها ولاية صغيرة، لا تشكل خطراً على احد وليس فيها اي قاعدة عسكرية وتفتقر الى اي موارد ذات اهمية استراتيجية بالنسبة الى بقية الولايات المتحدة.

لكن آخرين من السائرين في هذا المنحى يقولون أن على «فيرمونت» ان تنضم الى ولاية نيوهامشاير وولاية مين وربما بعض المقاطعات البحرية القريبة في كندا، مما يشكل دولة يقرب عدد سكانها من سكان الدانمارك.

أما التجمع الثاني الذي يشكل دولة صغيرة فيضم ولايات «كونكتيكوت» و«ماساشوستس» و«رود ايلاند». واذا سمح للولايات بالانفكاك عن الاتحاد فانه من المتوقع انفصال مدينة نيويورك عن ولاية نيويورك لانه لا يجمع بينهما جامع. كذلك يجري خط هذا التصور باتجاه تحالف بين الولايات الاطلسية الوسطى يضم جنوب فرجينيا وكارولينا الشمالية وكارولينا الجنوبية، مما يتيح قيام وحدة اخرى تضم شمال فرجينيا ومقاطعة «كولومبيا» وولاية «ميريلاند». وقد تتحول ولاية ميامي مع جنوب فلوريدا الى «دولة هسبانية»، بسبب الغالبية اللاتينية فيها، وكذلك اجزاء من جنوب تكساس ومقاطعة لوس انجلوس. اما ولاية كاليفورنيا فمن المرجح ان تنشطر الى ثلاث دول مستقلة. وكذلك ولاية تكساس المعروفة بنزعتها الاستقلالية. والتجمع الآخر يضم ولايات «ايلينويز»، و«انديانا»، و«ميشيغان»، و«اوهايو» التي ربما تدعو ولاية بنسيلفانيا الى الانضمام إليها اذا لم تكن راغبة في الاستقلال لوحدها.

الدولة الزنجية

لقد دابت الحركات الزنجية المتعاقبة منذ الحرب الاهلية وتحرير العبيد، مروراً بحركة الحقوق المدنية بقيادة مارتن لوثر كينغ، وانتهاء بالحركات الاسلامية على يد ايليجا محمد وملكولم اكس وأخيراً لويس فرقان، زعيم «امة الاسلام»، على التركيز بأن الحقوق الزنجية في اميركا تقوم على اساس ان تعمير الولايات المتحدة وبلوغها مستواها الراهن من القوة الاقتصادية، قد قام على اكتاف العبيد الزنوج، مما يعطيهم الحق في كيان يعوض عليهم عشرات السنين من العبودية والاستغلال.

وقد حاول الاميركيون الاوائل بعد اطلاق حرية العبيد السود، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حل تلك المشكلة في زمن الرئيس مونرو، بالسماح للسود المحررين بالعودة الى افريقيا وانشاء دولة حرة خاصة بهم اطلق عليها اسم «ليبيريا» واطلق على عاصمتها اسم «مونروفيا»، تيمناً بالرئيس مونرو، لكن هذه التجربة تلاشت وسقطت مع مرور الزمن.

ومن المؤرخين للمسألة الزنجية في اميركا من يقول ان العبيد الافارقة الذين استجلبوا الى اميركا للعمل في مزارعها، قد اسهموا فعلاً في بناء القوة الاميركية الاقتصادية لكن ذلك في الوقت ذاته قد عمل على تدمير افريقيا من خلال تهديم المجتمعات الافريقية القائمة آنذاك، لتسهيل تجارة العبيد.

وبالتالي، فإن التصور الانفصالي للولايات المتحدة يعطي الاميركيين الافارقة الزنوج حق اقامة دولة خاصة بهم في دلتا «نهر الميسيسيبي»، تكون اول دولة سوداء في اميركا، وهناك من يرشح في المنحى ذاته اجزاء من الاباما وجورجيا وشمال فلوريدا.

الكيانات الأربعة

إن التصور العام لتقسيم اميركا يقوم على اساس ان القاسم المشترك بين الولايات الحالية هو اقل كثيراً مما يدعي بعض السياسيين الاميركيين. غير انه من الممكن تقسيم اميركا الى اربعة كيانات متمايزة هي:

١ ـ الكيان الاوروبي الانغلوساكسوني، الذي اخذ يتضاءل عددياً ونسبياً، ولو انه ما زال مهيمناً من الناحيتين الثقافية والاقتصادية.

٢ ـ الكيان اللاتيني الهسباني، الذي يتعاظم يوماً بعد يوم بفعل الهجرات الكثيفة من القارة اللاتينية في الجنوب.

٣ ـ الكيان الزنجي الاسود الافريقي، الذي تعاظمت قوته السياسية في ربع القرن الاخير.

٤ ـ الكيان الهندي الاحمر، الذي يضم بقايا السكان الاصليين في اميركا الشمالية قبل اكتشاف العالم الجديد، والذين يقول دعاة الانفصال انهم اولى بالاستقلال من غيرهم وان دعواهم الاستقلالية احق وأقوى. بل ان هناك من يقول انه ليس من سبب يحول من دون اقامة عدة دول مستقلة للهنود الحمر. لكن المناطق المحمية المحددة للهنود حالياً قليلة السكان، وهؤلاء جلهم من الفقراء الذين يعتمدون على مساعدات الحكومة الاتحادية، وهم موزعون ومنتشرون في انحاء الولايات المتحدة. ومع ذلك فانه من الممكن تصور عدة دول لهؤلاء الهنود قابلة للحياة في اريزونا وكاليفورنيا

واوكلاهوما، حيث تحتضن كل من هذه الولايات الثلاث اكثر من ٢٠٠ الف نسمة من الهنود البالغ عددهم قرابة المليونين في الولايات المتحدة كلها.

التوزع السكاني

شهدت السنوات الاخيرة تغيراً مهماً في وضعيات المهاجرين الى الولايات المتحدة مما اخذ يحدث خللاً ملحوظاً في تركيبة المجتمع الاميركي. ومن أبرز هذه التغيرات ان الاعراق الاوروبية الانغلوساكسونية التي كانت في الماضي، تشكل اغلبية طاغية على المجتمع الاميركي قد باتوا الآن اقلية.

وتشير احصائيات «مكتب الاحصاء السكاني الاميركي» اخيراً الى ان نسبة المهاجرين في المجتمع الاميركي بين ١٩٥١ و١٩٦٠ كانت كالآتي:

- ٥٢٪ من الاوروبيين.
- ٢٥٪ من اللاتين الهسبان.
- الباقي من اعراق آسيوية مختلفة.

وقد اختلفت الصورة اختلافاً جذرياً حتى سنة ١٩٩٤ بحيث اصبحت نسب المهاجرين داخل المجتمع الاميركي كالآتي:

- ١٩٪ من الاوروبيين.
- ٣٨٪ من اللاتين الهسبان.
- ٣٧٪ من الآسيويين.
- والباقي من جنسيات مختلفة.

ويتضح من ذلك ان نصيب الاوروبيين حالياً في السلطة السياسية والاقتصادية والثقافية اكبر بكثير من وزنهم السكاني بحكم سيطرتهم التاريخية على الحكومة الاتحادية لكن ذلك آخذ بالانحسار بسبب اعطاء افضليات ونسب اكبر في الحياة السياسية والاقتصادية للمهاجرين الجدد والاميركيين الافارقة للتخفيف من شكاوى التمييز العنصري ومن الفروقات الاقتصادية الشاسعة.

الإنشطار لا الإنفصال

إلا ان التطورات السكانية والاقتصادية التي طرأت على اميركا منذ ان برزت كقوة عظمى في اعقاب الحرب العالمية الثانية على انقاض الامبراطوريات الاوروبية السابقة وخصوصاً الامبراطورية البريطانية والامبراطورية الفرنسية، قد افرزت قوى خارجية جاذبة للولايات المتحدة في ثلاثة اتجاهات رئيسية، بحيث ان مفكراً مثل صاموئيل هانتنغتون صاحب نظرية «صراع الحضارات» (وهو موضوع سوف نتناوله في عدد مقبل)، يقول ان وحدة الغرب تتوقف على الأحداث التي ستجري في اميركا اكثر منها على تلك التي ستجري في اوروبا.

والاتجاهات الثلاثة التي تتجاذب الولايات المتحدة حالياً هي:

١ ـ الجاذب الجنوبي، بفعل الهجرة المستمرة والمتزايدة من اميركا اللاتينية، بحيث يزداد الاميركيون الهسبان اللاتين قوة داخل الولايات المتحدة. يضاف الى ذلك ادخال المكسيك في اتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية (نافتا) وامكانية توسع هذه الاتفاقية في البلدان اللاتينية حيث تجري تغيرات سياسية واقتصادية وثقافية، تجعل البلدان اللاتينية اكثر اقتراباً من الولايات المتحدة.

٢ ـ الجاذب الباسيفيكي، كان نهوض منطقة شرق آسيا ومجتمعاتها وتزايد التجارة والتفاعل معها عاملاً جاذباً للولايات المتحدة وخصوصاً للشطر الغربي منها، مما حداها الى السير في طريق انشاء اسرة باسيفيكية اقتصادية تجسدت في «منظمة ابيك» للتعاون الاقتصادي في آسيا والباسيفيك. ومن أبرز المظاهر في العلاقة الباسيفيكية هي تلك الناشئة بين الولايات المتحدة واليابان فاصبحت اليابان عاملاً اقتصادياً حاسماً في السياسة الاميركية، حتى ان بعض الباحثين افترض افتراضاً تصورياً بامكانية قيام وحدة بين الغرب الاميركي واليابان اطلق عليه اسماً وهمياً هو «جاميركا» او دولة واحدة تضم اليابان واميركا.

ومع ان هذا الافتراض يبدو وهمياً إلا ان المقومات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية التي يرتكز اليها واقعية ومتحققة فعلاً. ويقول بعض واضعي فكرة «جاميركا» انه وان كان من غير المتوقع ان تتحقق وحدة كهذه إلا ان مجرد تصورها يعطي صورة عميقة عن هذه العلاقة الاقتصادية والاستراتيجية التي تؤثر عملياً على كل بلد على وجه الارض.

ومن الأبعاد الواقعية التي تنفّر بعض الساسة الاميركيين من العلاقة الوثيقة مع اليابان ما ينبىء بأن هذا الاحتمال قد يرد في المستقبل بشكل او بآخر. فالضغوط الحالية التي تمارسها الولايات المتحدة على اليابان لتغيير عاداتها الاستهلاكية وفتح اسواقها، هي من مظاهر هذا القلق، ولا سيما ان التجارة اليابانية مع بعض الولايات، وخصوصاً في الغرب الاميركي، اصبحت اقوى بكثير من علاقات تلك الولايات الاميركية بمناطق اميركية اخرى. وتلك الولايات التي تتمركز فيها الاستثمارات والتبادلات اليابانية اصبحت في الواقع العلمي «جاميركية»... لا اميركية!

٣ ـ الجاذب الاطلسي، وهو جاذب تاريخي للولايات المتحدة باتجاه اوروبا، وهذا الجاذب الاطلسي، مازال هو الاهم، نظراً لما هو مشترك بين المنطقتين على ضفتي الاطلسي من قيم ومؤسسات وتاريخ وثقافة.

وهذا الاتجاه يأخذ الآن منحى موازياً لمنطقة التعاون الباسيفيكية بالدعوة الى اقامة منطقة للتجارة الحرة اطلسية التوجه بين اميركا الشمالية والقارة الاوروبية، تستدعي خلق منظمة للتعاون الاقتصادي عبر الاطلسي موازية للتحالف العسكري في منظمة حلف شمال الاطلسي (ناتو).

وفي ذلك يقول هانتنغتون:

«إن الخلافات الكبرى الراهنة بين اوروبا واميركا ليست ناشئة من التضارب المباشرفي المصالح مع بعضها البعض بل من سياساتها تجاه اطراف ثالثة، تشمل فيما تشمل مسألة دعم المسلمين في البوسنة، ومسألة اعطاء الاولوية لاحتياجات الامن الاسرائيلي في سياسة الشرق الاوسط، ومسألة الجهود الاميركية لمعاقبة الشركات الاجنبية التي تتعامل مع ايران وكوبا، ومسألة الابقاء على عقوبات اقتصادية كاملة ضد العراق، ومسألة المخاوف من انتهاكات حقوق الانسان وانتشار الاسلحة بالنسبة الى التعامل مع الصين».

وفي هذا السياق استشهد هانتنغتون بكلمة لواحد من رواد الاستقلال الاميركي ومن واضعي دستور الاتحاد في القرن الثامن عشر، هو بنجامين فرانكلين، قال فيها ان شعوب الغرب يجب ان تتعاضد وتتعانق وإلا فانها بالتأكيد سوف تخنق واحدة واحدة على انفراد.

العدد المقبل:
صراع الانغلوساكسونية والسلافية

بروفيل

امرأة في حذاء رجل...

□ إذا كان هنالك من شيء يميز سيرة الرئيس الاميركي بيل كلينتون، فهو النساء. ويقال ان الفضل في إعادة انتخابه لولاية ثانية مرده الى العنصر النسائي، ليس فقط لكونه شاباً وسيماً، او اشتهر بمغامراته الغرامية، بل لانه، وربما بتأثير زوجته هيلاري، اعطى العنصر النسائي دوراً مميزاً في الحياة العامة.

وليس شيئاً قليلاً او عابراً ان يختار كلينتون امرأة لتكون وزيرة خارجيته في ولايته الجديدة، لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة منذ تأسيسها. وبهذه المأثرة دون غيرها سوف يذكر كلينتون في التاريخ.

ويقال ان كلينتون قبل ان يأوي الى فراشه ليلاً يفضل لعب الورق، وإن لعبته المفضلة في الورق هي تلك التي يسميها الاميركيون «لعبة القلوب» يا للمصادفة او للمفارقة!

ولعبة القلوب هذه، هي جحيم كلينتون بقدر ما هي نعيمه. ولذا يدخل ولايته الثانية دخولاً مسموماً ومنغصاً على يد امرأة تدعى بولا جونز تقف دعواها القضائية ضده بسبب مزاعمها انه «ضايقها جنسياً» يوم كان حاكماً لولاية اركنساس، كالسيف المسلط فوق رأسه لا يعرف متى يهوي عليه.

وهذه ايضاً سابقة تاريخية تسجل له، مع انه ليس اول سياسي او حاكم يدخل في مثل هذه المغامرات، ولن يكون الاخير. ومما زاد المسألة جدية قبول المحكمة العليا النظر في دعوى بولا جونز، وهو تطور ربما شكل سابقة جديدة ايضاً.

فبأي وجه سوف يقرأ العالم بيل كلينتون في ولايته الثانية: بوجه بولا جونز، ام بوجه مادلين اولبرايت؟

الاميركيون ربما فضلوا الوجه الاول، وربما فضلوه من قبيل التسلية كأي مسلسل تلفزيوني يختلط فيه المعقول باللامعقول، والحقيقة الواقعة بالوقائع الملفقة. اما العالم الخارجي، ومنه الشرق الاوسط على وجه الخصوص بسبب المصالح النفطية والمسألة الاسرائيلية ـ الفلسطينية، فانه سوف ينظر اليه قطعاً بوجه وزيرة الخارجية التي تتولى مهام ظلت لمئات السنين حكراً على الرجال، فاستحقت ان نصفها بأنها «امرأة في حذاء رجل»، هذا اذا جاز وصف اولبرايت بأنها «امرأة»!

ان هذه المرأة التي تقف في حذاء فصله الاسكافيون للرجال، تضيف الى دهاء المنصب، الدهاء الطبيعي للنساء، وخصوصاً في مواقع السلطة. وهي، بالتالي، تقف ليس فقط في حذاء الرجال بل تحت الاضواء العالمية من كل حدب وصوب، لكونها «السوبرانو» الرئيسية في اوبرا جديدة يختلف النقاد حول كاتب كلماتها وواضع موسيقاها ومفصل أزيائها ومختار ممثليها. فهي، شئنا ام ابينا، وعن حق او عن غير حق، تمثل الدولة القائدة في العالم تجاه بقية العالم «المنقاد». ومن المفارقات ان القوة الاميركية التي جعلت الولايات المتحدة الدولة القائدة بلا منازع حتى الآن، هي قوتها الداخلية التي هي في الوقت ذاته مصدر ضعفها. ولذلك فان المسألة ليست محسومة، وان بدت كذلك. ولأن الامر كذلك، فان العالم الخارجي قد لا يكون سهل القياد كما يمكن ان يخطر للسيدة اولبرايت.

ان تجربة السيدة اولبرايت في الامم المتحدة، تحمل على الظن من خلال مسألة العقوبات ضد العراق ومسألة رفض التجديد لولاية بطرس غالي الامين العام السابق للامم المتحدة، بأن منظورها للدور القيادي لبلادها هو منظور الهيمنة.

وفي هذا منزلق خطير ويزيده خطورة ان هنالك تساؤلات متزايدة حول: من هو فعلاً الذي يقود الدولة القائدة. ووجه الخطورة في هذه الحالة ان مشكلة الهيمنة الخارجية سوف تنقلب حكماً مشكلة داخلية، وربما مشكلة مستعصية، يصح عليها القول المأثور: «ايها الطبيب طبب نفسك»!

انها حالة مركبة تبدو مبسطة. ولذلك تعطي صورة مغشوشة او خادعة، فما من مشكلة خارجية تتعاطى الولايات المتحدة بها الا ولها صورة مصغرة في الواقع الاميركي الداخلي. من الحروب والانقسامات الاهلية الى المنافسات والصراعات التجارية والاقتصادية. فللولايات المتحدة في داخلها لبنانها وفلسطينها وخليجها وصومالها وبلقانها وصينها ويابانها وقارتها السوداء المحرومة والمنحورة.

فالخيط رفيع جداً بين فكرة «القيادة» وفكرة «الهيمنة». ولا احد من المفكرين الاميركيين الجديين يعتقد للحظة واحدة انه من الممكن او من الحكمة ان تقول الولايات المتحدة لبقية العالم ما يجب ان يفعل وما يجب ان لا يفعل.

والسيدة مادلين اولبرايت، كما يبدو، أكثر ميلاً من سابقيها في الخارجية الى القيادة بالاملاء. وقد قال بعض المعلقين الاميركيين الميالين الى اسرائيل ان اولبرايت على الأقل لن تتوجه الى دمشق في عشرين زيارة كما فعل سلفها وارن كريستوفر، ظناً منهم ان مثل هذا الموقف دليل قوة وحزم. لكن الزيارات الدمشقية المتكررة لوزير الخارجية السابق، تعد له مأثرة سوف تذكر في التاريخ على انها مثال عن القيادة بالمرونة والنقاش والتبادل والتمحيص والفهم، او الاستعداد لفهم، أصول المشكلات لا فروعها وذيولها فحسب.

وأن تقول السيدة اولبرايت للعالم ما يجب ان يفعل وما يجب ان لا يفعل، ليس بداية جيدة، ولا ينبىء بمسيرة ناجحة.

فالدولة القائدة بين الدول، هي كالرجل القائد بين الرجال. ولذلك نصح كاتب اميركي معروف الرئيس كلينتون بأن يعيد قراءة كتاب «الامير» لماكيافيللي كي يستشف منه مقومات القيادة لا موجباتها فقط. وقد ذكّر الكاتب قيادة بلاده التي تقود العالم بقول ماكيافيللي ان على القائد ان يحرص حرصاً خاصاً على ان لا يصبح مكروهاً ومبغوضاً من الآخرين، بل يجب ان يعمل قصارى جهده لكي يبقى محبوباً ومرغوباً.

وقال الكاتب الاميركي ذلك لشعور منه عليه شواهد وأدلة بأن قيادة اميركا للعالم تسير في اتجاه الهيمنة. مما يؤدي بها حتماً الى وضع تصبح فيه مكروهة ومبغوضة من جميع العالم.

يقول بعض المؤرخين ان نابليون بونابرت في اواخر حياته، عندما بات منفياً ومعزولاً، ندم ندماً شديداً على كلمات قالها في عز سلطانه مؤثراً الهيمنة على المودة، عندما قال: «الصداقة ما هي الا اسم. انا لا احب احداً. انني اعرف جيداً انه ليس لي اصدقاء حقيقيون. طالما انا في القيادة لدي من يدّعي الصداقة بقدر ما اريد. لكن على الرجال ان يكونوا اشداء في قلوبهم وفي مقاصدهم، او فليتركوا شؤون الحرب والحكم. الاحاسيس هي للنساء فقط»!

أنحكم على مادلين اولبرايت بأحاسيس النساء، ام بأحذية الرجال السائرين الى الحرب؟!

الضيف

تصفية بقايا «الإمبراطورية» الكويتية

سهام رزوقي تنتشل شركة نفط الكويت من الأوهام والخسائر!

□ ينتقد بعض الكويتيين توجهات حكومتهم في السبعينات والثمانينات، لأنها أوهمت نفسها، بفعل ما تراكم لديها من مال فائض، بأنها اصبحت دولة عظمى او ما يشبه ذلك. وغني عن القول كيف ولّد ذلك شعوراً بالغرور والغطرسة أثار في كثيرين من بقية العرب روحاً عدائية تجاه الكويت، تحولت الى نوع من الشماتة عندما تعرضت للاغتصاب العراقي، ومنهم من يقول ان الحكومة الكويتية اسهمت في دفع صدام حسين الى ما أقدم عليه قبل اكثر من ست سنوات.

وقد ملأت الاستثمارات الكويتية في ذلك الوقت العالم كله بنصفه الشمالي ونصفه الجنوبي، حتى باتت تلك الاستثمارات تشكل بالفعل «امبراطورية» مالية مترامية الاطراف، وباتت اسواق المال العالمية تحسب حساباً لكل خطوة يخطوها، او لا يخطوها، مكتب الاستثمارات الكويتية الخارجية.

وفي سياق ذلك التوسع العالمي للكويت، راحت شركة نفط الكويت التي ورثها آل الصباح من الانكليز، تبحث عن مجالات عالمية للتنقيب عن النفط وانتاجه، وعن مصاف لتكريره، ومنافذ لتصريفه وتوزيعه.

وباختصار، قامت شركة نفط الكويت بشراء واحدة من الشركات الاميركية المعروفة هي شركة «سانتا في»، التي تملك مصالح نفطية في بحر الشمال حيث للنرويج والانكليز حقول نفطية غزيرة، مما يغذي النزعة الانفصالية للاسكتلنديين لأن الحقول البريطانية في مياههم وقبالة سواحلهم!

شراء الكويتيين لشركة «سانتا في» اثار في حينه ضجة عالمية لا تقل عن الضجة التي أثارها سقوط «بنك الاعتماد والتجارة الدولي» لصاحبه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات. وكانت تلك الضجة مزدوجة، من جهة لكون المبلغ المدفوع من الكويتيين لامتلاك الشركة الاميركية كبير يصل الى اكثر من مليارين ونصف المليار دولار. ومن جهة ثانية، لأن هيئة مراقبة البورصة في نيويورك اتهمت بعض الكويتيين بالاتجار بأسهم «سانتا في» وجني ارباح كبيرة غير مشروعة لأن عملياتهم جرت بناء على معلومات من الداخل، وهذا شيء غير مقبول في البورصات العالمية الجدية ودونه مخاطر جزائية.

وتحت وطأة الاجتياح العراقي للكويت وأزمة حرب الخليج في التسعينات، راح الكويتيون يصفون «امبراطوريتهم» الاستثمارية في الخارج بسبب الحاجة الملحة الى السيولة المالية، فتكبدوا خسائر مضاعفة، وخصوصاً في اسبانيا حيث لم تعرف دهاليز ومسارب تلك الاستثمارات الى اليوم، على الرغم من نشاط لجان التحقيق والتدقيق في الكويت وفي خارج الكويت. اولاً، لان تلك الاستثمارات اشتراها الكويتيون بقيمة اعلى كثيراً من قيمتها الفعلية، وثانياً، لأنها بيعت بأسعار تقل كثيراً عن الاسعار الحقيقية. فقد اكلت الكويت الخسائر كالمنشار طلوعاً ونزولاً وما بين بين، اي في فترة التشغيل تحت الادارة الكويتية.

والآن تقف على رأس ادارة شركة نفط الكويت الموروثة عن الانكليز، او على الاصح، عن الشيخ علي الخليفة الصباح الذي ثارت تلك الشبهات كلها في زمن توليه وزارتي النفط والمالية والذي كانت سياسته النفطية من اسباب الاجتياح العراقي، سيدة محترمة هي السيدة سهام رزوقي شقيقة الاستاذ طارق رزوقي سفير الكويت لدى قصر الاليزيه في باريس.

وعندما تسأل الكويتيين عن الرزوقيين سهام وطارق، فان بعضهم يعرف سهام بأنها شقيقة طارق، وبعضهم يعرف طارق بأنه شقيق سهام، لكنهم جميعاً يقولون فيها ما قاله المتنبي في شقيقة سيف الدولة: «يا اخت خير أخ».

ووجود سهام رزوقي في شركة نفط الكويت، كما يقول بعضهم، هو شهادة للكويت وللمرأة الكويتية، وإن كانت الحكومة الكويتية مازالت تحرم المرأة من حقوقها السياسية كحق الانتخاب والترشيح للانتخابات. فما تحرمه وتحلله الحكومة ليس هو المقياس. ذلك ان المرأة الكويتية تمارس السلطة من وراء الستار، وقد اثبتت وجوداً ملحوظاً حتى في التجارة والاعمال والاستقلالية المالية.

وها هي سهام رزوقي تصفي تركة التوسع الاعتباطي التي مارستها شركة نفط الكويت في السابق من خلال «سانتا في» ببيع هذه الشركة الى النرويجيين بنصف القيمة المدفوعة في الاصل، اي مبلغ ١,٢٣ مليار دولار. وهذا ليس خسارة وان كان يبدو كذلك لاول وهلة، بل هو تحديد للخسارة، لأن استمرار تملك الكويت للشركة الاميركية كان يعني استمرار الخسائر التشغيلية المتواصلة.

وبذلك تكون سهام رزوقي قد انتشلت شركة نفط الكويت من اوهامها السابقة ومن خسائرها. فما بدده علي الخليفة الصباح وجد من يلملمه في النهاية.

لعل انقاذ الكويت من نفسها يكون على يد...
امرأة!

الميزان AL-MIZAN
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: PROXIMA ATELIER
الخطوط: بهيج عنداري

المكاتب:
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

بناية عيتاني - الطابق التاسع
شارع التنوخيين
راس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٦٣٢٩٠
ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع في انحاء العالم:
Johnsons International
Millington Road, Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
TEL: (0181) 561 7705
FAX: (0181) 561 7454

الاعلانات:
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN: 1352-7738